وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي

العلاقة بين النمو السكاني والنفقات العامة

دراسة قياسية باستعمال نموذج (ARDL)

مقدمة من طرف الطالب **تحت إشراف الأستاذة**

سعدات أحمد **زرواط فاطمة الزهراء**

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر آ	جامعة مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذة مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2017

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين

إلى عائلتي

إلى كل أحبتي

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إعداد هذا العمل

إلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد

شكر

أتقدم بالشكر إلى أستاذة المشرفة فاطمة الزهراء زرواط وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي في طور الماستر والشكر موصول إلى كل أساتذتي ومعلمي من الابتدائي إلى الإكمالي إلى الثانوي ثم الجامعي على المجهودات المبذولة في تعليمي كما أشكر زملائي في قسم الاقتصاد الكمي على روح التنافس والصداقة

يقول الإمام الشافعي رحمه الله

"كلما أدبني الدهر أراني نقص عقلي"

"وإذا ما ازددت علمًا زادني علمًا بجهلي"

الملخص

يساهم هذا البحث في الأدبيات والطرق التي تهتم بتحليل ودراسة سلوك والعلاقة التي تربط بين النمو السكاني كمتغير اجتماعي واقتصادي والإنفاق العام كمتغير اقتصادي كلي في ظل بيئة اقتصادية تشهد تغيرات مستمرة. كما يقدم دليل تجريبي بإسقاطها على الاقتصاد الجزائري كأحد اقتصاديات البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي . حيث نقوم بالتحقق من اتجاه السببية بين النمو السكاني والإنفاق العام باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2016 لدراسة هذا الرابط, يمكننا استخدام مقياس عدد السكان الإجمالي خلال السنوات المعنية للمتغير الأول ومقياس حجم الإنفاق العام حسب الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وذلك بهدف التقليل من تأثير بعض المتغيرات الخارجية الأخرى مثل تغير سعر الصرف والتضخم لكن يبقى تأثير متغيرات أخرى واضحة كالسياسات المالية والقدرة المالية للدولة التي تمارس تأثير واضح وقصير الأجل في حجم الإنفاق العام , وبناءا على الإطار النظري للدراسة يتم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير معلمات توازن الأجل الطويل إلى جانب نموذج تصحيح الخطأ لتقدير ديناميكية الأجل القصير للمعلمات بشكل آني . وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن النمو السكاني يمارس تأثير معنوي على الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر في كلا الأجلين الطويل والقصير لكن يبدو أن ميل الإنفاق العام إلى الاتجاه العام القوي قد يخفي هذه العلاقة , وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية وتثبت الصحة النسبية للفرضيات التي تقول بأن هناك تأثير بالنسبة للنمو السكاني على الاقتصاد العام رغم ميل هذا الأخير نحو الزيادة وفق اتجاه عام قوي دون أن ننسى دور المقدرة المالية للدولة من خلال عائداتها البترولية على سياستها الإنفاقية مما يعني أن حجم تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم الإنفاق يكون حسب فترات زمنية تحدد من قبل النظرية الاقتصادية والدراسات الموازية الأخرى.

كلمات مفتاحيه: النمو السكاني ,الإنفاق العام ,نماذج (ARDL)

Summary

This research contributes to the literature and methods that analyze and study the behavior and relationship between population growth as a social and economic variable and public spending as a macroeconomic variable in an economic environment that is constantly changing. It also provides empirical evidence of its projection on the Algerian economy as one of the economies of developing countries with a rent economy. In order to examine the correlation between population growth and public expenditure using annual data for the period 1980-2016, we can use the total population scale during the years concerned for the first variable and measure the volume of public expenditure according to constant prices of the US dollar. Such as the change in the exchange rate and inflation, but the effect of other variables is as clear as the financial policies and the financial ability of the state, which exert a clear and short-term effect on the volume of public expenditure. Based on the theoretical framework of the study, The gaps of time distributed (ARDL) to estimate the balance of long-term parameters along with error to estimate the dynamic short-term correction parameters simultaneously model. The results show that population growth has a significant effect on the increase in public expenditure in Algeria in both long and short terms. However, the tendency of public spending to the strong general trend may hide this relationship. These results correspond to the economic theory and prove the relative validity of the hypotheses, That there is an impact on the population growth on the general economy, despite the tendency of the latter to increase in accordance with a strong general trend without forgetting the role of the financial capacity of the state through its oil revenues on its policy of spending, which means that the magnitude of the impact of macroeconomic variables on the size of Be spent by time intervals determined by economic theory and other parallel studies.

Keywords: population growth, public expenditure, models (ARDL(

Sommaire

Cette recherche contribue à la littérature et aux méthodes qui analysent et étudient le comportement et la relation entre la croissance démographique en tant que variable sociale et économique et les dépenses publiques en tant que variables macroéconomiques dans un environnement économique en constante évolution. Il fournit également des preuves empiriques de sa projection sur l'économie algérienne comme l'une des économies des pays en développement à économie locative. Afin d'examiner la corrélation entre croissance démographique et dépenses publiques en utilisant les données annuelles pour la période 1980-2016, nous pouvons utiliser l'échelle de la population totale pour les premières années et mesurer le volume des dépenses publiques en fonction des prix constants du dollar américain. Telles que la variation du taux de change et de l'inflation, mais l'effet d'autres variables est aussi clair que les politiques financières et la capacité financière de l'État, qui exercent un effet clair et à court terme sur le volume des dépenses publiques. Les intervalles de temps distribuée (ARDL) pour estimer l'équilibre des paramètres à long terme avec erreur pour estimer les paramètres de correction dynamiques à court terme modèle simultanément. Les résultats montrent que la croissance démographique a un effet significatif sur l'augmentation des dépenses publiques en Algérie à court et à long terme, mais que la tendance des dépenses publiques à la forte tendance générale peut masquer cette relation. Ces résultats correspondent à la théorie économique et prouvent la validité relative des hypothèses. Qu'il y ait un impact sur la croissance démographique de l'économie générale, malgré la tendance de ce dernier à augmenter conformément à une tendance générale forte sans oublier le rôle de la capacité financière de l'État à travers ses revenus pétroliers sur sa politique de dépenses. Être passé par des intervalles de temps déterminés par la théorie économique et d'autres études parallèles.

Mots-clés: croissance démographique, dépenses publiques, modèles (ARDL)

قائمة الجداول والأشكال والرسوم والخرائط:

- الجدول (1- 1): تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ
- الشكل (1-2)العلاقة بين المستوى المعيشي بتعداد السكان
- الشكل (1-3)العلاقة بين المستوى المعيشي السكان، الإنتاج الكلي
- الشكل(1-4)العلاقة بين المستوى المعيشي السكان،الإنتاج الكلي الإنتاج الحدي
- الشكل(2-1)تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية
- الشكل(2-2)تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية
- جدول (2-3)التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي
- الشكل(2-4) تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري
- الشكل(2-5)يبين أثر النفقات الاجتماعية
- الشكل(2-6)يبين الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية
- جدول(2-7):النماذج المقترحة لقانون فاجنر
- الشكل (2-8)تطور حجم السكان في العالم من فترة لأخرى
- الشكل (4-1)تطور النمو السكاني في الجزائر من 1980إلى 2016
- الشكل (4-2)تطور الإنفاق العام في الجزائر من 1980إلى 2016
- الجدول (4-3): الإحصاء الوصفي
- جدول(4-4)تقدير النموذج الثالث السلسلة مع القاطع والاتجاه
- جدول(4-5)تقدير النموذج الثالث
- جدول (4-6)تقدير النموذج الثالث للنمو السكاني
- جدول(4-7) اختبار السببية حسب منهجية جرانجر
- جدول(4-8)تقدير نموذج ARDL(1.2)
- شكل (4-9)نتائج أهم عشرون نموذج
- شكل(4-10) ارتباط ذاتي متسلسل في بواقي معادلة الانحدار
- جدول(4-11)معاملات المدى الطويل واختبار الحدود
- جدول(4-12)معامل تصحيح الخطأ
- جدول(4-13)اختبار ارتباط البواقي
- جدول(4-14)اختبار اختلاف تباين حد الخطأ
- شكل(4-15)مربع المجموع التراكمي
- شكل (4-16)والمجموع التراكمي للمربعات

الفهرس

الإهداء.والتشكر
المقدمة.....13
الإشكالية.....14
أهداف البحث:.....15
حدود الدراسة: الإطار الزمني والمكاني.....15
اختيار المتغيرين:.....16
مصدر البيانات:.....16
نوع الدراسة:.....16
الدراسات السابقة:.....17
هيكل البحث.....17
الفصل الأول: النمو السكاني.....18
تمهيد.....19
المبحث الأول: مفاهيم عامة.....19
المطلب الأول: مفهوم السكان والظاهرة السكانية.....19
المطلب الثاني: خصائص الظاهرة السكانية.....22
المبحث الثاني : محددات النمو السكاني.....24
المطلب الأول :حساب النمو السكاني 26
المطلب الثاني :الخصوبة والمواليد.....26
أولا -العوامل المؤثرة في خصوبة السكان:.....26
ثانيا -مقاييس الخصوبة:.....27
المطلب الثالث :الوفيات.....28
أولا -أهمية دراسة الوفيات:.....28
المطلب الرابع :الهجرة.....30
أولا - تعريف الهجرة وأنواعها:.....30
ثانيا -أسباب الهجرة:.....31
ثالثا -مقاييس الهجرة.....31
رابعا - نتائج الهجرة.....32
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو السكاني.....33
المطلب الأول: نظرية مالتوس.....33
المطلب الثاني: النظريات الطبيعية.....34
اعتقد سبنسر.....34
) كورادجيني.....35
مايكل توماس سادلر(1750-1835):.....35
توماس دبلدي(1790-1870):.....35
المطلب الثالث: النظريات الاجتماعية.....35

كارل ماركس (1850-1883).....36
كارسوندرز.....36
آرسين ديمون.....36
المالتوسيون الجدد.....36
المطلب الرابع: النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة.....37
نظرية الفجوة السكانية.....37
نظرية عرض العمل غير المحدود.....37
نظرية الطلب على العمل.....37
نظرية كينز.....37
النظرية الديمغرافية الانتقالية(أو التحولية).....38
الحجم الأمثل للسكان.....39
المبحث الرابع: المتغيرات المؤثرة في نمو السكان.....41
المطلب الأول: المتغيرات الطبيعية.....41
1-المتغيرات البيولوجية.....41
المتغيرات الجغرافية.....41
المطلب الثاني: المتغيرات الاجتماع....ية والنفسية.....42
5-المتغيرات الاجتماعية.....42
المتغيرات النفسية.....42
المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والسياسية:.
7- المتغيرات الاقتصاد.....ية.....43
المتغيرات السياسي.....ة.....43
خلاصة.....45
الفصل الثاني.
تمهيد.....46
المبحث الأول: مفاهيم عامة.....46
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.....46
ضوابط النفقات العمومية.....46
تقسيمات النفقات.....47
تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية.....48
تقسيم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدولي.....49
التقسيم حسب القانون الجزائري.....49
العوامل المحددة للنفقة العمومية.....50
الخلفية المذهبية للنظام الاقتصادي.....51
مستوى النشاط والظرفية الاقتصادية.....52
المقدرة المالية للدولة.....53

-أثر النفقات العمومية.....53
أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني.....54
أثر النفقات العمومية على الاستهلاك.....55
الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية.....56
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة والنظريات المفسرة.....58
نظرية بيكون-وايزمان.....59
أطروحة الطلب على السلع والخدمات.....59
أطروحة امتصاص الحكومة للفائض في الرأسمالية الاحتكارية.....60
قانون باركسون.....62
نظرية مرض التكاليف.....62
دراسة الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر.....64
النماذج المقترحة لقانون فاجنر.....66
الاختبارات التطبيقية لقانون فاجنر.....67
المبحث الرابع: أسباب تزايد النفقات العامة:..
1-الأسباب ظاهرية.....68
الأسباب الحقيقية.....70
خلاصة.....73
الفصل الثالث.
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين نمو السكان ونمو النفقات:.....75
المطلب الأول: تأثير النفقات العامة على النمو السكاني.....76
المطلب الثاني: تأثير النمو السكاني على النفقات العامة أوجه منها 77
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني.....77
المبحث الثاني:السياسة السكانية في الجزائر من 1980م إلى 2016م.....78
المطلب الأول: مفاهيم عن السياسة السكانية.....79
المطلب الثاني: مقومات السياسة السكانية.....80
المطلب الثالث: مراحل السياسة السكانية في الجزائر :.....81
قبل 1980م:.....81
1980م-1988م.....81
1988م-1995م:.....82
1996م-2005م:.....82
السياسة السكانية الحالية حتى 2018.....83
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق في الجزائر منذ 1980م إلى 2016م.....85
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2000.....85
المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية.
أولا: السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (التخطيط الاقتصادي.....86

ثانيا: السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق.....85
المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفية الثالثة.....86
-برنامج الإنعاش الاقتصادي.....87
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....88
برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....89
البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2015-2019:.....91
الدراسية القياسية
تمهيد.....94
نماذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة ARDL
1-1-وصفً موجزً لنماذج الانحدار الذاتي للتأخير الموزع (ARDL):.....95
الخطوات الأساسية التي سنتبعها.....95
❖ البيانات والتحليل المبدئي
1-2-تقديم المتغيرين.....96
الإحصاء الوصفي.....98
❖ الاختبارات التمهيدية الأساسية
1-3-دراسة مدى إستقرارية السلسلتين عن طريق كشف جذر الوحدة.....99
إجراء اختبار السببية لجرانجر والنتائج موضحة كالتالي.....103
تقدير نموذج ARDL في EViews 10.....104
❖ الاختبارات البعدية:
1-5-اختبار وجود ارتباط ذاتي متسلسل في بواقي معادلة الانحدار.....106
معاملات المدى الطويل واختبارات الحدود.....107
معامل تصحيح الخطأ من نتائج التقدير لنموذج ARDL المختار.....108
❖ الاختبارات على البواقي
- 1-6-LM test وهو يبين مدى ارتباط البواقي 109
- اختبار اختلاف تباين في حد الخطأ.....110
- اختبار إستقرارية المقدرات.....111
❖ النتائج:
- 1-8-نتائج التقدير.....112
- نتائج الاختبارات.....112
- نتائج البحث.....113
توصيات البحث
الملاحق.....114.
المراجع.....116

المقدمة:

يعتبر الإنفاق بشكل عام وسيلة اقتصادية لتلبية مجموعة من الرغبات الخاصة بكل فرد كما يعتبر أداة بيد السلطة لتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية لتسيير الشأن العام وتلبية حاجات السكان المتزايدة مع زيادة حجم السكان من جهة وتطور هذه ألاحتياجات وتعقدها من جهة أخرى.

ولأن البلدان التي تشهد مجتمعاتها تطورا من حيث المؤشرات الاقتصادية التي تتزامن مع المؤشرات الاجتماعية تكرس ميزانيات معتبر بنفس مستوى هذا التطور وهذا للاستفادة الكاملة من القدرات المتوفرة الطبيعية منها والبشرية وللخدمة الفعالة للسكان من حيث احتياجاتهم.

لا يختلف الأمر في الجزائر إحدى البلدان النامية والتي يوصف اقتصادها بال ريعي كرست مواردها المالية المتاحة أغلبها من الجباية البترولية لخدمة سكانها المتزايد منذ الاستقلال وهذا للرفع من مستوى معيشتهم من خلال توفير بنية تحتية ومرافق عمومية لتحسين الصحة والسكن والاستثمار في التعليم ناهيك عن تبني سياسات إستشرافية تهدف إلى تجنب الأزمات المرتبطة بعجز الميزانية والمحافظة على إيقاع التنمية المستدامة بعيدا عن الارتباط بسعر النفط إلى جانب ترقية وتكوين رأس المال رأس المال البشري بناءا على الإمكانيات المتوفرة (ارتفاع نسبة الشباب) واتساع النطاق الجغرافي وتنوعه هذا الأمر الذي يستدعي تحفيز الطاقات الإنتاجية على الإبداع والإنتاج من خلال توفير بيئة مناسبة تجمع بين الاستقرار وبناء الحكم الراشد وتحسين مناخ الأعمال من اجل تحسين هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأن أكبر مشكل تعاني منه بلدان العالم الثالث هو عدم الثقة في الاقتصاد وفي تسيير الشأن العام الأمر الذي يدفع السكان وخاصة الشباب منهم يبحث عن بدائل لمواجهة هذا الواقع من خلال التورط في الآفات الاجتماعية والهجرة القانونية أو غير الشرعية الأمر الذي يجعل البلد يخسر كفاءات قد لا تعوض على الأقل في الأجل القريب والوقوع في مصيدة البناء وإعادة البناء .

على عكس العديد من الدراسات خاصة في الجزائر والتي تربط الإنفاق العام بإيرادات الدولة من مورد معين والذي هو البترول في الجزائر وتربط نمو السكان بالناتج الداخلي الخام إلا دراسات قليلة التي تربط الإنفاق العام بحجم السكان , هذه الدراسات التي لم ترق إلى الجودة المطلوبة ناهيك عن عدم استعمالها للجانب القياسي في الاقتصاد رغم أن الأدلة التاريخية تأكد أن نفقات الدولة ترتبط بحجم سكانها بغض النظر عن المتغيرات الأخرى التي تكون هامشية خاصة في المدى الطويل.

على غرار ذلك يستلزم تحليل سلوك تطور متغيري الدراسة التطرق إلى الجانب النظري لهذين المتغيرين واستعراض أهم الآراء الأكاديمية المتناولة من قبل الاقتصاديين والاجتماعيين والبحث في العوامل المؤثرة في الظاهرة سواء التأثير الحدي في ظل ثبات العوامل الأخرى الموازية أو التأثير المشترك للمحيط ثم التطرق إلى

العلاقة النظرية بين الظاهرتين لنطرح بعد ذلك السؤال الأهم وهو ما مدى تأثير المتغيرين في بعضهما البعض وما هو النموذج الذي يفسر هذه العلاقة مع التركيز على العلاقة باتجاه واحد من النمو السكاني إلى الإنفاق العام مع تقديم تحليل تجريبي ليتبعه بعد ذلك الجانب الأهم وهو الدراسة القياسية متبعا منهجية واضحة تحترم أهم مراحل البحث من وصف للبيانات ثم التطرق إلى معالجة البيانات بإجراء الاختبارات القبلية إلى التقدير ثم التأكد من صحة التقدير بإجراء الاختبارات البعدية وبعد ذلك إبراز النتائج واستخلاص الاستنتاجات وفي الأخير طرح التوصيات سوا التوصيات المتعلقة بالدراسة أو التوصيات المتعلقة بالسياسات المنتهجة.

الإشكالية: ظل مفهوم التناسب بين حجم ما يجب على الدولة إنفاقه على مواطنيها فكرة نسبية تخضع إلى متغيرات كثيرة لا يمكن حصرها كما يصعب تصنيفها وهذا راجع إلى عمق الاختلاف في واقع كل مجتمع لكن تبقى علاقة واحدة ثابتة مهما اختلف الزمن والمكان وهي حجم الإنفاق إلى حجم السكان

طرح الإشكالية: ما الذي يفسر سلوك وعلاقة متغيري الدراسة (النفقات العمومية والنمو الديمغرافي) في الجزائر طيلة الفترة 1980-2017

إشكالات فرعية: ما هما متغيري الدراسة

ما هي المتغيرات الخارجية المؤثرة في متغيري الدراسة وما طبيعتها

وهل يمكننا التوصل إلى نموذج قياسي عام يفسر سلوك المتغيرات المعنية

الافتراضات:

الافتراض الأول: متغيري الدراسة مرتبطين فيما بينهما حيث كل متغير يعتبر متغير مفسر (خارجي) بالنسبة للمتغير الآخر

الافتراض الثاني: قد تكون المتغيرات الأخرى على المستوى الكلي أكثر تأثيرا في متغيري الدراسة خاصة في ظل تشابك القطاعات الاقتصادية الكلية سعر النفط سعر الصرف مستوى النمو العامل الثقافي العامل الأمني العامل الجغرافي

الافتراض الثالث: باعتبار الجزائر من بلدان العالم الثالث وباعتماد اقتصادها على الريع البترولي الذي يشكل أكثر من 95 في المائة من مدا خيل الدولة فهو العامل الأساسي المؤثر في متغيري الدراسة

منهج البحث: والنموذج المستخدم دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

أهداف البحث:

التعرف على متغيري الدراسة (النمو الديمغرافي ,النفقات العمومية)

تحليل سلوك المتغيرين طيلة فترة الدراسة ودراسة العلاقة ما بينهما.

نمذجة العلاقة قياسيا وتحليل النتائج

حدود الدراسة: الإطار الزمني والمكاني

تم حصر موضوع الدراسة في الفترة الزمنية(1980-2016)مع الاهتمام بحالة الجزائر وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر زيادة معتبرة في النمو السكاني والانفتاح على اقتصاد السوق.

اختيار زمن ومكان الدراسة:

الإطار المكاني :الجزائر هي ما يهم في دراستنا باعتبارها القطر الذي نعيش فيه ونسعى إلى فهم سلوكيات متغيراته الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلاتها فيما بينها وإيجاد الصيغ الرياضية المناسبة وتحليلها وفي الأخير تطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل.

تعتبر الجزائر من البلدان النامية ينموا اقتصادها بين 3 و4% يعتمد هذا الأخير على العائدات الطاقوية من بترول وغاز طبيعي عضو في منظمة OPEC تسعى للانضمام إلى OMC وهي كذلك تتعامل مع البنك العالمي يقدر عدد سكانها بحوالي 42 مليون نسمة في 2018 بنسب نمو تتراوح بين 2 و 4% يدين معظمهم بالإسلام وحوالي 75% شباب أهم مشاكلهم تتعلق بالبطالة معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية تصنف الجزائر في المراتب الدنيا (البطالة، نسبة النمو، الشفافية، الزراعة، التصنيع، ....).

الإطار الزمني: تعتبر الثمانينات فترة تحول اقتصادي واجتماعي في العالم فالعديد من اقتصاديات العالم شهدت تحولات نتيجة الأزمات التي عصفت في تلك الفترة أزمة أسواق الطاقة و التخلي عن الاشتراكية كمنهج اقتصادي وارتفاع التبادلات التجارية والمالية العالمية وزيادة نفوذ المؤسسات المالية والتجارية الدولية وتدخلها في سير الاقتصاديات المحلية بالإضافة لكل هذا شهدت الجزائر تحول نحو اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني بإتباع المنهج الكنزي مع الإبقاء على القطاعات الإستراتيجية تحت سيطرة الدولة كالمحروقات والسكك الحديدية والمساهم الأكبر في قطاعات أخرى كالتعليم والصحة والراسم للسياسات لقطاعات أخرى كالسكن والمنشآت القاعدية مستعملة بذالك الإنفاق العام كوسيلة سيادية لتوجيه هذه السياسات.

اختيار المتغيرين:

النمو السكاني :يعتبر السكان القضية الأساسية في أي سياسة عمومية فهي المادة الخام التي تعمل عليها الحكومات مهما كان مذهبها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وكل عمل تباشره الدولة تهدف منه خدمة الصالح العام لغرض تطويره أو استقراره في أسوء الظروف ولأن هذا المتغير لديه سلوك خاص في تطوره حاولت الكثير من المدارس بمختلف توجهاتها تفسيره وتوقع اتجاهاته بل وحتى السيطرة عليه . ولأنه ذو طابع عام فهو يقع ضمن مسؤوليات الدولة العصرية وعامل دعم لها.

الإنفاق العمومي: مع تطور مفهوم الدولة العصرية تطورت معها الوسائل المستعملة و التي في يدها لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتسيير الشأن العام ومع تقلص فاعلية الوسائل الردعية برزت الوسائل (الناعمة) الاقتصادية خاصة والمالية بالتحديد المتمثلة في الإنفاق العام والذي بدوره يتغير بتأثير عوامل مختلفة تتعلق بتكوينه أو بأهدافه لذا كان لزاما علينا التعرض لهذا المتغير والتعرف على دوره التاريخي وأهميته الحالية مع تنوع فلسفات تسيير الدولة الراهنة و مدى تأثيره في الأهداف المرسومة.

إشكالية وجود أربع أنواع من التقييمات للإنفاق العمومي:

1- إجمالي الإنفاق الوطني المقيم بالأسعار الثابتة للدينار الجزائري
2- إجمالي الإنفاق الوطني المقيم بالأسعار الجارية للدينار الجزائري
3- إجمالي الإنفاق الوطني المقيم بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي
4- إجمالي الإنفاق الوطني المقيم بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

مصدر البيانات:

البنك الدولي: مؤسسة مالية عالمية يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيها . و يُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. و بصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. يستقي بياناته من مؤسسات الإحصاء الرسمية للدول بالإضافة إلى بياناته الذاتية التي تم تجميعها من المصادر العالمية المعترف بها رسميا.

نوع الدراسة:

دراسة قياسية مسبوقة بدراسة تحليلية للتعرف على الإطار النظري لمتغيري الدراسة والأفكار المتعلقة بهما والتعرف على سلوك هذه المتغيرات خارج الإطار المحدد في الدراسة القياسية ولو بشكل مجمل.

أما الدراسة القياسية المحددة بالإطار الزمني من 1980 إلى 2016 آخر سنة نملك فيها بيانات رسمية ونهائية والإطار المكاني المحدد بإقليم دولة الجزائر البلد الشمال إفريقي البالغ مساحته 2.742 مليون كم مربع ببعده العربي الإسلامي وباقتصاده الريعي وبمؤشراته التنموية الضعيفة وبعدد سكانه البالغ 42م نسمة في 2018 .

النموذج القياسي

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

الدراسات السابقة:

في الجزائر:

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي تحت عنوان أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011.إعداد الطالب عبد القادر قداوي وإشراف الأستاذ محمد راتول، السنة الجامعية 2013\2014

كتاب النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا طبعة 2017 لعبد القادر قداوي وإشراف الأستاذ محمد راتول النشر الجامعي الجديد

في الدول العربية: كانت معظم الدراسات التي تناولت هذين المتغيرين في البلاد العربية مجملة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات دون التخصص في العلاقة بينهما

هيكل البحث: لقد تم تقسيم البحث إلى جانبين,جانب نظري حاولت من خلاله الإحاطة بالمفاهيم النظرية للنمو الديمغرافي و النفقات العمومية ويتضمن فصلين

الفصل الأول مفاهيم نظرية حول النمو السكاني حاولت من خلاله التركيز على أهمية وخصائص المتغير وكذا الأسباب التي تؤدي إلى نمو السكان.

الفصل الثاني مفاهيم نظرية حول النفقات العمومية حاولت من خلاله التركيز على أهمية وخصائص النفقات العمومية وكذا الأسباب التي تؤدي إلى تزايدها.

جانب تطبيقي تم فيه إبراز السياسات المنتهجة كلى المستوى الكلي المتعلقة بالمتغيرين تطبيق الدراسة القياسية على واقع النمو في الجزائر حاولت فيه نمذجة لسلوك النمو الديمغرافي و النفقات العمومية.

حيث في بداية الفصل تم استعراض النموذج النظري للدراسة وكذا متغيرات الدراسة ثم استعمال الأساليب القياسية لنمذجة العلاقة ,السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وفي ختام الفصل عرض النتائج ومناقشتها مع الإشارة إلى النتائج السابقة.

الفصل الأول

النمو السكاني

تمهيد:

لقيت المسألة السكانية الكثير من الاهتمام منذ قدم العصور ومازالت يعاد دراستها مع تطور المفاهيم النظرية والتطبيقية وقد شكلت إحدى القضايا التي يهتم بها كل من السياسيين وعلماء الاجتماع إضافة إلى الاقتصاديين وفي ظل تنامي المشكلة السكانية وتعقدها وتشابكها مع المعوقات الطبيعية والسياسات التنموية والخطط القومية في المسار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي للدول .

نبذة تاريخية عن تطور حجم السكان في العالم:

لقد بات واضحا أن اتجاه معدل النمو الديمغرافي على المستوى العالمي يميل إلى الزيادة بصورة واضحة خلال الفترات الزمنية القصيرة تختلف هذه الزيادة من فترة لأخرى إذ تشير إحصائيات الرسمية (للأمم المتحدة)إلى أن البشرية استغرقت ملايين السنين حتى وصل التعداد العالمي إلى نحو 250 مليون نسمة في بداية الميلاد ثم بلغت المليار نسمة عام 1850م وبعدها ب 80 عام بلغ التعداد العالمي 2 مليار نسمة.

وقد شهد نمو السكان في العالم تغيرا كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، حيث وصل إلى 3 مليار نسمة بعد 30 عام لاحقة ثم 4 مليار نسمة بعد 15 عام أخرى وقد تراوحت نسب الزيادة في هذه الفترات ما بين 1.9 % و2.9% في الدول المتقدمة والنامية على الترتيب وما يلاحظ أن قدرة العالم على زيادة السكان بمعدلات سريعة قد أصبحت أسرع في فترات زمنية أقصر مع الوقت خاصة في الدول النامية. وقد بلغت خمسة مليارات في عام 1987 وإلى ستة مليارات سنة 1999 وإلى سبعة مليارات سنة2011 بينما في فترات الثمانينات وما بعدها أصبحت نسبة الزيادة أقل حيث بلغت 2.1% في الدول النامية و0.5% في الدول المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الزيادة السكانية على مستوى العالم اتجهت إلى الانخفاض خلال حقبتي السبعينات والثمانينات حيث هبط إلى 1,84% عام **1981 ثم إلى 1,7**% عام 1995.[1]

ورغم ذالك فإن الزيادة المطلقة في الأعداد السكانية المتوقعة تلقي بأعباء ثقيلة على موارد الأرض الطبيعية والاقتصادية التي لا يزال الإنسان عاجز عن الوصول إلى أفضل استخدام اقتصادي لما يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية السنوية وهو ما يترتب عنه الإحساس العالي بوطأة المشكلة الغذائية والإسكانية والخدمات وما يتعلق بحاجات السكان وانخفاض مستوى المعيشة في المناطق المزدحمة .

لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت ب"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10000 طفل ويموت4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144000نسمة كل يوم[1].

[1]) مسعودي مويسي،أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ماستر ديمغرافيا تخطيط سكاني،جامعة ورقلة،2014\2015،ص7

ويتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدل 1.6 % سنويا، وينخفض هذا المعدل في البلاد المتقدمة إلى 0.3 % بينما يرتفع في البلاد النامية إلى 2% سنويا.[2]

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الحالي البالغ 7.6 مليار نسمة إلى 8.6 مليار في عام 2030، و 9.8 مليار في عام 2050، و 11.2 مليار في عام 2100، وفقا لتقرير جديد أطلقته الأمم المتحدة اليوم الأربعاء 21حزيران/يونيه 2017 ,نيويورك

الجدول (1-1): تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ

السنة	تقدير عدد السكان (مليون)	معدل النمو السكاني (%)
منذ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد	5	/
العام الميلادي الاول	250	0.04
1650	545	0.04
1750	728	0.29
1800	906	0.45
1850	1.171	0.53
1900	1.608	0.65
1950	2.576	0.91
1970	3.698	2.09
1980	4.448	1.76
1990	5.292	1.73
2000	6.090	1.48
2050 (توقع)	9370	0.45

المصدر:ميشيل تودارو،تعريب ومراجعة:محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود،التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الطبعة الانجليزية،الرياض، المملكة العربية السعودية،2006،ص262

في ظل ذالك فالجزائر كباقي لدول النامية إذ قدر سكانها بأربع ملايين نسمة في بداية القرن ثم ارتفع العدد إلى ليقارب 12 مليون نسمة في بداية الاستقلال حسب تعداد 1966 ليصل العدد إلى 23 مليون نسمة سنة 1977 وبلغ حسب تعداد 1998 حوالي 29 مليون نسمة حيث بلغ معدل النمو السكاني الطبيعي في الفترة بين 1936و1940 ب1,7% ليبلغ أقصى حد له في الفترة 1967 و1971 ب3,5% .

إن هذه الزيادة السريعة لتعداد السكان بات أثرها واضح في الحيات اليومية, حيث ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في مختلف المجالات التي أصبحت تعيق مجالات التنمية.[3]

---

[1] https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world، لوحظ في 08\04\2018

[2] https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world-population-prospects-2017.html

[3] نورة عمارة،النمو السكاني والتنمية المستدامة،رسالة ماجيستير،اقتصاد البيئة،جامعة عنابة،2012،ص130

المبحث الأول: مفاهيم عامة

المطلب الأول: مفهوم السكان والظاهرة السكانية

تعريف السكان:

لغة: كلمة السكان مشتقة من الكلمة اليونانية POPULUSوهي تعني مجموع القاطنين في بلد معين

اصطلاحا: يعرف السكان بأنهم العدد الكلي للأفراد الذين يقطنون بلد معين أو منطقة أو مدينة ما ويحدد السكان عامة بالنسبة لمنطقة معينة أو موقع معين.[1]

ويطلق مفهوم السكان على مجموعة من الناس لديهم سمات مميزة مشتركة معينة،ويعرف السكان بأنهم مجموع الأشخاص الذين يعيشون داخل فضاء معطى سواء كانوا أصليين أو غير ذالك في فترة زمنية معطاة ويتجددون تحت تأثير ثلاث عوامل أساسية هي الولادات والوفيات والهجرة.[2]

تعريف النمو السكاني: يعرف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان بأنه زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات, على أن الزيادة الكلية لا تتحقق بنفس المقدار في الأقاليم المختلفة لكن هذا التعريف لم يأخذ عامل الهجرة بعين الاعتبار.

كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة, ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو والتزايد نتيجة التزايد في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والوفيات والهجرة الداخلية, وإما أن يسيروا في اتجاه تطور عن طريق الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في عددهم بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة الخارجية وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو بالنقصان تسمى تغيرا أو نموا أو حركة.[3]

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان التغير السكاني وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة نمو النمو الموجب والمتزايد فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان وليس للزيادة إن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان.

تعريف الديمغرافيا: تعني الديمغرافيا وصف البشر أو الكتابة عن الناس والسكان وذلك من حيث حجمهم ونموهم وخصوبتهم , معدل المواليد والوفيات ,أسباب زيادتهم، توزيعهم في مناطق جغرافية، الهجرة .[4]

---

[1]) علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، الطبعة الخامسة،2015، دار المسيرة، عمان الأردن.

[2]) أحمد زكي بدوي,معجم المصطلحات الاقتصادية-انجليزي فرنسي عربي , الطبعة الثانية , دار الكتاب المصري ,القاهرة-,2003,ص228.

[3]) نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، رسالة ماجيستير، اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، 2012، ص66

[4]) رشوة بن محمد خريف,معجم المصطلحات السكانية والتنموية,مؤسسة الملك خالد الخيرية, جامعة الملك سعود, الرياض,2010,ص199

نبذة تاريخية عن علم الديمغرافيا:

الاهتمام بالسكان قديم وقد كان نابعا عن الاهتمام بدراسة حجم السكان وذلك لأغراض متعلقة بالحرب والضرائب والزراعة لدى المجتمعات القديمة ابتداء من الصينيين الذين أجرو أول تعداد قبل 3000سنة من الميلاد لغرض جباية الأموال والمحاصيل وقد أكدوا على ضرورة التناسب بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وأشار كونفوشيوس إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان وضرورة تكافئه مع الموارد الاقتصادية ومسؤولية الدولة عن التوزيع المكاني للأفراد والعوامل المؤثرة للنمو السكاني، وعند الفراعنة كان الاهتمام بالسكان يتمثل في إحصائهم لغرض جمع الضرائب والعمليات الحربية و عمليات إنشاء المعابد.[1]

وعند الإغريق فقد اهتم العديد من فلاسفة هذه الحضارة بالمشكلة السكانية كأفلاطون الذي اهتم بتحديد الحجم الأمثل للسكان وضرورة تنظيمه من قبل الحكام لتعويض خسائر الحروب والكوارث .أما أرسطو فكان أكثر واقعية لاهتمامه بالحجم الأمثل الذي يمكن للدولة من توفير متطلبات الحياة الأساسية واعتقد بضرورة تدخل الدولة بتحديد عدد المواليد لكل أسرة وحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة .[2] وفي عالمنا العربي فقد كان لابن خلدون في مقدمته نظريات موسعة حيث ربط موضوع السكان بالعوامل الجغرافية المناخية التي قد تؤثر على تركيبة السكان من حيث الحجم ونوعية الأخلاق وشبه المجتمعات بالكائن الحي الذي يمر بمراحل النمو الشباب ثم التدهور والضعف ففي المراحل الأولى ترتفع معدلات الخصوبة وتحدث زيادة في معدلات المواليد والإنجاب ونقص في معدلات الوفيات ومن ثم ترتفع معدلات النمو السكاني وعندما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من التطور تنخفض معدلات الخصوبة والإنجاب وترتفع معدلات الوفيات ويزداد انتشار الأوبئة والمجاعات مما يقلل من نشاط السكان [3]

المطلب الثاني: خصائص الظاهرة السكانية

لقد كانت حقيقة السكان تفرض نفسها في مختلف مجالات البحث العلمي المتعلقة بالجانب البشري، الاجتماعي والاقتصادي ومستودعا لمعطيات وخصائص عدة، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

-يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية حيث يستحيل تصور حياة اجتماعية دون توافر هذا العنصر، ومن هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها وتنوع أبعادها، ومن هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تمليها طبيعة الظاهرة ذاتها.

-ولأن السكان يشغلون مكانا أو حيزا جغرافيا له خصائصه المناخية والطبوغرافية والمساحية والطبيعية والجيومورفولوجية...، ولأن هذه الخصائص منفردة أو مجتمعة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع هذا المكان، كان للبعد والجانب الاقتصادي قيمته الكبرى في فهم قضايا السكان ومشكلاتهم الراهنة والمستقبلية وأسباب غنى وفقر وتطور وتخلف بعض المجتمعات.

[1])منير عبد الله كراشة، علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتاب الحديث، 2009، ص 23
[2])نفس المرجع, ص30
[3]) نفس المرجع, ص30

-تتميز الظاهرة السكانية بالطابع الاجتماعي علاوة على ما لها من طابع بيولوجي حيوي وإيكولوجي، وذلك لأنها تمثل نتاجا لعدد لا حصر له من المتغيرات الاجتماعية، ومن ثم لسنا نبالغ إذا قلنا أن دراسة العنصر السكاني تمثل عاملا مشتركا بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو أن نقول أن فهم الحقائق السكانية يعد مطلبا ضروريا لفهم العديد من المتغيرات الاجتماعية، باعتبار الحقائق السكانية تمثل الإطار لأشمل والأوسع الذي تفسر في حدوده هذه المتغيرات.

تعنى الظواهر السكانية بدراسة تطور السكان من ناحية معرفة حجمه من فترة لأخرى,وكذا توزيعه حسب المناطق والرقعة الجغرافية ,إضافة إلى تركيبة السكان وحاجاتهم المختلفة.

1-حجم السكان: ويمثل عدد الأفراد في زمن معين ولا يقتصر على الأفراد الذين يعيشون في نفس المكان والزمان ,بل يتعدى ذلك في تحديد العدد في حد ذاته إن كان أكبر أو أصغر في نفس المكان والفترة,وتحديد فترة سابقة لتلك التي ذكرت مع تحديد العدد في الفترة المستقبلية,عن طريق التنبؤ للعدد الذي من الممكن أن يعيش في هذه الفترة وفي هذا المكان بالذات [1]

2-توزيع السكان:يشير هذا المصطلح إلى التوزيع المكاني أو الجغرافي للسكان ,ويدل على الكيفية التي يتوزع بها السكان على الوحدات المكانية ويختلف هذا المفهوم عن التركيب أو البناء السكاني الذي يمثل تصنيف السكان حسب الخصائص الديمغرافية وغير الديمغرافية .

3-تركيب السكان: ويقصد به التركيب الذي يدل على السمات الديمغرافية الأساسية التي يمكن وصف السكان أو تقسيمهم على أساسها ومنها العمر والنوع، وتقوم هذه السمات بدور أساسي في عملية التغيير السكاني و يطلق هذا المصطلح أيضا على أفراد السكان من خلال الفئات التي ينتمون إليها سواء كانت فئات عمرية أو نوعية[2]

التركيب النوعي: هو تصنيف السكان أو تقسيمهم حسب الجنس (ذكور أو إناث) ومعرفة عدد الذكور والإناث والذكور في المجتمع ومدى الاختلاف بينهما والفوارق المتمثلة في نوعية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وقوة العمل ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والتوزيع المهني للسكان.

التركيب العمري : إن تباين فئات السن من مجتمع لآخر يجب أن يكون على أساس النمو السكاني من خلال التركيبة السائدة في تلك المجموعة السكانية وهذا راجع إلى عدد النساء اللواتي يدخلن في سن الإنجاب , ويقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية هي :

- السكان أقل من 15 سنة وهي فئة معالة تحتاج إلى تربية وتعليم وصحة ورعاية اجتماعية
- السكان بين 15 و65 سنة وهي فئة معيلة (القادرون على العمل والإنتاج)
- السكان أكثر من 65 سنة وهي فئة معالة تحتاج إلى رعاية صحية واجتماعية

[1])علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، طبعة 2015، ص26

[2]) مسعودي مويسي،أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مذكرة ماستر الديمغرافيا تخطيط سكاني،جامعة ورقلة،2014\2015،ص20

المبحث الثاني : محددات النمو السكاني

تعتبر معرفة عدد سكان بلد أو منطقة ما من الحقائق الهامة والضرورية التي تسعى مختلف الجهات معرفتها .مع العلم أن عدد السكان يتغير من فترة لأخرى لعدة اعتبارات، عن طريق عدة متغيرات حتى عرف هذا التغير بالحركة السكانية، فالحركة السكانية أو النمو السكاني ما هو إلا نتيجة ومحصلة ثلاثة عوامل أو محددات هي : المواليد والوفيات والهجرة.

المطلب الأول :حساب النمو السكاني : سيمكننا هذا المطلب من معرفة المسببات الثلاثة للنمو السكاني أولا، ثم معرفة صيغ حساب تلك المسببات كالآتي:

1-حساب النمو السكاني: يخضع السكان لعملية تجديد مستمرة بفعل الولادات والوفيات، والتي يعبر عنها بمقاييس من أنواع مختلفة إلا أن أكثرها شيوعا تستند إلى نمو السكان في فترة بين تاريخين، وتعرف العلاقة التي يحسب بها معدل النمو الطبيعي كما يلي :[1]

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{النمو الطبيعي}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويرتبط مفهوم النمو بمسألتين هما النمو الطبيعي(الزيادة الطبيعية)والهجرة، والزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد والوفيات، وبتعبير آخر هي :

الزيادة الطبيعية =معدل المواليد – معدل الوفيات

ومن هنا يمكن أن يحسب معدل الزيادة الطبيعية كالآتي:

معدل النمو الطبيعي =معدل الولادية – معدل الوفاتية

ولقد عرف مصطفى خلف عبد الجواد الزيادة الطبيعية بأنها " :التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد (أو تناقص) المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة .وعندما تبلغ الهجرة الصافية صفرًا، فأن معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني.

إذن تعتمد دراسة نمو السكان على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، والذي يعد أساسا لدراسة درجة تغير حجم السكان في إقليم ما خلال فترة محددة ويحسب هذا المعدل بطريقتين، إحداهما هي حساب الفر بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين، والأخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة.[2]

وتعتبر الطريقة التي تعتمد على جملة عدد السكان في تعدادين مختلفين هي الطريقة الشائعة لحساب معدل تغير السكان في المجتمع، ويكمن الحصول على هذا المعدل باستخدام طريقتي المتوالية العددية والمتوالية الهندسية كما سيأتي، و يمكن الاعتماد على معدل النمو(التغير)السكاني في دراسة الحركة السكان، وهذا ما يثير مسألة كيفية التعبير عن هذا المعدل من خلال:

---

[1]) رشوة بن محمد خريف,معجم المصطلحات السكانية والتنموية,مؤسسة الملك خالد الخيرية, جامعة الملك سعود, الرياض,2010, ص191

[2]) رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة** 1977-2007,جامعة بابل،العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد4,2011,ص634.

1-1-التغير على أساس متتالية حسابية : تعتمد هذه الطريقة فقط عندما تكون فترات الدراسة متساوية المدة . وفي حالة تعذر ذلك لا بد أن نختار طريقة تزيح آثار الفترات غير المتكافئة، وللقضاء على التحيز بسبب الفترات غير المتكافئة هناك خيار واحد هو متوسط السكان في بداية ونهاية الفترات، حيث يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما تنبؤا لذلك باستخدام هذه الطريقة كما يلي:

عدد السكان في سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة + (مقدار الزيادة في السنة الواحدة × فرق السنوات)

واعتمادا على طريقة المتتالية الحسابية يمكن استخراج معدل النمو كما يلي:

وهو يمثل أساس المتتالية الحسابية

$$Pn=P_0+b_n$$
$$\Rightarrow b=\frac{P_n-P_0}{n}$$
$$\Rightarrow r=\frac{b}{1/2(P_0+P_n)}*100$$

وهذا ما نعبر عنه بمعدل التغير(النمو) السكاني

2-1-التغير على أساس متتالية هندسية : السلسة الهندسية هي تلك السلسلة التي يكون فيها نمو السكان أو انخفاضه بنفس المعدل خلال نفس الوحدة الزمنية غالبا ما تكون سنة .وإذا كان هذا المعدل المتغير هو ***r*** وعدد السكان المبدئي هو ***Po*** وبعد ***n*** من سنوات يكون عدد السكان النهائي هو :

$$P_n=P_0(1+r)$$
$$\Rightarrow 1+r=\sqrt[n]{\frac{P_n}{P_0}}$$
$$\Rightarrow Ln(1+r)=\frac{\ln(\frac{P_n}{P_0})}{n}$$

و يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما باستخدام هذه الطريقة من خلال المعادلة:

عدد السكان في سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة × (1 + معدل الزيادة السنوية)^{ن}

المطلب الثاني :الخصوبة والمواليد

خصوبة السكان، لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني، والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء،[1] ولا بد أن نميز هنا بين مفهومين، أوّلاهما المواليد أو الإنجاب الفعلي *Fertility* أي حالات الولادة التي تحدث فعلا وينتج عنها مواليد أحياء من النساء، وثانيهما الخصوبة *Fecundity* والتي تعني القدرة أو إمكانية الحمل، أو الخصوبة الاحتمالية الكامنة بيولوجيا فهي قدرة المرأة بيولوجيا على الحمل، والتي نلمسها في إمكانية إنجاب المرأة إذا تزوجت بشرط تجنب استعمال موانع الحمل.[2]

وتعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسة لدراسة السكان، ليس لأنها غالبا ما تتفوق على الوفيات والهجرة وبالتالي تصبح المحدد الرئيس لنمو السكان، بل لكونها أيضا أكثر صعوبة في الفهم من الوفيات، ففي حين أن الوفاة حتمية ولا يمكن تجنبها، فإن الخصوبة على خلاف ذلك وبالتالي فهي أقل ثباتا بل يمكن التنبؤ بل حتى التحكم فيها، وهي من أكثر العوامل السكانية تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وتختلف الخصوبة من مجتمع لأخر، كما أنها تختلف من مكان لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في الحركة الأفقية أو العمودية للسكان.

أولا -العوامل المؤثرة في خصوبة السكان:

لوحظ أن بعض المجتمعات أكثر إقبالا على الإنجاب من غيرها، بل قد تختلف داخل المجتمع الواحد، فسكان الريف أين ترتفع نسبة العاملين بالزراعة أكثر إنجابا من سكان المدن أو العاملين بنشاطات أخرى غير الزراعة، وقد يؤثر كذلك في معدلات المواليد والخصوبة(الإنجاب)اختلاف العقائد والأديان، فقد لوحظ أن المسلمين أعلى من حيث معدلات الخصوبة عن غيرهم، ونفس الحال في بعض المذاهب المسيحية فالكاثوليك والأرثودوكس أكثر إنجابا من البروتستانت، ومن العوامل الهامة المؤثرة على معدل الخصوبة أيضا بعض القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، كالتبكير بالزواج أو تأخيره .ومن مجموعة العوامل الأخرى نجد العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى معيشة السكان، ومنها أيضا العوامل الصحية فتوفر الرعاية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة يرفع معدلات الخصوبة في حين تنخفض بانخفاض الرعاية الصحية، ومنها أيضا العوامل النفسية كنظرة الأسرة والمجتمع إلى الأطفال، بالإضافة إلى مدى تأثير الحروب على معدلات الخصوبة.

ولقد جاء في كتاب الديمغرافيا الاقتصادية لفابريس مازير ولان يوسف كوربا بين أن هناك عوامل أربعة تفسر الحركة السكانية نحو خصوبة يمكن الاعتماد عليها في البلدان النامية :الرضاعة الطبيعية المطولة والمستوى التعليمي المرتفع للأمهات وكذا مدى اندماجهم في الحياة الاقتصادية(الشغل)بالإضافة إلى ضبط النسل.[3]

ويلاحظ أن أعلى معدلات المواليد في العالم تسجل في الدول النامية وهي تضم معظم الدول الإفريقية والآسيوية، إلى جانب بعض أقطار أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تسجل في هذه الدول معدلات تزيد أحيانا عن 40‰ بل

---

[1]) علي عبد الرزاق جلبي،نفس المرجع،ص184

[2])https://www.unfpa.org/publications ،لوحظ في 2018\04\08

[3]) نفس المرجع، من ص 181 إلى ص 208

قد ت+صل في بعض الأقطار إلى 50 ‰ أو أكثر من ذلك، أما عن أدنى معدلات مواليد فقد سجلت كلها في الدول الأوروبية بالإضافة إلى اليابان، وقد سجلت أقل المعدلات في كلا من اليونان وإيطاليا وهي10‰.

ثانيا -مقاييس الخصوبة: تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية، تختلف فيما بينها تبعا للعمليات الإحصائية المتبعة للحصول عليها،و لكل منها ميزة وخاصة تميزها عن باقي المقاييس، ويمكن أن نذكر أهمها ما يلي:

1- *(CBR)* معدل المواليد الخام: يمثل المواليد بأعدادهم المطلقة الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، لكن الأعداد المطلقة لا تعطي مؤشرا، قويا في حالة المقارنة بين مجتمعين لمعرفة أيهما أكثر قدرة على التجديد والنمو السريع، فإذا كان عدد سكان مجتمع أول 25 مليون في زمن ما وعدد مواليده 500000 مولود، في حين كان عدد سكان مجتمع ثان 450 مليون وعدد مواليده4 ملايين في نفس الزمن أيضا، فمن أجل المقارنة، نحسب عادة ما يعرف ب"معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة "على النحو التالي.[1]

$$\text{معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان}} \times 1000$$

والهدف من الضرب في الألف هو التقليل من الكسور ومحاولة التخلص مما بعد الفاصلة.

وبتطبيق العلاقة للمجتمعين نجدها: بالنسبة للمجتمع الأول 20 ‰، بالنسبة للمجتمع الثاني8.8‰:

وهذا يعني أن المجتمع الأول يتزايد بمعدل أسرع مما يتزايد به المجتمع الثاني.

ونشير هنا أن معدل المواليد الخام والذي سبق الإشارة إليه ليس في الواقع سوى مقياس أولي للخصوبة لأنه ينسب عدد المواليد في فترة معينة إلى عدد السكان التقديري خلال هذه الفترة، ومن الواضح أن المواليد ليسوا نتاجا لكل سكان المجتمع، ولكنهم نتاج مجموعة سكانية لها خصائصها الديمغرافية المميزة خاصة في مجال التركيب العمري لهذا نتطرق:

2- *(GFR)* معدل الخصوبة العام: لما كان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء في سن الإنجاب وهو ما بين (15حتى49) سنة، كان لا بد من إجراء المقارنة أو إيجاد نسبة الإنجاب، وذلك على النحو التالي.[2]

$$\text{نسبة الخصوبة أو معدل الانجاب} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب}} \times 1000$$

3- *(ASFR)* معدل الخصوبة الخاص: لقد وجد أن النساء في سن الإنجاب لسن على درجة واحدة من القدرة على الإنجاب خلال أعمارهن، فالمرأة بين العشرين والثلاثين عرضة للإنجاب أكثر من المرأة التي يقل عمرها عن العشرين، وبداية من الثلاثين أيضا يقل احتمال الإنجاب كلما اقتربت المرأة من سن اليأس .لهذا وجدت نسبة ومعدل خاص وذلك حسب الفئات العمرية كما يلي :

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب حسب الفئة}} \times 1000$$

[1])علي عبد الرازق جلبي، مرجع سبق ذكره،ص 184

[2]) نفس المرجع ،ص 184

المطلب الثالث :الوفيات

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كما أنها تتناقض مع الخصوبة في كونها أكثر ثباتا ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما بمستوى التعمير"*Ageing*" ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة،[1] وتعبّر حركة الوفيات عن المظهر الثاني من مظاهر تغير البناء الديمغرافي للمجتمع، وهما أشبه بعملية الأيض أي البناء والهدم في جسم الكائن الحي.[2]

وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الأخيرة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التقدم الطبي واستقرار الأوضاع الأمنية والتحسن النسبي للأوضاع المعيشية، ويعد هبوط الوفيات من العوامل الرئيسة المؤدية إلى ظاهرة الانفجار السكاني *(Population Explosion)* والتي تعد من أهم الملامح والخصائص السكانية الحديثة، خاصة في الدول النامية حيث تمثل تحديا ضخما لمواردها المادية والمالية من أجل إشباع حاجيات المجتمع.

أولا -أهمية دراسة الوفيات: تتمثل أهمية دراسة الوفيات في النقاط التالية[3]

-تحليل الحالة الديمغرافية ودورها (أي دراسة الوفيات) في عملية النمو السكاني.
-توفير متطلبات الدراسات والبحوث لمؤسسات الصحة العامة، لغرض تطوير برامج هذه المؤسسات بما يتلاءم وإحصاءات الوفيات، وبذلك تعطي فكرة عامة عن صحة البلد مما يساعد على وضع السياسات الصحية والسياسات السكانية.
-توفير قاعدة بيانات وذلك لأهمية الإحصاءات الحيوية في كثير من الدراسات الطبية والاجتماعية.

ثانيا -مقاييس الوفيات: يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع، عن طريق بعض المقاييس المرتبطة به والتي تتمثل في معدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات العمري النوعي، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، والتي نبينها فيما يلي:

1-*(CDR)***معدل الوفيات الخام**: أو معدل الوفاتية الخام وببساطة معدل الوفاتية، ويحسب بوصفه المقياس الأول للوفاتية وهو نسبة عدد الوفيات خلال سنة معينة إلى عدد السكان في منتصف السنة مضروبا في الألف، ويكتب كالآتي :[4]

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد سكان الكلي في منتصف السنة}} \times 1000$$

[1]) نفس المرجع,185
[2]) نورة عمارة ، ،مرجع سابق ذكره،ص74
[3])علي عبد الرازق جلبي،مرجع سبق ذكره،ص 242
[4])نورة عمارة،مرجع سابق،ص 78

ولهذا المعدل مزايا من أهمها أنه يبين مستوى الوفاتية لمجتمع بأكمله في سنة ما، إلا أن من عيوبه أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الوفاة فيما بينها اختلافا واضحا حيث يمز هذه العناصر دون تمييز، ومن الصعوبة الوصول إلى استنتاجات دقيقة على أساس هذا المعدل، لهذا فإن الدراسات المعمقة للوفاة تمتد إلى بعض المعدلات الأخرى والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا عن معدل الوفيات الخام.

2- *(ASDR)*: **معدل الوفيات العمري النوعي**: يمثل العمر عنصرا بديهيا لتمييز الوفاتية حسب الأفراد، مما أدى إلى فكرة حساب معدلات حسب العمر ولكل جنس على حدا، وهذا ما يبرر الفر الموجود بين وفاتية الذكور ووفاتية الإناث.[1]

ومبدأ حساب معدل الوفيات العمري هو نفسه المتبع في حساب المعدل الخام لكنه خاص بفئة عمرية، حيث ينسب عدد الوفيات في كل فئة لخمس سنوات إلى جملة السكان في نفس الفئة مضروبا في الألف.
من المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والإناث كلا على حدا،وبذلك تصبح معدلات الوفيات العمرية، نوعية ويقيس هذا المعدل كذلك مدى انتشار" الظاهرة "في فئات العمر المختلفة على تنوعها وفي أحد النوعين الذكور أو الإناث .ويعبر عن هذا المعدل كما يلي:[2]

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد سكان الكلي في منتصف السنة}} \times 1000$$

ويفيد هذا المعدل في إحكام ودقة المقارنة بين المجتمعات وبين الفئات السكانية داخل المجتمع الواحد لكل ألف(1000) من سكان الفئة، كما يفيد أيضا في الإشارة إلى الدور الذي تلعبه متغيرات ديموغرافية كالسن والنوع مثلا في التأثير(كمتغيرات مستقلة)على ظاهرة الوفيات(كمتغير تابع)، وإن كان ذلك لا يمنع من إمكانية أو احتمال تدخل عوامل أخرى وأهمها المستوى المعيشي للأفراد.

1-2 : *(IMR)* **معدل وفيات الرضّع**: تشكل وفاتية الرضّع موضوع اهتمام خاص ونمط تحديد مميز، وهي تتعلق بوفاتية الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة، وتحدد عموما دون تمييز الجنس،ويتم حسابه بقسمة عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة على مجموع عدد الأطفال المولودين أحياء في نفس السنة مضروبا في الألف .ويكون هذا المعدل مرتفعا دائما عن معدل الوفاتية الخام، ويعكس مدى تقديم الدول لخدمات صحية لسكانها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع، ويعطى بالمعادلة التالية:[3]

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات وفيات الاطفال دون السنة في سنة ما}}{\text{عدد الاطفال المولودين أحياء في نفس السنة}} \times 1000$$

وتعتمد الكثير من دراسات الوفيات(خاصة العمر والنوع أو الجنس)على ما يعرف بجدول الحياة (ويعرف كذلك بجدول الوفيات) وهي جداول إحصائية تنشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة، حيث يبين مستواها عند أي

[1])الديوان الوطني للإحصائيات ,www.ons.dz ,ليوم 2018/06/21.
[2]) نورة عمارة،مرجع سابق،ص77
[3]الديوان الوطني للاحصائيات, مرجع سابق ذكره.

فئة عمرية خلال فترة أساس معينة وحساب توقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة، والغرض من هذه الجداول هو حساب عدد الوفيات لكل فئة عمرية، وعدد الباقين على قيد الحياة ومتوسط عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها كل منهم.[1]

المطلب الرابع :الهجرة:

تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية، تعتبر المصدر الوحيد لتغير حجم وعدد السكان، ومع هذا فدراستها ليست ميسرة كدراسة المواليد والوفيات، ذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافا جوهريا، وإن كانت الهجرة عاملا مؤثرا في نمو السكان إلا أنها تؤثر كذلك في الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للبلد.[2]

أولا - تعريف الهجرة وأنواعها:

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي"انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تكون مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة، وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم محلات إقامة ثابتة." وبالتالي فإن حركة الرعاة الفصلية طلبا للمرعى والماء لا تدخل في دراسات الهجرة ولكنها تدخل في تحركات السكان، كما أن انتقال مئات الآلاف من المسلمين من كل بقاع العالم، لأداء فريضة الحج لا تدخل في دراسة الهجرة، وكذلك الأمر بالنسبة لرحلة العمل اليومية والتي يقطعها بعض الأفراد من مقرات سكنهم إلى أماكن عملهم لا تسمى هجرة وإنما هي حركة يومية مؤقتة.

كما عرفت الهجرة بأنها " :شكل من أشكال التنقل الجغرافي أو المكاني، ا ولتي تنطوي على تغيير الإقامة المعتادة بين وحدات جغرافية محددة بوضوح."[3]

وفي دراسة الهجرة لابد من التعرف على بعض الأنواع والتقسيمات الخاصة بها، فالهجرة الداخلية هي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما، دون عبور الحدود السياسية الدولية، أما الهجرة الخارجية أو الهجرة الدولية فهي التي يعبر فيها المهاجر في انتقاله الحدود السياسية لدولة ما أو أكثر .وهناك أيضا الهجرة المؤقتة وهي التي يقضي فيها المهاجر فترة من الزمن في منطقة ما ثم يعود إلى مكانه إقامته المعتاد، ومع ذلك فهناك هجرات موسمية أين يقوم العمال مثلا بالانتقال الجماعي في موسم جمع المحصول عابرين بذلك الحدود السياسية، أما الهجرة الدائمة فيترك فيها المهاجر وطنه ليستقر في مكان آخر بصفة نهائية، كما أن هناك هجرة اختيارية تتم بالمبادرة الفردية من الأشخاص وهم بهجرتهم يسعون إلى ظروف أفضل للعيش، أما الهجرة الإجبارية فتتم بقوة خارجية عن إرادة الأفراد كعمليات التهجير تنفيذا لقرارات عسكرية كظروف الحرب أو سياسية كظاهرة اللجوء أو غيرها كتجارة الرقيق.

---

[1]) نفس المرجع.

[2])https://www.unfpa.org/publications ،لوحظ في 08\04\2018

[3]) طكوك نزهة، الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري، رسالة ماجيستير التهيئة الإقليمية،جامعة قسنطينة،2010،ص10

ثانيا -أسباب الهجرة:

لقد عرفت الهجرة خلال كل مراحل التاريخ البشري، حيث أن أسباب الهجرة قسمان :أسباب جاذبة(مغرية)، وأسباب منفرة (طاردة)، وتتعدد أسباب الطرد *Push* وأسباب الجذب *Pull* حيث حدد*BOUGUE* خمس وعشرون (25) عاملا مؤثرا في الهجرة، منها 15 عاملا مرتبطا باختيار مكان الهجرة و 10عوامل اجتماعية اقتصادية، ونذكر من هذه العوامل المختلفة، فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية والأجور المنخفضة في المكان الأصلي وتكاليف الانتقال ووجود معارف أو أقارب في المهجر وإمكانيات العمل والكوارث الطبيعية والمساعدات الخاصة وفرص استثمارات رأس المال وحرية الفكر وتوفر المسكن الملائم وتوفر فرص التعليم... [1]

ثالثا -مقاييس الهجرة: يستعمل علماء الديمغرافيا التقنيات والصيغ الرياضية لتحديد الهجرة وشكلها، ومنها:

$$1- \text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$2- \text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$3- \text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد المغادرين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ويعكس المعدل الأخير مدى تأثير الهجرة على إجمالي عدد السكان في المنطقة، ويحسب عن طريق طرح عدد السكان الذين نزحوا عن المنطقة من عدد الذين وفدوا إليها مقسوما على إجمالي عدد السكان بها مع ضرب الناتج في الألف.

فالمعدل الايجابي يشير إلى تفوق عدد الوافدين(الداخلين)إلى المنطقة عن عدد النازحين(الخارجين) منها،و يشير المعدل السلبي أيضا إلى زيادة عدد النازحين عن عدد الوافدين إليها، ومعنى ذلك أن المنطقة فقدت نسبة من سكانها أكبر من نسبة ما حصلت عليه نتيجة الهجرة.

[1]) طكوك نزهة، نفس المرجع،ص21، ص78

رابعا - نتائج الهجرة:

للهجرة نتائج واضحة في حجم وتوزيع و تركيب ورفاهية السكان في منطقتي الأصل والوصول، ويمكن أن تتحدد أهم هذه النتائج في النواحي التالية:[1]

- تغير حجم السكان
- تغير التركيب العمري والنوعي للسكان
- ظهور وانتشار أمور أو ظواهر لم تكن تعرف من قبل
- مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر
- حركة الأدمغة والكفاءات وأصحاب المهن مما يتسبب في نقصها من بلد واستفادة البلد المستقبل لها، وإن لم يكن ساهم في تكوينها.

-النتائج الاقتصادية[2]

على المستويين الوحدات الكبرى(الكلية)والوحدات الصغرى(الجزئية)، والتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

-انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة.

-ارتفاع أعباء وتكاليف استقبال المهاجرين كأجور الانتقال و حاجات ومستلزمات المهاجرين، سواء الأجانب أو المحليين (كالنازحين من الأرياف إلى المدن.) والمهني العالي (ظاهرة استنزاف العقول ،*Brain drain* (وبالمقابل تفقد البلدان الأصلية ثمرة غرسها باستمرار وتتعرض بذلك للفقر السكاني فاقدة العمالة المتقدمة والماهرة.

-رفع المستوى المعيشي للمنطقة الأصلية، وذلك من خلال جهتين الجهة الأولى نقص الضغط السكاني على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة بالإضافة إلى انخفاض البطالة، والجهة الثانية دخول السكاني على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة بالإضافة إلى انخفاض البطالة، والجهة الثانية دخول ومداخيل سواء مالية أو مادية.

-انخفاض نصيب الفرد سواء الأصلي أو المهاجر في بلد الوصول، بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ومن أهم السلع التي يمسها ذلك الغذاء والماء والسكن، أما الخدمات فيتأثر التعليم والصحة والأمن... الخ.

-وبالمقابل، قد تسوء حالة الدول المستقبلة للمهاجرين الذين يتركون أوطانهم هربا من الفقر والعوز، ويظهر ذلك جليا في النزوح الريفي إلى المدن، فسوء الأحوال المعيشية من قبل ومن بعد الهجرة، وعدم توفر فرص العمل نتيجة الطلب المتزايد، وتشوه مناظر المدن خاصة من جراء الفوضى وبالأخص السكنية(البيوت القصديرية والترابية)، وانخفاض المستوى التعليمي، وتدهور الحالة الصحية، ...وغيرها، كلها نتائج سلبية للهجرات السكانية العشوائية.

[1])علي عبد الرازق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص 235
[2]) طكوك نزهة، مرجع سبق ذكره،ص21،

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو السكاني

المطلب الأول: نظرية مالتوس[1]

يذهب بعض الباحثين في مجال السكان إلى أن الدراسة العلمية للسكان قد بدأت بنظرية توماس مالتوس الذي نشر مقاله الأول سنة 1798م ثم في طبعته الثانية سنة 1803م تحت عنوان مطول عن المبدأ العام للسكان ، واضعا بذالك الأسس العلمية لدراسة السكان معتمدا على المنهج الإحصائي. وجوهر ما جاءت به نظريته أن هناك خطورة في زيادة السكان بمعدل أسرع من معدل سبل العيش وخاصة أن زيادة السكان تسير بمعدل هندسي (1.2.4.8.16) بينما قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان تزيد حسب متتالية حسابية (1.2.3.4.5.6.) ،فإذا تضاعف عدد السكان خلال 25 سنة فإن الموارد الغذائية لا تزيد بنفس النسبة بل أقل ليصبح نسبة السكان إلى المواد الغذائية بعد قرنين 9/259 وإن غطت هذه الموارد في الخمس والعشرين الأولى فإنها بالتأكيد لن تكفي بعد ذلك وهذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام والموارد التي تتبع قانون الغلة المتناقصة وبالتالي حدوث صراعات وحروب وتفشي للأمراض و انتشار للمجاعات[2].

وقد كانت مقومات نظرية مالتوس:

- -إن قدرة الإنسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان .
- -أن عدد السكان يتضاعف كل جيل أو كل 25 سنة إذا لم يكون هناك عائق قوي يحول دون ذلك.
- -أن قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموما على إنتاج الحاجات الإنسانية محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة.

لتجنب هذا اللاتوازن يقترح مالتوس إتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية أولها العفة والرهبنة والعزوف عن الزواج أو تأخيره ،وإما موانع تنشأ أساسا من ضغط السكان على وسائل العيش وهي موانع قصريه مثل العمل في المهن الصعبة والفقر والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب والتي يرجع الفضل إليها في موازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم .[3]

نقد النظرية: يرى مالتوس أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحتة لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة ولا توجد صلة بينها وبين تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في فترة تاريخية معينة ويذكر مالتوس في طبعته الأولى من المقالة مصدرين يبني عليهما تحليله

الأولى أن الغذاء ضروري لحيات الإنسان.

الثانية أن العاطفة بين الجنسين ضرورية وسوف تظل في المستقبل على حالتها الراهنة تقريبا.

لهذا المصدران من طبيعة ثابتة لكنهما متعارضان .[4]

وقد رأى مالتوس أن العامل المحدد لتعداد السكان هو اتساع الأراضي وإنتاجيتها فعندما يكون التعداد بسيط والمساحة موفورة يكون من السهل زيادة كمية الموارد الغذائية عن طريق زراعة مساحات أخرى من أراضي

---

[1])علي عبد الرازق جلبي،علم اجتماع السكان،دار المسيرة،عمان،2015،ص63

[2])حسين أحمد رشوان.السكان من منظور علم الاجتماع .المكتبة الجامعية الإسكندرية.2001.ص61

[3])فتحي محمد أبو عيانة.جغرافيا السكان.أسس وتطبيقات .دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية. الطبعة الرابعة.1993.ص399

[4])رمزي زكي .المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.1984، ص29

عذراء وبعد استنفاذ مساحات الأرض الصالحة للزراعة وتطبيق الأساليب الزراعية الحديثة فأن الإنتاج لا يمكن زيادته إلى ما لا نهاية لأنه يتعرض في النهاية إلى قانون الغلة المتناقصة .[1]
إن مالتوس في رؤيته التشاؤمية للمشكلة السكانية قد اعتمد على أن نمو السكان متغير مستقل لا علاقة له بالنظام والمحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه من جهة وقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى.

ثم إنه أهمل عدة عوامل تؤثر في تزايد السكان وأبرزها عامل الهجرة وكذلك التقدم العلمي والتكنولوجي بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية التي تتحكم في الإنجاب[2]

-أغفل العوامل الاجتماعية والثقافية في تحقيق التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء عند حصر عوامل التوازن في الموانع الأخلاقية والطبيعية فقط.

-أغفل التطور وتغير الكفاية الفنية في الإنتاج وأثر الثورة التكنولوجية في زيادة الإنتاج، عندما أوقف الزيادة على قانون الغلة المتناقصة.

-صياغة النظرية يشوبها الغموض بما لا نستطيع معها تبين درجة التزايد التي يسلكها عدد السكان مع وجود الموانع أو مع عدم وجودها.

-إن التاريخ يكذب إدعاء بأن السكان يتزايدون بمعدل يفوق الإنتاج.

-إن هبوط نسبة المواليد نتيجة التوسع في استخدام وسائل منع الحمل وهبوط معدل الخصوبة بين السكان يعد بمثابة دليل تجريبي واضح على عدم صحة نظريته.

المطلب الثاني: النظريات الطبيعية:[3]

تعتمد النظريات الطبيعية أساسا على الاعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه بنسبة معينة وفي اتجاه لا سيطرة له عليه أو محدودية هذه السيطرة وهي رؤية علماء الحياة الذين حاولوا إيجاد قانون نمو السكان من خلال ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل دون أي تدخل للإنسان من ناحية القيم والاتجاهات لأن ذلك شيء طبيعي ولا يمكن للإنسان منعه ومن أبرز العلماء في هذا الشأن (هربرت سبنسر،كورادجيني وسادلر و دبلدي)

1)اعتقد سبنسر: بوجود قانون طبيعي يحل الإنسان من أية مسؤولية من التحكم في زيادة عدد أفراده ويرى أن الطبيعة حققت هذه الغاية عن طريق إضعاف اهتمام الإنسان بالتناسل في حين يؤدي به تخصيص المزيد من الوقت و الجهد لتنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية.[4]

[1])محمد خزيك.مشكلة السكان في مصر، الدار القومية للطباعة والنشر كتب قومية العدد 327 بدون تاريخ . ص20
[2])عبد العاطي السيد،مرجع سبق ذكره, ص141،142
[3])علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، 2015، ص91
[4])فتحي محمد أبو عيانة،مرجع سبق ذكره, ص546

أكدت نظرية سبنسر على العلاقة بين زيادة السكان والحضارة بمعنى أنه كلما تعقدت الحضارة كلما زاد الجهد الفيزيولوجي للإنسان وهو ما يترتب عليه قلة الإنجاب وبالتالي التقدم الحضاري غير ملائم للإخصاب المرتفع[1]

2) كورادجيني: حيث يعتقد أن العامل الرئيسي في نمو السكان هو التغير البيولوجي أكثر منه التغير الاجتماعي أو الاقتصادي وكان يرى أن المعدلات المختلفة للزيجات في فئات الشعب المختلفة تؤدي بسرعة كبيرة جدا إلى التغيرات في الصفات البيولوجية للشعب بأكمله وقد اعتمد في دراسته على إحصائيات العديد من الأقطار وقد أظهرت هذه الإحصائيات أن نسبة صغيرة منها في جيل واحد نولد أغلبية السكان في الجيل التالي ، وقد وصف عملية نمو الشعوب بأنها الارتفاع والهبوط الدوريان للسكان .[2]

3)مايكل توماس سادلر(1750-1835): كان يرى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان على النقيض تماما من القانون الذي جاء به مالتوس فكان من رأيه أن ميل البشر إلى الزيادة سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام وأن أعدادهم تتوقف عن الزيادة حينما يستطيع عدد من الناس تحقيق أكبر قدر من السعادة مع تساوي جميع الأشياء الأخرى(المتغيرات) [3]وفي هذا الصدد يقول "إن مبدأ الزيادة في أعداد البشر يمكن التعبير عنه بإيجاز شديد كالآتي :أن توالد البشر إذا تساوت جميع الأشياء الأخرى يتناسب تناسب عكسي مع تركزهم وأن التغير في هذا التوالد لا يتحقق بسبب التعاسة والبؤس ولكنه يتحقق بفعل سعادة النوع ورخائه"[4]

4)توماس دبلدي(1790-1870): لقد رأى دبلدي أن التزايد في عدد السكان ترتبط ارتباطا عكسيا بمورد الغذاء فكلما تحسنت موارد الغذاء المتاحة للإنسان كلما أبطأت الزيادة في أعدادهم وفي كل المجتمعات فإن الفقر يشجع على الخصوبة العالية لدى السكان ومن ثم نرى زيادة مستمرة في عدد الذين لا يحصلون إلا على قدر من الغذاء أي بمعنى آخر في صفوف السكان الأشد فقرا أما الأغنياء الذين يتمتعون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقص مستمر وبين هاتين الطبقتين الفقراء والأغنياء توجد طبقة وسطى يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء ويعيشون عيشة وسطى ويكون عدد سكانها ثابتا وهذا يستتبع أن الزيادة أو النقص في مجموع السكان الكلي يتوقفان على التناسب العددي بين هذه الحالات الثلاث في المجتمع .[5]

المطلب الثالث: النظريات الاجتماعية:[6]

تقوم النظريات الاجتماعية على أساس آخر هو أن نمو السكان ليس موضوعا لأي قانون طبيعي ثابت وإنما نتيجة للظروف الاجتماعية التي يجد فيها الناس أنفسهم أي أن نوع نمو السكان يخضع لعدد كبير من

---

[1])حنفي عوض،مرجع سبق ذكره, ص42

[2])محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، العدد 1،2،979، ص14،15

[3])نفس المرجع، ص14

[4])حنفي عوض, مرجع سبق ذكره ، ص37

[5])فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص403

[6])علي عبد الرازق جلبي، مرجع سبق ذكره ، ص89

العوامل المختلفة التي يتحدد عددها تبعا لأنواع البنيات الاجتماعية التي يعيش فيها الناس من أبرز من كتب[1]

1-كارل ماركس (1850-1883): ينكر كارل ماركس أن الفقر أو الشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان إلى إنجاب عدد من الأطفال (كما قرر مالتوس من قبل) ويرى أن الفقر والبؤس يدينان بوجودهما في زمان ومكان معينين إلى النظام الذي يكون سائدا فيهما فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا ،قرر ماركس أيضا أنه لا يوجد قانون عام ثابت للسكان وإنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون خاص به ويفترض ماركس أنه لا يوجد عدد سكان فائض عن الحاجة ولا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي أي ظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان وليس بعض الخواص الثابتة في الطبيعة كما ينادي أصحاب النظريات الطبيعية الذين يبحثون عن قانون واحد ثابت ينطبق على كل زمان ومكان.
ومع كل أبعاد هذه النظرية الإيديولوجية فلقد ثبت بالدليل فشلها نظريا و واقعيا فمعظم الدول الاشتراكية تعاني من الانفجار السكاني وهي تعاني من التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

2-كارسوندرز: تقوم نظرية كارسوندرز في السكان على أساس أن الإنسان ذاته قادر على التحكم في أعداده وأنه أي الإنسان يناضل باستمرار في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل optimum number وهو العدد الذي يتيح أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا في الاعتبار البيئة أو مستوى المهارة وعادات الناس وتقاليدهم وغير ذلك حتى يمكنه التحكم في زيادة عدد أفراده ولذا يؤكد كارسوندرز على تحكم الإنسان الفعلي في زيادة عدد أفراده أكبر مما فعل مالتوس ويؤكد بدرجة أقل على الموانع الإيجابية.

3-آرسين ديمون: يرى ديمون أن الفرد في المجتمع يميل إلى الارتفاع إلى مستويات اجتماعية أعلى في شكل حراك اجتماعي وأنه في ارتفاعه هذا يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الإنسان ويتجه باهتمامه إلى ذاته دون إبلاء المجتمع الذي يحيى فيه وهو يعتبر أن انغماس الفرد في تحسين أحواله الشخصية يعد علامة من علامات تدهور المجتمع وضعف الروح القومية وهو عامل من عوامل تفكك الأسرة وضعف الإنسان كما يشير إلى أن الهجرة إلى المدن هي عامل سلبي آخر في تنمية المجتمع.[2]

4-المالتوسيون الجدد:[3] لفظ يطلق على الباحثين الجدد الذين يؤيدون فكر مالتوس والقول بأن السكان لديهم إمكانيات النمو بمعدلات سريعة جدا وأنه إذا لم يتخذ خطوات للإبطاء من هذا النمو سوف يتضخم أعداد السكان في اتجاه مضاد ومعاكس لحدود الموارد المتاحة سواء كانت موارد غذائية أو ضرورية أخرى للعيش والبقاء ولقد ذهب بعضهم إلى أن النمو كان سببا في الكثير من المشكلات الاجتماعية والشقاء الإنساني. ولا يذهبون إلى حد القول بأن الإقلال من النمو السكاني سيقضي على المشكلات الاجتماعية والمعانات فحسب بل ذهبوا إلى القول بأن هذه الخطوات سوف تحقق التطور الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ذلك لأن النمو السكاني السريع يعد في نظرهم من أهم مقومات التطور الاقتصادي إذ بدلا من توجيه الموارد لدفع التطور الاقتصادي تستخدم لإعالة القطاع غير الإنتاجي من السكان (الأطفال والشباب).

---

[1]) عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره ، ص84
[2]) محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص126
[3]) توبين علي، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،رسالة ماجستير،اقتصاد كمي،جامعة الجزائر،2003\2004،ص 20

المطلب الرابع: النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة: ارتكزت الدراسات السكانية في القرن العشرين حول المشاكل التي يطرحها النمو السكاني كالحد الأمثل للسكان وعلاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة إضافة إلى السياسات السكانية.[1]

1- نظرية الفجوة السكانية: "روبرت بولدوين" يعتقد بأنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسود الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور ولا تسير التنمية بالمعدل المرغوب فيه ،وعلى العكس من ذلك إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل إنفاق السكان،فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي.

2-نظرية عرض العمل غير المحدود: "آرثر لويس" و يرى أن كثيرا من الدول النامية في إفريقيا وآسيا تعاني من عرض هائل وغير محدود من الأيدي العاملة وخاصة في قطاع الزراعة ،مما أدى إلى هبوط معدل الإنتاجية و انتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة،وبالتالي انخفاض الأجور إلى مستوى يقرب بالكفاف ومع ذلك يرى لويس أنه يمكن تحسين هذا الوضع السيئ بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام، وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجيا للعمل في القطاع الصناعي النامي فيؤدي ذلك إلى زيادة امتصاص الأيدي العاملة في الريف .إلا ان لويس يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين لئلا تستنفد هذه الأجور العالية كل احتمالات تكوين رساميل جديدة يعاد استثمارها من جديد في المشروعات الصناعية الجديدة، وإنما تكون الزيادة تدريجية وببطء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال .

3-نظرية الطلب على العمل:"سدني كونتز" الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان .وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ بأن دخول الصناعة لأول مرة إلى اقتصاديات الدول النامية يعمل على زيادة الطلب على العمال من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما :هبوط معدلات الوفيات من جهة وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى .افترض كونتز أن الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة, وترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل, وأوضح بان معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لأن عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبيا .وطالما استمر الطلب على عمل الأبناء بين العوائل الفقيرة فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال.[2]

4-نظرية كينز: ليس هناك في نظريته العامة تفصيل خاص عن السكان ولا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو لاقتصادي وهي العلاقة التي أعطاها الكلاسيك والنيوكلاسيك اهتماما شديدا ومع ذلك من الواضح أن المشكلة السكانية عند كينز قد عولجت ضمن الإطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظيف الكامل ولما كانت قضية التوظيف الكامل هي الشغل الشاغل لنظرية كينز فإنه يمكن القول أن المشكلة السكانية عنده أصبحت متعلقة بالبحث عن

[1]) مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان،طبعة 2013،ص237
[2]) علي عبد الرازق جلبي، مرجع سبق ذكره ،ص111

العوامل المسببة للبطالة والميكانيزم الذي تعمل به هذه العوامل في النظام الرأسمالي من أجل أن يتوصل في النهاية إلى سبل فعالة لتحقيق العمالة الكاملة في إطار من الاستقرار النقدي أي بدون تضخم أو انكماش.

لعل من المفيد أن نشير أيضا، إلى إحدى النظريات السكانية الحديثة وأكثرها رواجا وقبولا بين علماء السكان،

5- النظرية الديمغرافية الانتقالية(أو التحولية)، ففي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتجاهات النمو السكاني في العالم، حيث تتلخص هذه النظرية في أن شعوب العالم تمر بثلاث مراحل كبرى في تاريخها السكاني وهي المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية ومرحلة النضج السكاني كما يلي :[1]

5-1-المرحلة البدائية بارتفاع معدل المواليد والذي يتراوح بين 40 و 50 في الألف، وبارتفاع معدل الوفيات فيتراوح بين 25 و 30 في الألف، ويتعرض السكان في هذه المرحلة للأوبئة والمجاعات التي ترفع معدلات الوفيات في سنوات حدوثها إلى أرقام خيالية، كما يرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع ارتفاعا واضحا فقد يصل إلى 300 في الألف، ويترتب عن هذا وذاك انخفاض معدل النمو السكاني في هذه المرحلة.

5-2-المرحلة الانتقالية:مرحلة' الانفجار السكاني أو الثورة الديمغرافية، تتميز هذه المرحلة بنمو سريع للسكان، يرجع إلى انخفاض مطرد في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد على ارتفاعه، فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي يرتفع معدل الزيادة الطبيعية بحيث تزيد على 20 في الألف، بل قد تصل إلى 30 في الألف أحيانا، وعندئذ يستقر نظام الحكم ويستتب الأمن ويطمئن الناس إلى مورد ثابت للرزق، ويبدأ التعليم في الانتشار، وتتقدم الرعاية الصحية فيترتب على كل هذا انخفاض مطرد في معدل الوفيات بينما لا يتأثر معدل المواليد تأثرا يذكر.

5-3-مرحلة النضج السكاني: وتتميز بالنمو المعتدل أو البطيء للسكان،وتنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع ويرتفع مستوى المعيشة لدى تلك الشعوب فيترتب على هذا اتجاه معدل المواليد إلى الهبوط بعدما يكون معدل الوفيات قد هبط من قبل ووصل إلى أدنى حد له وهو يتراوح بين 7 و 10 في الألف، وبذلك تضيق الهوة بالتدرج بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وينخفض بذلك معدل الزيادة الطبيعية.كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع وسيط العمر إذ يبلغ 70 سنة أو أكثر، وبارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان.

ويلاحظ أن هذه المراحل الثلاث تدل على اتجاهات سكانية عامة، وقد تتباين المرحلة الواحدة في تفاصيلها، كما أن التوزيع الجغرافي لهذه المراحل غير ثابت، إذ يتغير من وقت إلى آخر تبعا لديناميكية السكان.
إن نمط الانتقال الديمغرافي خلال الفترة القديمة في البلدان العربية كان من النوع المتوازن البطيء، بمعنى أن الزيادة السكانية كانت بسيطة جدا وامتدت لمئات السنين، بينما نلاحظ ان الزيادة السكانية في العالم العربي ومنذ منتصف القرن العشرين كانت من النوع التراكمي، حيث تراكمت زيادة السكان خلال سنوات قليلة كنتيجة حتمية للانخفاض المستمر في معدل الوفيات بينما بقي معدل المواليد مرتفعا في بداية هذه المرحلة، ويعود انخفاض الوفيات نتيجة تغيرات تدريجية في أنماط الأمراض السائدة في المجتمعات العربية .

[1]) توبين علي، مرجع سبق ذكره ،ص21

6-الحجم الأمثل للسكان :[1] إن الحجم الأمثل للسكان لا يتصل بالعدد فقط وإنما يتصل أيضا بموارد الثروة من جهة أخرى ومنه فتعريف الحجم الأمثل هو الحجم الذي يصل بدخل الفرد ي المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية الفني القائمة.

ويصف "كانان"cannon" الحجم الأمثل بقوله هم السكان الذين يمكن تواجدهم على مساحة معينة من أرض في أي وقت والذي يتناسب مع الإنتاجية الكبيرة للصناعات الممكنة في ذلك الوقت.

أما كارسوندروز"carrsounders"في نظريته عن أنسب حجم للسكان مقياسا يقاس به ذلك الحجم وهو مراقبة الدخل الفردي فإذا أخذ في الزيادة دل ذلك على أن البلد في حاجة إلى المزيد من السكان وأنه لم يصل إلى الحجم الأمثل بعد وإذا أخذ في الهبوط بعد نقطة معينة استقر عندها الدخل فهي تعتبر حجما أمثلا للسكان.

الشكل (1-2)العلاقة بين المستوى المعيشي بتعداد السكان

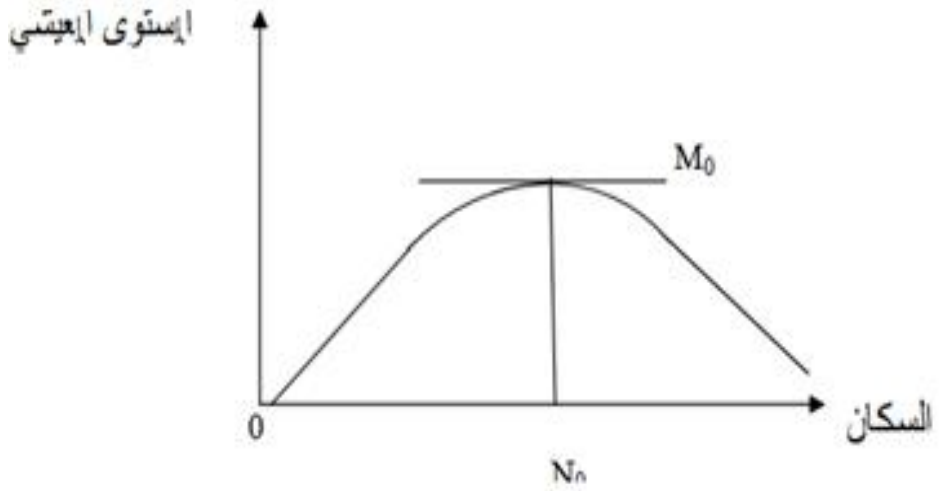

المصدر:توبين علي ,النمو الديمغرافي وأثره

من هذا الشكل يظهر أن عدد السكان يتزايد تدريجيا هذا التزايد يرافقه ارتفاع في المستوى المعيشي حتى يصل إلى حده الأقصى (MoNo) ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو المعبر عنه ب(Ono) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ونحاول هذه المرة إضافة الإنتاج الكلي إلى المستوى المعيشي في

[1]) توبين علي، مرجع سبق ذكره ،ص 21

الشكل (1-3)العلاقة بين المستوى المعيشي السكان، الإنتاج الكلي

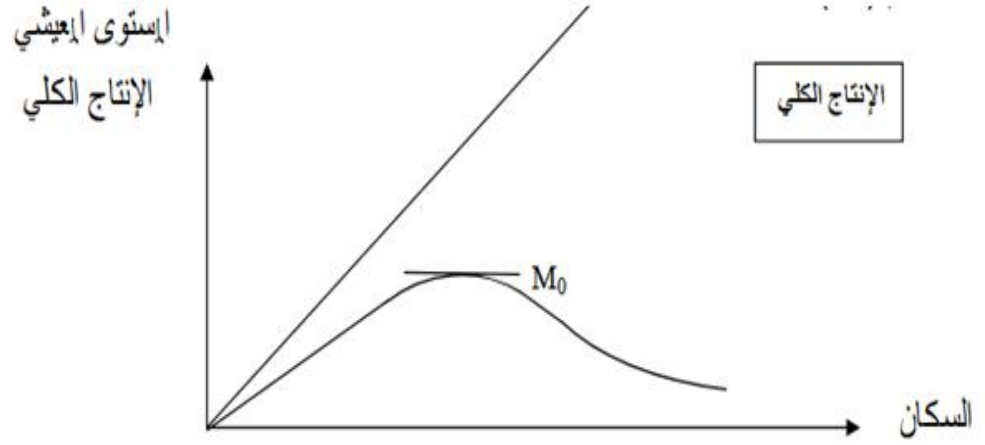

المصدر:توبين علي ,النمو الديمغرافي وأثره

زيادة على المستوى المعيشي أضفنا الإنتاج الكلي حيث عند المستوى المعيشي الأعلى (MoNo) أي الحجم الأمثل للسكان المعبر عنه ب (Ono) نجد أن الإنتاج الكلي وابتداء من هذا الحجم يتناقص نموه،وهذا ما يظهره الشكل(2) أعلاه حيث ينمو الإنتاج بسرعة إلى أن يصل إلى النقطة I والتي تقابل الحجم الأمثل للسكان و ابتدءا من هذه النقطة ينخفض نمو الإنتاج الكلي.[1] نظيف إلى الشكل (2) أعلاه منحنى دالة الإنتاج الحدي

الشكل(1-4)العلاقة بين المستوى المعيشي السكان،الإنتاج الكلي الإنتاج الحدي

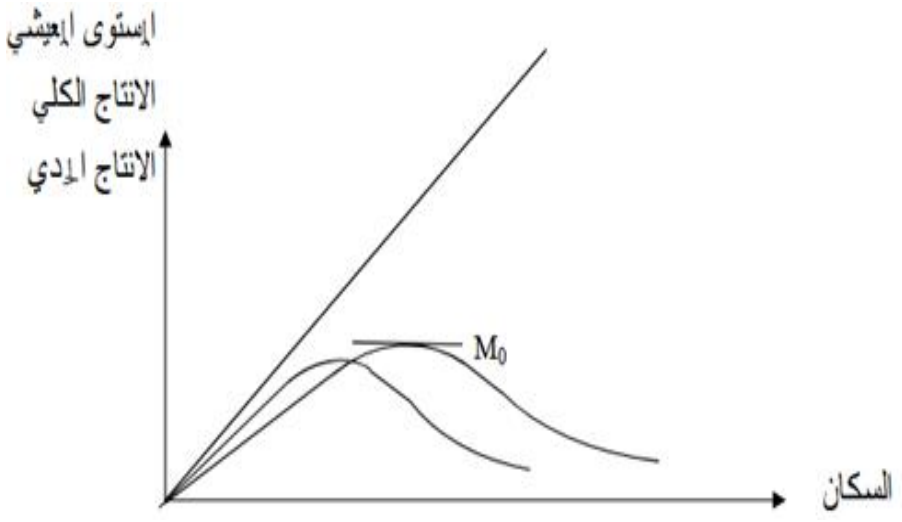

المصدر:توبين علي النمو الديمغرافي وأثره على التنمية

من الشكل يتضح لنا أن الحد الأعلى للإنتاج الحدي هي النقطة **L** وهي تقابل نقطة انعطاف بالنسبة للمنحنى أ (الإنتاج الكلي للنقطة J) حيث تمثل القطعة (OK) تعداد السكان الذي بإمكانه إنتاج حد من الثروة.

[1]) توبين علي، مرجع سبق ذكره ،ص

المبحث الرابع: المتغيرات المؤثرة في نمو السكان:

المطلب الأول: المتغيرات الطبيعية.

1-المتغيرات البيولوجية:

يتأثر العامل السكاني بصفة عامة بالمتغيرات البيولوجية خاصة ما تعلق منها بالكائن العضوي الإنساني وخصائصه النشوئية الفسيولوجية والمتعلقة بالجسد الإنساني، وتعتبر الخصوبة والوفاة من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على المتغيرات البيولوجية، فمثلا في المجتمعات المعاصرة نجد أن الإناث تعيش فترة أطول من متوسط الفترة التي يعيشها الذكور .وعلى أية حال فإن العلاقة بين النوع(الجنس البشري)والوفاة ليست إلا مثالا واحدا على علاقة العوامل البيولوجية بالأحداث والوقائع السكانية.[1]

2-المتغيرات الجغرافية:

لكثرة ما اهتم العلماء بدراسة علاقة الاختلافات المكانية و مدى تأثيرها على تركيب وهجرة ونمو السكان، ظهر علم جديد تفرع عن العلوم الجغرافية يدعى جغرافية السكان.[2]

و تعتبر الجغرافيا السكانية ذلك العلم المتفرع من الجغرافيا البشرية حيث يهتم بتباين الاختلافات المكانية للخصائص السكانية في طبيعة الأمكنة كما يؤكد ذلك *KLARCK* ويتفق معه *ZELINSKY* في أن الجغرافي يقوم بدراسة الخصائص السكانية في سياق الطبيعة الإجمالية للأمكنة .

و اعتاد الباحثون في توزيع السكان أن يقسموا عدد السكان على المساحة ليجدوا ناتجا يعبر عن كمية عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع ... تبعا لوحدة المساحة، وهذا ما يبرر ارتفاع أو انخفاض هذه الكثافة السكانية التي تتأثر بعدد السكان والمساحة المكانية الجغرافية.

فمثلا في المناطق الجبلية والصحراوية تنخفض معدلات الكثافة السكانية بالضرورة، بينما تكشف المناطق السهلية أو الخصبة ذات المناخ المعتدل عن أعلى درجات الكثافة السكانية .

ويتأثر حجم السكان بالبيئة المتوفرة كذلك، وقد بذلت محاولة في هذا الصدد والتي جاءت في شكل نموذج كمي استجابة لأحد المناهج الجغرافية الحديثة وهي استحالة دراسة أي عنصر من العناصر السكانية في حالة انفصال كامل عن البيئية الجغرافية، لأن أي ظاهرة بحثية في حالة انفصالها عن الواقع الجغرافي الإجمالي تكون غير واقعية تماما .[3] وبصفة عامة فإن العديد من المتغيرات ذات الطابع الجغرافي والظروف وكذا الخصائص الطبوغرافية كالجبال والمرتفعات والسهول والسواحل والوديان ...بالإضافة إلى المناخ والطقس والموارد الطبيعية كالماء والنبات والغابات أو الموارد المعدنية كانت عاملا مهما وضروريا لجلب واستقرار ونمو السكان تبعا لذلك، ولعل أكبر دليل على ذلك ما بينه التاريخ القديم لحضارات مجيدة كالحضارة الفرعونية والأشورية اللتان استقرتا على ضفاف نهر النيل ونهري الدجلة والفرات على التوالي.

---

[1])علي عبد الرازق جلبي، مرجع سبق ذكره ، ص91

[2]علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره ،ص76

[3]) مفيد ذنون يونس، مرجع سبق ذكره، ص112

المطلب الثاني: المتغيرات الاجتماعية والنفسية.

5-المتغيرات الاجتماعية:

تعتبر المتغيرات السوسيولوجية ذات أهمية خاصة ومحورية لتفسير وفهم العمليات والحقائق السكانية، وإن كان هذا لا يعني الإقلال من أهمية المجالات والفروع العلمية الأخرى .ويعتبر البناء السوسيو-اقتصادي أكثر البناءات شيوعا على المستوى المجتمعي، ووفقا لهذا البناء ينقسم السكان إلى طبقات اجتماعية مختلفة باختلاف الموارد والدرجات الاقتصادية، ويظهر جليا أن الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا تتاح لهم فرص اكبر للعيش والحياة أكثر مما يتاح لأفراد الطبقات الدنيا أين ترتفع معدلات الوفيات، ولقد تبين من نتائج البحوث والدراسات أن هذه العلاقة منتشرة وسائدة بين المجتمعات سواء القديمة أو المعاصرة على حد سواء.[1]

-الدين يعتبر العامل الديني مؤثر مهم في التشجيع على التكاثر وزيادة النسل خاصة في المجتمعات المحافظة.

-قلة الوعي التناسلي :كالحفاظ على صحة الأم وعدم انتشار وسائل منع الحمل...

-استعمال الأولاد في الزراعة مما يستدعي من المزارعين والفلاحين إنجاب اكبر عدد ممكن للمساعدة عل الإنتاج.

6-المتغيرات النفسية:

حاول الكثير من علماء النفس وبدرجة أكبر منهم علماء الاجتماع معرفة الأسباب الحقيقية وتقديم التفسيرات المنطقية للسلوك الإنجابي لسكان المجتمعات واختلافه من مجتمع أو من بلد لآخر.

فتنظيم الأسرة هو سلوك إنساني بالدرجة الأولى، وتبين دراسة ال *KAP** والتي تعارف عليها علماء السكان، أن فكرة تنظيم الأسرة معروفة بين الأزواج في المناطق الحضرية والريفية لكن مع بعض الاختلافات فيما بينهما، وهذا ما يدل على الوعي بتنظيم الأسرة ، و يرتبط تنظيم الأسرة بمفهومين هما :ضبط النسل وتحديد النسل، فضبط النسل يعني وقفه مرحليا لفترة معينة، ويختلف عن تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين من الأطفال باستخدام وسيلة أو وسائل منع الحمل، ويمكن أن نرجع هذه التنظيمات الأسرية إلى عدة أهداف وغايات أهمها :[2]

ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال، تحديد الأدوار الاجتماعية، توزيع المسؤوليات، تحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة، العمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية.

إذن فالدوافع السيكولوجية النفسية التي تتجلى في الاتفاق الذي يتم بين الأزواج والذي نعني به صيغة وكيفية تنظيم الأسرة، سواء تأخير سن الزواج أو المباعدة بين الولادات أو تحديد الإنجاب ...، و غيرها كلها، عوامل بينت مدى تأثير الدوافع النفسية في تحديد حجم الأسرة وبالتالي حجم السكان ككل.

[1]) علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره ،ص68 وص84
[2]) نفس المرجع،ص،ص84 ،90

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والسياسية[1]:

7- المتغيرات الاقتصادية

تمارس الكثير من المتغيرات الاقتصادية تأثيرا واضحا على الظاهرة السكانية، فمثلا تؤثر الحالة الاقتصادية لمجتمع ما على معدلات الهجرة ففي أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية تنخفض معدلات الهجرة إلى البلد، بينما ترتفع هذه المعدلات في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي .وتتأثر الخصوبة هي الأخرى بالأحوال الاقتصادية، ففي سنوات الكساد العظيم في فترة الثلاثينات انخفض معدل المواليد في الولايات المتحدة إلى أدنى المستويات، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى إحجام الأفراد عن الزواج في أوقات الأزمات، بل حتى امتناع الآباء عن الإنجاب وتوسيع حجم الأسرة، بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة.

وبتحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلدان تتحسن تبعا لذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الحالة والإمكانيات الصحية لأفراد المجتمع، والملاحظ في مثل هذه الحالات انخفاض وتراجع معدلات الوفيات خاصة بين فئات معينة كالأطفال والنساء يرتفع عدد المواليد تدريجيا

ولعل اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة ما تعلق بالنفقات الاجتماعية الموجهة للتوزيع العادل للمداخيل، وكذا نفقات الرعاية الصحية والعناية التعليمية يشكلان محورا هاما و نقطة جوهرية وعلاقة ضرورية لتفسير العلاقة بين النمو السكاني ونمو النفقات العمومية، فبتحسن هذه الأخيرة تتحسن بعض المتغيرات السكانية خاصة النمو والخصوبة ومن. - **أسباب النمو السكاني الاقتصادية :**

- تحسن العناية الطبية والعلاجية :مما قلل من وفيات الأمهات والأطفال.
- الثورة الزراعية في وسائل الإنتاج وأساليبه في المجتمعات المختلفة لمواجهة أثر الكوارث التي ساهمت كثيرا في تقليص وتخفيض عدد السكان.
- الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وتطور وسائل النقل مما سهل انتقال الإنسان و وسائل الإنتاج، مما رفع قدرته على إنتاج الغذاء وضروريات الحياة.

هذا وتؤثر مجموعة من العوامل في نمو السكان وتطورهم، بعضها حيوي أو بيولوجي وهي المواليد والوفيات، وبعضها اجتماعي كالزواج والطلاق ، والبعض الآخر يضم خليطا من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويشمل ذلك حركة السكان في المكان أو الهجرة بنوعيها :الداخلية والخارجية.[2]

8- المتغيرات السياسية:

للمتغيرات السياسية أثر بالغ في تشكيل الأحداث والتغييرات السكانية، ولنتخذ من حالة اليابان مثلا إيضاحيا، فقد صدر في اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قانونا يبيح بل ويشجع على عمليات العقم والإجهاض، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد المواليد بهذه الدولة .والقوانين المتعلقة بالهجرة سواء من أو إلى البلد تؤثر كذلك وبطريقة ملحوظة على عدد السكان، 1 خاصة ما تعلق منها بالبلدان التي اعتادت استقبال أو إرسال السكان إلى بلدان أخرى، سواء يد عاملة بسيطة أو مؤهلة أو حتى ذات مستويات عالية من الخبرات والشهادات. ضف إلى ذلك أن القرارات السياسية المتعلقة ،الحروب والثورات العسكرية غالبا ما يكون لها تأثيرات مباشرة على سكان البلد سواء المواليد أو الوفيات أو الهجرة من وإلى البلد المعني.

---

[1]) نفس المرجع،ص 92

[2]) توبين علي،النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،رسالة ماجستير،اقتصاد كمي،جامعة الجزائر،2003\2004،ص35

خلاصة:

لقد كانت الدراسات المتعلقة بالسكان محل بحث مستفيض سواء على المستوى الكلي أو الجزئي لكن مع مرور الوقت تبرز أهمية متغيرات وتأفل تأثير متغيرات أخرى ناهيك عن طبيعة مجتمع الدراسة لذا بعد الاستعانة بالدراسات السابقة سواء التي شملت المجتمع قيد الدراسة أو المجتمعات الأخرى وجب تحيين المعطيات الأمر الذي قد يدفع إلى تحيين النتائج.

الفصل الثاني

النفقات العامة

تمهيد:

يكمن الهدف الأساسي في علم الاقتصاد في دراسة المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وعدم كفايتها لإشباع كل الحاجات البشرية ،وهذه الأخيرة تتعدد بدورها إلى حاجات فردية وحاجات عامة وتتطلب الحاجات العامة وجود دور للدولة لإشباعها من خلال الإنفاق العام والذي يقتضي تحصيل للدولة للإرادات العامة وإعادة توزيعها وهنا يكمن دورها في النشاط الاقتصادي. و مع تطور دور الدولة في جميع المجالات الاجتماعية وخاصة الاقتصادية زاد الاهتمام بالإنفاق كوسيلة متعددة الأهداف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

1-**تعريف النفقات العامة**: تعرف بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة.[1]

أو مبلغ من المال يخرج من الذمة العمومية للدولة (الخزينة العمومية) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة وبالتالي هي:[2]

مبلغ نقدي مع استبعاد الوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية لقاء الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الألقاب والأوسمة لينتهي بذالك عصر الاقتصاد العيني والمقايضة ليعوضه بالأسلوب النقدي بهدف تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في توزيع الأعباء المالية لتغطية النفقات العمومية وتقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم ،ثم لتذليل الصعوبات الإدارية وتسهيل المراقبة.

النفقة يقوم بها شخص عام وهو الذي ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، ليستثنى بذلك ما ينفقه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى لو هدفهم تحقيق المنفعة العامة ،ليكون الغرض الأساسي من التعريف هو قياس مدى مساهمة الهيئات العمومية في الحياة الاقتصادية وتقدير ذلك تقديرا سليما.

إشباع الحاجات العمومية وهنا يحدث اختلاف في تحديد الحاجات العمومية عن الحاجات الخاصة حسب نظم الحكم في النظام الدكتاتوري يحددها الحاكم واللجنة المركزية للحزب الحاكم في نظام الحزب الواحد وعن طريق التصويت في النظم الديمقراطية لتتدخل متغيرات أخرى محددة لحجم ونوع الحاجات العمومية كدرجة التقدم الاقتصادي والثقافي و الحالة الاجتماعية والسياسية والأهداف المرجوة من الإنفاق.

2-**ضوابط النفقات العمومية:** وهي القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العمومية بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا ومنها.[1]

---

[1]) حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص11.

[2]) طاوش قندوسي،تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي،أطروحة دكتوراه علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013\2014،ص22

2-1-- ضابط المنفعة: وهي تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة وتتحقق عند تساوي المنفعة الحدية الاجتماعية وهي مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع مع التكلفة الحدية وهي مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي.

2-2-- ضابط العقلانية: الاقتصادية بمعنى آخر الاقتصاد في النفقة وهو أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير أو ترشيد الإنفاق وهو سن التدبير اعتمادا على جوهر الموضوعية عن طريق

تحديد الحجم الأمثل للنفقات العمومية الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من المنفعة العمومية بما هو مخصص لها من موارد مالية.

إعداد دراسات الجدوى للمشروعات لتحديد التكاليف، التسويق، الربح، الآثار المتوقعة.

تجنب الإسراف والتبذير واستخدام مقاييس لضبط العقلانية من بينها:

مؤشر إنتاجية الإنفاق العام لقياس العلاقة بين الناتج الإجمالي المتولد عن النفقات العمومية والموارد المالية للناتج الاجتماعي.

مؤشر الإنفاق العام الاستثماري لمعرفة قدرة المشروع على استيعاب العمالة الوطنية ومدى قدرته على توفير رصيد من العملات الأجنبية وقدرته على سد احتياجات السوق المحلية.

2-3-- ضابط الترخيص: وتعني ضرورة الحصول على الإذن بالصرف من الجهات المختصة سواء كانت السلطة التشريعية في عموم الموازنة العمومية أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، ويتبع ذلك وجود الرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات مختلفة وهي:

- الرقابة الإدارية: من قبل مصالح وزارة المالية للتأكد من احترام حدود الاعتماد المقررات.
- الرقابة السياسية: تمارسها السلطات النيابية والتشريعية عند تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية
- الرقابة المحاسبية المستقلة: تقوم بها أجهزة متخصصة للتأكد من احترام القواعد القانونية و المالية

3-تقسيمات النفقات: تقسم النفقات العامة من الناحية العلمية اعتبارا إلى ثلاث معايير:[2]

3-1-المعيار الأول : مدى دوريتها هناك النفقات العادية متكررة بشكل منتظم غالبا سنويا ونفقات غير عادية لا تتكرر كالتي تصرف في الكوارث والمساعدات.

3-2-المعيار الثاني: وظيفتها هناك نفقات حقيقية تستعملها الدولة للحصول على السلع والخدمات والنفقات التحويلية ليس لها مقابل مباشر الغرض منها إعادة التوزيع من فئة إلى أخرى.

---

[1]) سوزي عدلي ناشد،المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية،الاسكندرية، 2000ص51.

[2]) -سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.

3-3-المعيار الثالث: الغرض منها وتشمل النفقات الإدارية أجور صيانة لوازم والنفقات الاجتماعية وتشمل ما ينفق لتوفير الخدمات التعليم الصحة الترفيه العدالة الاجتماعية ،النفقات الاقتصادية تهدف لزيادة الإنتاج والبنى التحتية.

3-4-المعيار الرابع: نطاق السريان هناك النفقات العامة المركزية شاملة لكل أفراد الشعب ونفقات عامة محلية لصالح إقليم محدد قد تتحملها الموازنة المحلية للإقليم.

الشكل(2-1)تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية

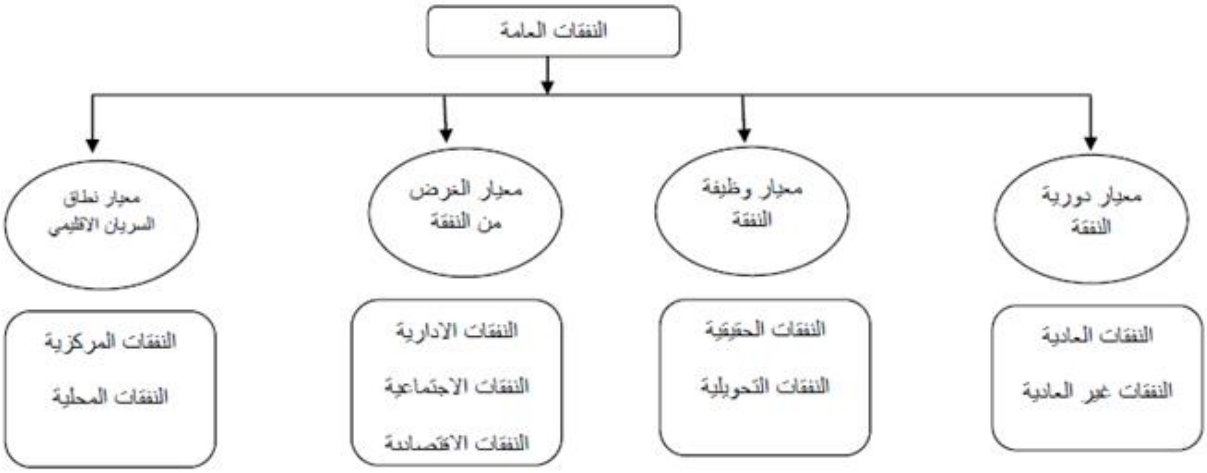

3-5-تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية:[1]

الشكل(2-2)تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية

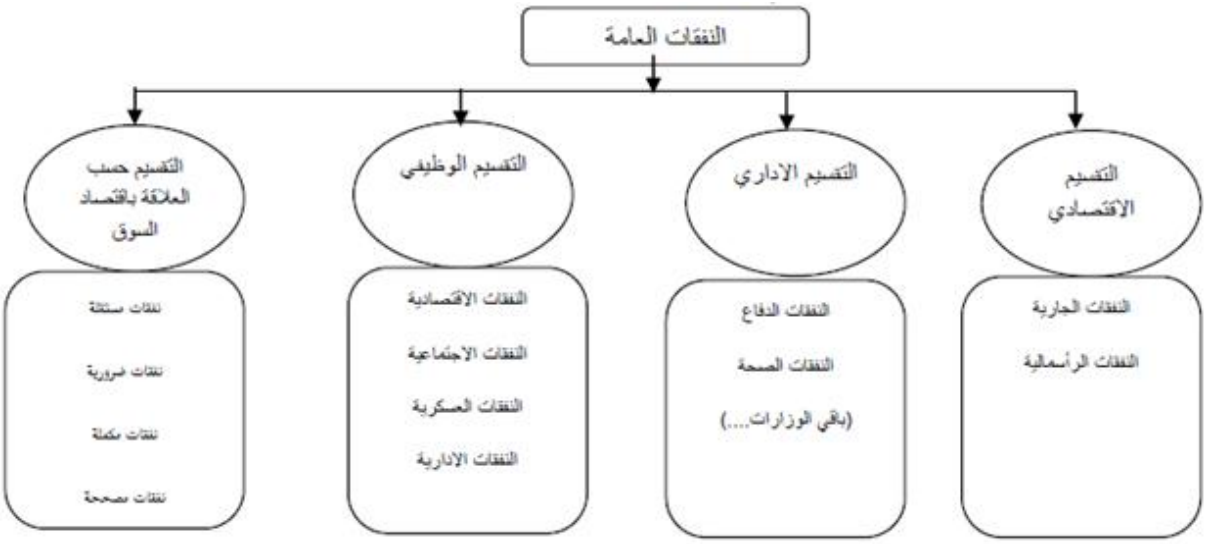

المصدر:طاوش قندوسي

[1]) طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

6-3-تقسيم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدولي:[1]

وهو تصنيفا يجمع المعيار الاقتصادي والمعيار الوظيفي ويتبين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-3)التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

	تعويضات العاملين	استخدام السلع والخدمات	استهلاك رأس المال الثابت	الفائدة	الإعانات	المنح	المنافع الاجتماعية	نفقات اخرى	اقتناء الاصول غير المالية
الخدمات العمومية العامة									
الدفاع									
النظام العام وشؤون السلامة العامة									
الشؤون الاقتصادية									
حماية البيئة									
الاسكان والمرافق الاجتماعية									
الصحة									
الترفيه والثقافة والدين									
التعليم									
الحماية الاجتماعية									

المصدر:صندوق النقد الدولي،دليل احصاءات مالية الحكومة،نفس المرجع ،ص 78.

7-3-التقسيم حسب القانون الجزائري:[2]

1-7-3-نفقات التسيير: تستعمل لتسيير أجهزة الدولة الإدارية ولا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وهي تنقسم إلى أربعة أبواب وهي:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وهي متعلقة بالموظفين والمعدات.
- الباب الرابع:التدخلات العمومية تقسم بدورها بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف.

[1]) طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره ، ص 42.
[2]) نفس المرجع، ص 47.

3-7-2-نفقات التجهيز: هي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتعتبر مباشرة استثمارات منتجة إضافة إلى إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية وإن تلك النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات وهي تتضمن ثلاث أبواب هي.

- الباب الأول:الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- الباب الثاني:إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- الباب الثالث:النفقات الأخرى برأسمال.

الشكل(2-4) تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري

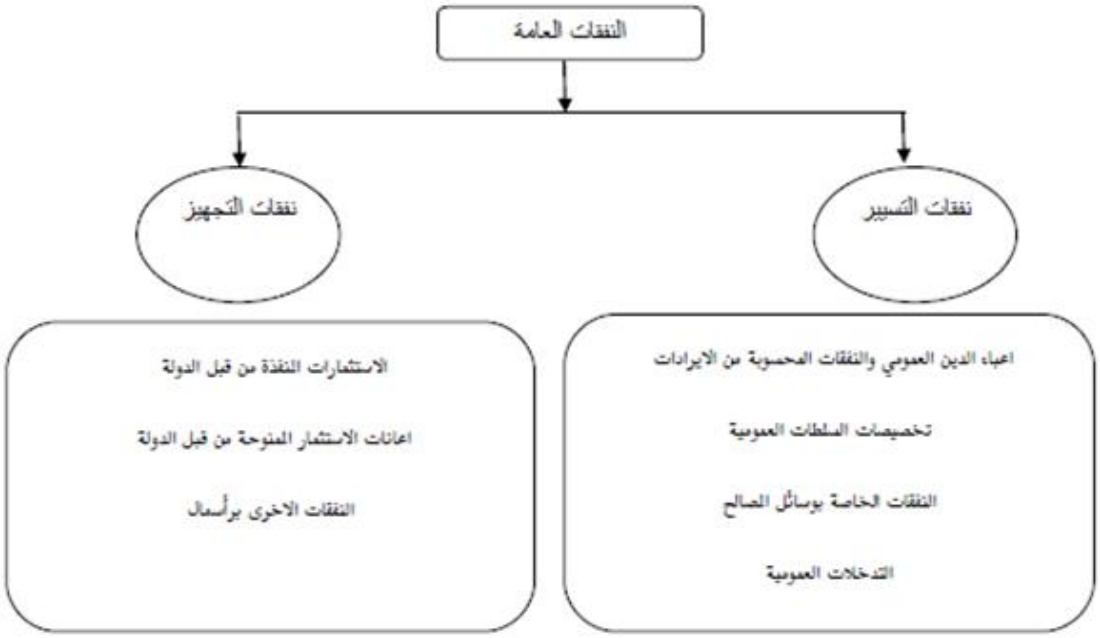

المصدر:طاوش قندوسي

4-العوامل المحددة للنفقة العمومية:[1]

الإشكالية في هذا الأمر هي هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العمومية ؟ وهل هناك حجم أمثل له؟

يتوقف ذلك على عدة عوامل مذهبية اقتصادية مالية.

[1]) بن عزة محمد،ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،أطروحة دكتوراه،تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان،2014-2015.ص28.

حيث يتأثر الإنفاق العام في أي دولة بمجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات العلاقة الوطيدة بذات الدولة ،وهذا ما يجعل تحديد نسبة معينة من الناتج القومي التي تخصص للإنفاق العام غير منطقي،بدليل أن نسبة الإنفاق العام التي تصلح لدولة ما قد لا تصلح لأخرى لاختلاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية ،هذا فضلا أن تلك النسبة قد لا تصلح في الدولة نفسها في فترة زمنية أخرى،و منه فإنه توجد مجموعة من العوامل التي تحكم ذلك والتي تختصر في ما يلي:

- **4-1-الخلفية المذهبية للنظام الاقتصادي:**[1]

تعكس النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي،ومن ثم فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن قيام الدولة بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات، ومن هذه الناحية نجد أن النفقات العامة مرت بالمراحل التالية:

- الدولة الحارسة: وهي التي يقتصر دورها على أعمال الجيش والشرطة والقضاء، وهذه الأعمال ميزت حجم النفقات العامة بالانخفاض لكونها نفقات استهلاكية يجب تضييقها وقلة أنواعها مقارنة بالوقت الحاضر.

- الدولة الرأسمالية:بسبب التقلبات الدورية للنظام الحر والأزمات الاقتصادية وعجزه عن حلها ظهرت المالية الوظيفية المتدخلة في الحيات الاقتصادية التي تتفق مع السياسة الهادفة إلى الحفاظ على النظام الرأسمالي وإطالة أمده.

-الدولة الاشتراكية: امتد دور الدولة ليشمل كافة المجالات ،وأصبحت بذلك الحاجة ضرورية لتدخلها في كل النواحي إذ يجب عليها عمل كل شيء ونجد أن المعيار المعاصر للدولة المتقدمة هو زيادة نفقاتها العامة زيادة أفقية ورأسية ،وأصبحت تقوم بوظائف جديدة زيادة عن وظائفها التقليدية وبقدر أكبر وبكفاءة أكبر،وهذا ما انعكس في تزايد أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة سياسية من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوسع والنمو في الاقتصاد بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،بالإضافة إلى الإسهام في إعادة توسيع النشاطات والاستخدام الكفء للموارد بعد تخصيصها وإعادة التوزيع لكل تلك المهام جاءت متماشية مع دور الدولة المرتبط بطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي،وظروفها وأوضاعها ومواردها وإمكانياتها واحتياجاتها.

- **4-2-مستوى النشاط والظرفية الاقتصادية:**[2]

تساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الإنفاق العام ،ويتجلى ذلك بقر ما يعكسه الإنفاق العام من استجابة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى الإنفاق العام بحيث توجد علاقة طردية بينهما ومن جهة أخرى إن الإنفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وهذا بدوره يفيد في رسم سياسة الإنفاق العام ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي الذي يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلدان المتقدمة،ومن ثم يجب على الدولة من خلال سياسة

[1]) بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره ،ص 33.
[2]) نفس المرجع،ص 33

الإنفاق العام السعي إلى الحفاظ عليه عن طريق التأثير في الطلب الفعلي سواء كان الاقتصاد في حالة انكماش أو تضخم ،وترتبط حساسية الإنفاق العام بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة ،ففي ظل الدولة الحارسة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي ،أما في ظل الدولة المتدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية ،لأن الدولة تسعى لزيادة إنفاقها لمواجهة حالة الكساد وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوطات التضخمية في حالة الانكماش ،ومنه فإن حدود الإنفاق العام ترسم من خلال العلاقة بين حساسية الإنفاق العام وتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تبعا لحركة الدورة الاقتصادية .

- **3-4-المقدرة المالية للدولة :**[1]

تلعب مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات ،والتي تتمثل في مقدرة الدخل على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها،دون إحداث أي ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد،ودون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية ،دورا هاما في تحديد حجم النفقات العامة .[2]

تتمتع الدولة بحق السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود، والمقدرة الكبيرة على الاقتراض الداخلي والخارجي، وهذا ما يجعل لها قدرة مالية تتمتع بقدر كبير من المرونة في تغطية النفقات العامة.وتتوقف المقدرة العامة للدولة على عدة اعتبارات:

- حجم الناتج القومي الصافي، وكيفية توزيعه بين مختلف فئات المجتمع.
- المحافظة على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- ضرورة المحافظة على قيمة النقود.

وتعتبر قدرة النظام الاشتراكي في الحصول على الإيرادات العامة وبالتالي في تحديد حجم النفقات العامة أكبر من قدرة النظام الرأسمالي، وذلك لأن هذا الأخير يحترم التفاوت في الدخول والثروات.

إذا كانت العوامل المشار إليها هي عوامل تحدد حجم وتوجهات الإنفاق العام فإن هناك عوامل عدة تحدد وتشكل أولوياته.فالأصل كما أشارت الأدبيات والنماذج المختلفة أن الإنفاق العام وأولوياته تتجدد من خلال ما يعرف بدالة التفضيل المجتمعية،والتي من خلالها تحدد الأوزان النسبية لبنود الإنفاق المختلفة.ولكن تتمثل النقطة الهامة في الكيفية التي من خلالها تنتقل تفضيلات الأفراد إلى صانع القرار. وهنا تأتي القضية الأساسية وهي عن الكيفية التي تتشكل بها أولويات الإنفاق العام.فالأدبيات التي تناولت ما يعرف بالمخطط الاجتماعي تفترض صانع السياسة أو المخطط في هذه الحالة يعرف تفضيلات الأفراد والمجتمع على وجه واضح ويحدد حجم الإنفاق وأولوياته في ضوء معرفته بهذه التفضيلات.أما بالنسبة لنماذج الديمقراطية النيابية فإن البرلمان وأعضاءه هم همزة الصلة بين أفراد المجتمع وبين وصول تلك التفضيلات إلى صانع القرار،والذي عادة ما يكون معبرا عن الأغلبية في المجلس التشريعي.

---

[1]) محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2003 ،ص27.
[2]) نفس المرجع،ص 35.

5-أثر النفقات العمومية:

لم تعد النظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختص حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية ،حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العمومية تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية والتي قد تكون آثار مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام،أو آثار غير مباشرة والتي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل وتتوقف هذه الآثار على عوامل منها:[1]

- طبيعة هذه النفقات والهدف منها
- طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها
- الوضع الاقتصادي السائد

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية وتشمل الأثر على حجم الإنتاج الوطني، وكذالك على الاستهلاك وأخيرا أثرها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل.

5-1-_ أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني: وتساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج.

ويتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ،كما يساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام.

فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العمومية لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد،ويعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العمومية أو الخاصة إعانات اقتصادية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة، ومثل ذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها،أو الرغبة في تحويل عناصر الإنتاج إلى الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار.

أما النفقات الاجتماعية فتشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية،فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد،(المتعلقة بالفئات محدودة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، وابتدءا من تحديد هذه الفئات (ذات الدخل

[1]) خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ، 2007 ،ص 93

المحدود)وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك،فإنه من المنطقي أن يتجه المقابل النقدي والإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يستبعد ذلك من زيادة إنتاجها، وفي حالة ما اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج ملحوظ.[1]

الشكل(2-5)يبين أثر النفقات الاجتماعية

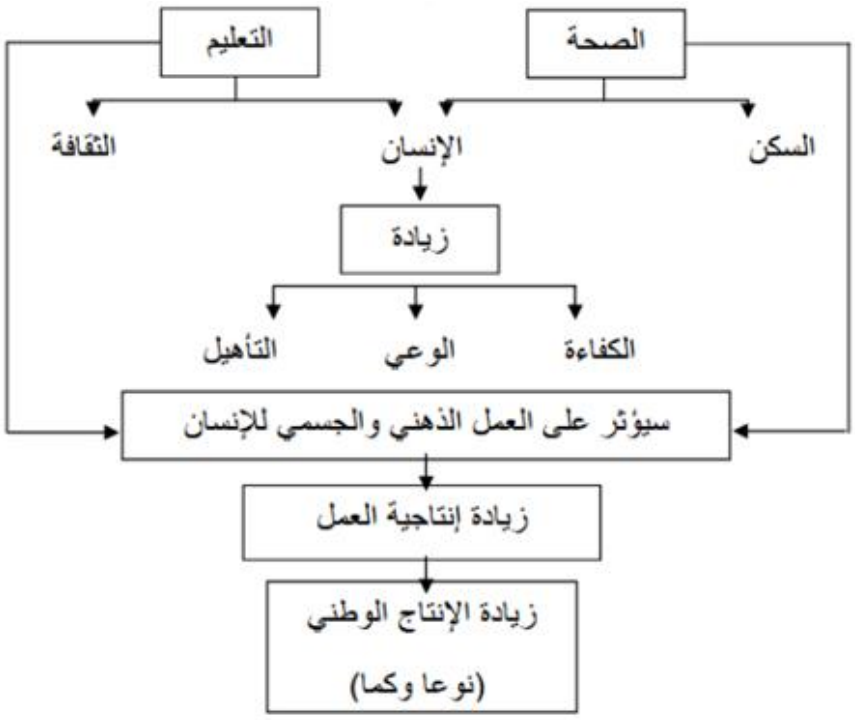

المصدر:محمد طاقة_هدى الغراوي _اقتصاديات المالية العامة_دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة_الطبعة 1-2007 ص 63

أما النفقات الحربية فكان الفكر المالي التقليدي يعتبرها نفقات استهلاكية غير منتجة، بينما أصبح الفكر المالي الحديث الذي يميز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات الحربية لأنها تحدث أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج الوطني في حالات تحويل عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى العمليات المتعلقة الأغراض العسكرية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان فيؤدي إلى تقليل الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للآثار التوسعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج الوطني فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات الحربية وإنشاء الموانئ، ونفقات البحث وتصدير المعدات الحربية إذ تؤثر تلك النفقات على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الخارجية ،مما يؤدي بصفة عامة إلى تشغيل العمال والقضاء على البطالة.

[1]) بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره ،ص 35.

2-5-أثر النفقات العمومية على الاستهلاك: وذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العامل ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها، لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات حيث:

نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام حيث يتجه جزء من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية معينة لتمويل بعض الفئات كأفراد بدلا من توزيع دخول عليهم تقوم الدولة بهذا الشراء ،بحيث يعد هذا الأخير نوع من تحويل استهلاك بدل من قيام الأفراد بهذه المهمة،أو قد تشتري الأثاث والسيارات وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العمومية أو قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل (كالتغذية المدرسية)أو تتوسع في خدماتها المجانية (كالخدمات الصحية)

نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد والتي تظهر آثارها عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العمومية للرواتب والأجور لموظفيها وعمالها مقابل ما يؤدونه من أعمال والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر مضاعف،وتعد هذه النفقات من قبل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل ما يؤديه الأفراد من أعمال وخدمات.

أثر النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل الوطني و يقصد به الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الزدوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على نحو:

العمل والإنتاجية التي تتحدد على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب الفني وتحسين ظروف المعيشة، فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

الملكية الفردية لوسائل الإنتاج حيث أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الإجمالي الصافي، وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية، ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الإجمالي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس.

النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة ، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة،في التأثير على نمط توزيع الدخل،ويتجلى هذا التأثير للنفقات

العمومية كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض ، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخول المنخفضة.

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل الوطني لابد من تحديد السياسة المنتهجة للدولة ، ذلك أن ما تنتجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول (بمنح إعانة للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بإتباع سياسة إيراديه معينة، كفرض الضرائب مثلا على الطبقات ، ولذا لابد من التنسيق بين السياسة الإرادية والإنفاقية.

3-5-الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية:

كما ذكرنا من قبل أن الأثر الأولي المباشر للإنفاق العام لن يتوقف عند هذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثير على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف وأثر المعجل،فهو يرى أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام كفيل برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي،فيوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة ونستطيع الاستعانة بالرسم التالي لتوضيح هذه الآلية:[1]

الشكل(2-6)يبين الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية

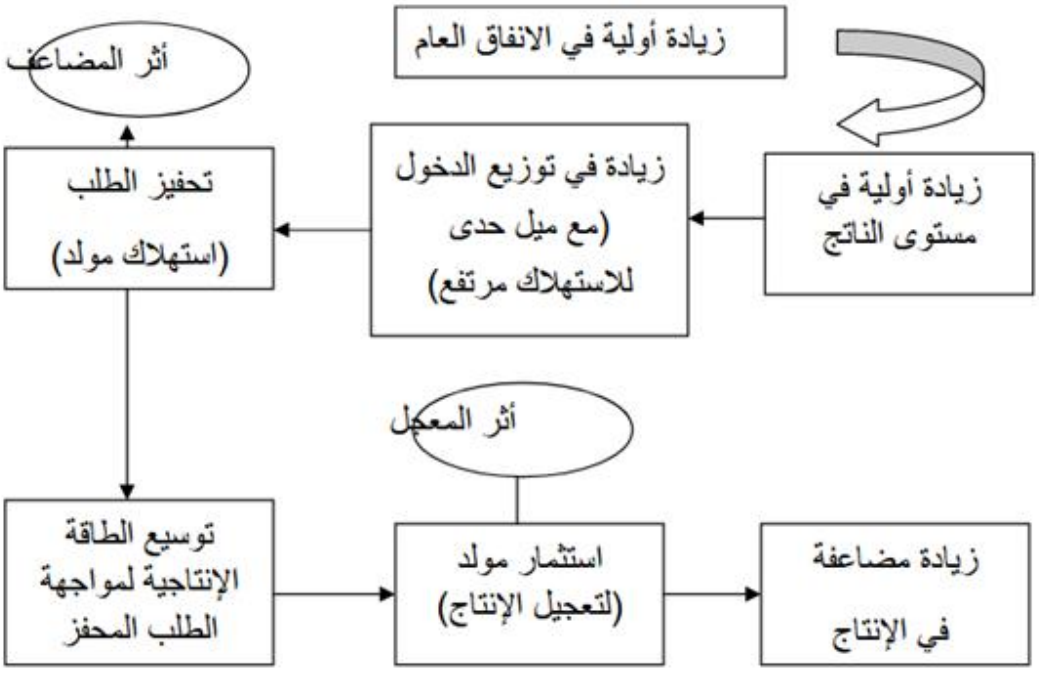

المصدر: نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د.منجد عبد اللطيف الحسابيّ، مرجع سبق ذكره، ص67.

يوضح الرسم أن الزيادة في الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى الطبقات. فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المعجل والذي

[1]) بن عزة محمد،ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015\2014، ص35

يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبة أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

أثر المضاعف:.وهو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

أثر المعجل: تتعلق بالحالة المعاكسة، وهي دراسة أثر التغير في الاستهلاك أو الدخل على الاستثمار.

- المؤشرات الكمية لقياس أثر النفقات العمومية:[1]

-مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة: يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة وصيغته القانونية:

الميل المتوسط للنفقات العامة=النفقات العامة\الناتج المحلي الإجمالي

أما عن دلائل المؤشر فهو ذو أبعاد اجتماعية واقتصادية حيث:

يعبر عن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة.

فهو يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحيات الاقتصادية عموما والاجتماعية خاصة، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته دل ذلك على التدخل الأوسع للدولة والعكس.

يعبر عن مستوى إشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والرفاهية للمجتمع ككل.
تزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية في مجال النفقات العامة ويصدق كذلك بدرجة أكبر على هيكل النفقات العامة للدول النامية، حيث يخصص جزء كبير من تلك النفقات للدفاع والأمن والإدارة.
-مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة: يعتبر من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة ويوضح ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة استخدمته لإشباع الحاجات العامة كما يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة وصيغته القانونية هي:

الميل الحدي للنفقات العامة=التغير في النفقات العامة\التغير في الناتج المحلي الإجمالي

حيث يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الإنفاق العام.
يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل القومي لمواجهة حاجيات المجتمع المتزايدة ومستويات إشباعها.

[1]) طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره ، ص51.

يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة .
يعبر عن مدى نجاح السياسة الاتفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود.
تتزايد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات العامة على مجالات وقطاعات التنمية.

تكون قيمة الميل الحدي للنفقات العامة ما بين الصفر والواحد الصحيح،وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي،ويستخدم هذا المؤشر كذلك بين الدول وللمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.

-**مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة:** الذي يعتبر كذلك من المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة ويدل على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة ويحسب وفق الصيغة القانونية التالية.

نصيب الفرد من النفقات العامة =النفقات العامة\عدد السكان

-وهو يعبر عن مستوى رفاهية أفراد المجتمع.
-يعبر عن درجة الإشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة.
إن أهمية هذا المؤشر تتضح عندما يعبر عن زيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية،حيث توجد علاقة طردية وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات ،ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لابد أن يكون معدل نمو النفقات العامة والنفقات الاجتماعية خصوصا أعلى من معدل نمو السكان.[1]

[1]) ،نفس المرجع، ص62.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة والنظريات المفسرة:

1-نظرية بيكون-وايزمان: قام بيكون ووايزمان بدراسة تطور الإنفاق العام في المملكة المتحدة بهدف استنباط بعض خصوصيات ظاهرة التزايد وخلصت الدراسة إلى ما يلي :[1]

- أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم بشكل مستمر وإنما على فترات متقطعة.
- أن الزيادة في الإنفاق المطلقة أو النسبية تكون أكثر أهمية في فترات الهزات والاضطرابات الاجتماعية ،وعليه تكون الدولة مضطرة إلى زيادة الإنفاق العام في حال القلاقل والهزات الاجتماعية .
- إن وصول الإنفاق العام إلى مستوى معين يصبح من الصعب ضغطه إلى مستوى أقل،وهذه الظاهرة لها مبرر:

أثر المعاودة: كثيرا ما تخصص نفقة لأمر ما ولفترة محددة، لكن لأسباب عديدة كعدم التمكن من تحقيق الهدف الذي خصصت له، واستمرار الظاهرة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى معاودة تخصيص ذلك الإنفاق.

أثر التوسع: وذلك في الموازنة حيث أن تخصيص نفقة ما كثيرا ما تنجر عنه مصاريف أخرى لقضايا مرتبطة بالأمر المخصوص.

اعتياد الأفراد على تحمل أعباء الضرائب: يسمح للدولة بزيادة الموارد المتاحة وتوافر الإيرادات مما يشجعها على المزيد من الإنفاق من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
إن **الهزات والقلاقل أو الحروب التي تحتاجها** المجتمعات تكشف من جهة عن بروز احتياجات جديدة تعبر عنها رغبات جماعية ناتجة في البداية عن الظروف الخصوصية للفترة،كما تكشف من جهة عن قدرة المجتمع على تحمل أعباء إضافية يمكن أن تسمح بزيادة الإنفاق العام في سبيل إشباع تلك الحاجات.

رغم ذلك أثر الزيادة لا يتحقق بالنسبة لجميع أنواع النفقات حيث أن ما تبرزه من أحداث في قطاع معين تجعل هذا القطاع يستحوذ على الجزء الأكبر من الموازنة،بينما تكون استفادة القطاعات الأخرى بنسبة أقل إذا لم تتراجع حصصها في الإنفاق،كما يجب الإشارة أن أثر الرفع ليس أساسه دائما الحروب بل أنه في دول أخرى ككندا والو م أ فرجع فيها السبب إلى الكساد العالمي سنة 1929م،ومن جهة أخرى أن هذه النظرية تعتمد على مشاهدات مسبباتها عشوائية (حروب،هزات،كوارث،قلاقل...) مما يجعل محاولة صياغتها أمر صعب وحتى لو تم التنبؤ بحدوث تلك المتغيرات فإنه تظل غير قابلة للقياس العددي والتعميم.

2-أطروحة الطلب على السلع والخدمات: والأطروحة تنطلق من كون مرونة الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة بالنسبة إلى تغيرات الدخل القومي تكون أكبر من الواحد الصحيح.[2]

---

[1]) بن عزة محمد،ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف،أطروحة دكتوراه ،تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان،2014

[2]) طاوش قندوسي،مرجع سبق ذكره

إلا أن الملاحظ على هذه الأطروحة أنها لا تبدو واضحة حينما نأخذ بعين الاعتبار الطلب الإجمالي ،مما يستدعي البحث عن عوامل أكثر وضوح لزيادة الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة ،إلا أن الواقع يؤكد صعوبة الفصل المطلق في مدى تأثير أي واحدة من المتغيرات المؤثرة في طلب وعرض الخدمات الجماعية ،والعديد من الدراسات أثبتت أن درجة التمدن وهيكل أعمار السكان يؤثران بشكل أساسي في الطلب على الخدمات الجماعية ،فالتمدن يولد طلبا متزايدا على الخدمات العامة في الأماكن التي تستقبل السكان من جهة،في حين أن المناطق التي تشهد نزوح السكان منها تبقى بحاجة ماسة إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل... لبقاء بها عددا من السكان من جهة أخرى، وبالتالي فإن هذه الحركة السكانية يتولد عنها حاجات جديدة يتطلب إشباعها منها خصوصا ما يتعلق بتصحيح نتائج عدم التوازن الاقتصادي والجغرافي المترتب عن الهجرة.

كما أن للهيكل السكاني حسب الأعمار ولاعتبارات متعددة يؤثر بشكل كبير على نفقات التربية والصحة والإعانات الموجهة للعجزة والمسنين .....،وإذا سلمنا بفرضية تزايد الطلب على السلع والخدمات الجماعية فان هناك عامل آخر يؤثر في زيادة حجم النفقات العامة والذي يجب أخذه بعين الاعتبار وهو مستوى إنتاجية القطاع العام وهذا الأخير يتميز بضعف الإنتاجية حيث يمكن القول بأن دالة الإنتاج للخدمات الجماعية تتميز بضخامة عنصر العمل بها ،وكما أن الإدارة تتميز بضعف مستواها الفني بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

لمواجهة تزايد الطلب فإنه لا خيار أمام القطاع العام سوى زيادة إنتاجه الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وضرورة زيادة الموارد المالية الخاصة بتسيير المرافق العامة.

على الرغم من أن هذه الأطروحة قدمت جوانب سليمة في تعليل تزايد الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة ،إلا أنه يؤخذ عليها أن فرضية تزايد الطلب تعتبر تحديدا مسبقا لدور الدولة الشيء الذي يؤكد معالم المذهب الفردي في الاقتصاد العام .أما بالنسبة لضعف إنتاجية القطاع العام في تفسير الظاهرة فإنه يقتضي أن نحدد مفهوم الإنتاجية الذي يحكم الوحدات الصناعية والوحدات التجارية على الإدارات العامة ،لأنه من المعروف أن هذه الأخيرة تعتبر جزءا من قطاع الخدمات الذي يتميز بأن الإنتاجية فيه أقل مستوى من الذي نجده في القطاعات الأخرى.

إن تعميم انخفاض الإنتاجية على جميع الوحدات القطاع العام على قدر المساواة غير منطقي ،وبالتالي فالحكم على هذا المجال يكون مقبول أكثر إذا دعم بشواهد تجريبية ،وهذا ما قدمه ملتون فريدمان إذ من خلال الدراسات المقارنة التي أجريت بين القطاع العام والخاص في مجال النقل الجماعي ،والحماية ضد الحرائق ونقل القمامة والأعمال الإدارية المختلفة قد بينة أنه مهما كان النشاط المعني فإن التسيير العام يكلف بصفة عامة مرتين أكثر من التسيير الخاص ورغم هذا فالباحثان لم يتخلصا من تأثير الخلفية المذهبية،وبذلك انتقدا بشدة سياسة العجز المقصود في الميزانية العامة الأمريكية والناتجة في رأيهما عن النمو المفرط واللامحدود للنفقات العامة ،بل وطالبا بنقل نفقات الدفاع والتربية الوطنية إلى القطاع الخاص.

3-أطروحة امتصاص الحكومة للفائض في الرأسمالية الاحتكارية: يرتكز التفسير الماركسي المعاصر لطبيعة دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية على أطروحة امتصاص الحكومة للفائض بواسطة النفقات العامة ،ومن أبرز رواد هذا الاتجاه هما بران وسويزي في الولايات المتحدة الأمريكية ،وبول بوكارا في فرنسا والذي اعتبر أن الرأسمالية الاحتكارية للدولة المعاصرة تتميز بخصائص هي:[1]

التمويل العام للتراكم والإنتاج الخاصين كالإعانات، التسهيلات الضريبية والصفقات العمومية، والعقود الخاصة التي تتم بشروط تخدم في الغالب القطاع الخاص.

التمويل العام أو الجماعي لبعض نفقات الاستهلاك والخدمات كالنفقات الطفيلية المتعلقة بالشرطة والتسليح والجيش ونفقات تنمية قوى الإنتاج الاجتماعية كنفقات الأبحاث والتربية والصحة.....

أهمية الاقتطاعات من المداخيل وتدخل الدولة في مجال التدفقات المالية كالضرائب وشبه الضرائب والقروض والتدخل في التوفير والقروض....

البرمجة والتخطيط حيث لاحظ الباحثان أنه رغم بعض الدول كألو م أ لم تعرف إجراءات رسمية لتخطيط نظام تخطيط متكامل كفرنسا إلا أنه ومع ذلك يوجد تخطيط أو برمجة على مستوى الوحدات العامة في كل البلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية وتتميز هذه الظاهرة باتجاه تعميمها في أغلب هذه البلدان.

تصدير رؤوس الأموال العامة ويعطي بوكارا كمثال على ذلك تصدير رؤوس الأموال العامة الأمريكية إلى أوربا الغربية واليابان وذلك في إطار إعانات مشروع مارشال ثم بعد 1950م تم توجيه صادرات رؤوس الأموال الأمريكية نحو البلدان المتخلفة خصوصا.

ولقد جاءت دراسة الباحثان حول الرأسمالية الاحتكارية في الو م أ مكملة لنظرية كارل-ماركس حيث كانت الرأسمالية الصناعية في عصر هذا الأخير النموذج المفضل لدراسة الاقتصاد الرأسمالي .وتعتبر الرأسمالية الاحتكارية نظام مكون من الشركات المساهمة العملاقة، ويتميز فيها الفائض الاقتصادي بالارتفاع.

ويمكن تعريف الفائض الاقتصادي بأنه الفرق بين ما ينتجه مجتمع ما وبين تكاليف الإنتاج وحجم الفائض يعتبر مقياس للإنتاجية والثروة، أما تركيب وتكوين الفائض فيدل على طريقة استخدام المجتمع لهذا الفائض، أي كم يستثمر في طاقاته الإنتاجية؟ وكم يستهلك وبأي شكل ؟وكم يبدد وبأي الطرق؟

أما فيما يخص مكونات الفائض فهو يتكون من دخل الملكية (أرباح الشركات،الريع العقاري،الفوائد)والضياع أي التبذير (مصاريف الإشهار والإعلان ،قطاع التوزيع ،مصالح المنازعات)بالإضافة إلى النفقات الحكومية الفدرالية والمحلية (العسكرية خصوصا) ، وفي ظل الرأسمالية الاحتكارية ونظرا لطبيعة سياسة السعر و التكلفة التي تتبعها الشركات العملاقة (ميل قوي منهجي لزيادة الفائض من حيث حجمه المطلق ومن حيث نسبته إلى الناتج الكلي)،ومضمون تلك السياسة هو حدوث تفاهم بين الشركات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وفي

[1]) طاوش قندوسي، ،مرجع سبق ذكره،ص

نفس الوقت مل الشركات على ضغط التكاليف عن طريق رفع الإنتاجية .كما أن السياسة الاقتصادية للحكومة ينتج عنها زيادة الفائض ،لكن دور الدولة لا يكمن في خلق الفائض وإنما في امتصاصه من خلال استهلاكه واستثماره أو تبديده ،لكن في الرأسمالية الاحتكارية يتم امتصاص الفائض إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار الرأسماليين ،أو النشاط التسويقي أو النفقات العامة الحكومية.

ونظرا لعجز الطرق العادية (الاستهلاك والاستثمار)لامتصاص الفائض وازدياد أهمية التسويق من أجل ذلك المتجلية في حلول الرأسمالية الاحتكارية محل الرأسمالية التنافسية أي حلول قانون الفائض المتزايد محل قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض.فانه يصبح للخيار الثالث أهمية كبيرة من أجل ذلك ،وهنا تلعب الدولة دورا هاما في امتصاص الفائض على نطاق واسع ،ونظرا لمحدودية دور الدولة في النظام الرأسمالي فيصبح استخدامها بمرور الزمن غير رشيد ومدمر بدرجة متزايدة ،ويرى الباحثان أن أفضل وسيلة لذلك هو الصفقات العمومية لتوسيع النشاط الخاص بدلا من التوجه نحو النفقات العامة الاجتماعية مثلا.

نظرية الركود: يرى كينز أن التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات يتم عند تساوي العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الاستهلاك+الاستثمار+الإنفاق الحكومي)،وعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية :Y=C+I+G

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار،فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ،ويحدد بذلك مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل ،وبالتالي إذا لم يتم الاستجابة للوضع القائم عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من خلال قيام الدولة بالمشاريع العامة لتحريك الاقتصاد وبشكل متسارع فإنه لا يتم الخروج عن حالة الركود الاقتصادي.

إن تتبع الاقتصاد العالمي في الماضي والوقوف عند سنة 1929م والتي شهدت كساد عالمي كبير ،ونتج عنها ضخ أموال كبيرة من أجل زيادة الطلب الفعلي والرجوع إلى حالة التوظيف الكامل ،كما أنه من أجل الخروج من أزمة المكسيك (1988-1994) تم ضخ ما يقارب 50مليار ،ونفس ما يقال عن العديد من الأزمات التي اجتاحت اقتصاديات الدول والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية سنة2008م والتي كلفت الو م أ ما يزيد عن 800 مليار دولار من أجل إنعاش اقتصادها ونظرا لأن تلك الأزمة لم تقتصر على الاقتصاد الأمريكي فحسب بل انتشر أثرها ليعم معظم دول العالم وإن كان بنسب متفاوتة،فبريطانيا مثلا ضخت ما يفوق عن 450 مليار دولار في اقتصادها لإعادة النشاط لبنوكها والخروج من حالة الركود،وكان هذا هو السبيل الوحيد والأنجع بالنسبة للدول المتضررة.

4-قانون باركسون: يعبر عن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب وصلته بتطور الإنفاق العام في الأجلين الطويل والقصير ،حيث نجد إفراط في استخدام القوة البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ،ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض

المسئولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسئولين وإضفاء المزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.[1]

والواقع أن هذه الظاهرة التي لا تعتبر حديثة بل أن المستقرئ للجانب التاريخي لتطور النفقات العامة سيعرف أنها قديمة حيث أن إساءة استخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين أو الموظفين في أداء عمل يمكن أن ينجزه عدد أقل بكثير،بل أنه في كثير من الأحيان ما يترتب على تلك الأعمال سوء سير الكثير من المصالح الحكومية .

إذا كان التوظيف يقوم على أساس تكلفة عنصر العمل بالنسبة لقيمة المخرجات وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة بما يضمن تعظيم الأرباح،فإن ذلك لا يتم أخذه بعين الاعتبار إذا ما تعلق الأمر بالتوظيف في القطاع الحكومي أو العام وخصوصا في الدول النامية ،حيث أن في تلك الدول يتم التوظيف في الحكومة والقطاع العام على أساس أن التوظيف هدف سياسي أو اجتماعي، وبالتالي يعتبر مستقلا عن أي زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام وهذا ما ينعكس على تزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية.

5-أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف: نقطة الانطلاق في هذه الأطروحة هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون غيرهم ،وبما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فإن جماعات ضغط ستتكون وتنتظم حتى تقوم لدولة بإنتاج ما يرغبون.[2]

ويجب الإشارة إلى أن السكان الذين لا يستفيدون من تلك النفقات ويتحملون أعباءها لا يشكلون تنظيما لمقاومة الضغوط والدفع بالدولة إلى رفضها لإنتاج تلك المنتجات التي تخص حاجيات فئات معينة ويرجع ذلك إلى:

صعوبة الانتظام بين الممولين لضخامة عددهم من جهة وتعارض المصالح من جهة أخرى.

انتماء بعض الممولين أنفسهم إلى بعض جماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى منتجات معينة، ومن ثم يغضون الطرف عن منتجات لا يهتمون بها لتكون ذريعة في وقت ما لضغطهم على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها.

ومن خلال ذلك نجد أن النفقات العامة تتزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع انعدام أي حاجز يحول دون منعها من الزيادة.

6-نظرية مرض التكاليف: وتسمى أيضا بفرضية المرض الهولندي نسبة إلى الظواهر التي شهدها الاقتصاد الهولندي عند اكتشاف الغاز بكميات كبيرة في الستينات من القرن العشرين وقد أدى ذلك الاكتشاف إلى

[1])عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية وتقييميه،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص183

[2])نفس المرجع,ص16

ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية مقابل العملات الأخرى بسبب ارتفاع الأجور إذا ما قورنت بغيرها في الدول المجاورة ،ونتج عن ذلك انخفاضا واضحا في صناعاتها التصديرية التي واجهت معانات شديدة من المنافسة الدولية ،كل ذلك من شأنه أن يتجلى في انخفاض نشاط القطاع الصناعي بشكل عام.[1]

تعتبر الركيزة الأساسية لهذه النظرية هي إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية استجابة للصدمة الإيجابية التي يحدثها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في السوق الدولية ،وبالتالي إذا تم إنفاق الدخل المتحصل عليه وليس ادخاره فإن ذلك يترتب عليه أثرين ،فالأول (حركة عوامل الإنتاج) يعمل على سحب عنصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (قطاع المورد المكتشف)أما الثاني (أثر الإنفاق) يعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات ،وبالتالي فإن انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية يدعى بالمرض الهولندي .

إن من خصائص القطاع المزدهر(قطاع النفط، الغاز...) لا يستوعب إلا عددا صغيرا من القوة العاملة بسبب اعتماده على التقنية العالية ،وبالتالي أثر الإنفاق سوف يتضح من خلال أن جزءا مهما من الدخل في القطاع المزدهر يرجع إلى الحكومة إما على شكل الملكية المباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب . وبالتالي فإن أي قرار للحكومة يتعلق بالإنفاق العام فإن خطواته تؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاعين التبادلي وغير التبادلي مما يؤدي إلى استقرار أسعارها ،بينما القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية فإن زيادة الطلب على منتجاتها يؤدي بدوره إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج والأجور في هذه القطاعات ، ومنه حدوث عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية.

7-دراسة الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر الذي أصدر قانون بين من خلاله وجود علاقة ارتباط وطيدة بين الإنفاق العام والتطور الاقتصادي كما أن دراسة الحقائق التاريخية عن التطور الاقتصادي في عدد من الدول الغربية كأوربا أن هناك اتجاها ثابتا نحو تزايد النشاط الحكومي أفقيا ورأسيا وذلك مع تطور ونمو الاقتصاد القومي ومع تزايد التدخل الحكومي والإنفاق العام بشكل مطرد.[2]

و أكد "نيتي" أن توصل إليه قانون فاجنر ينطبق على جميع الاقتصاديات باختلاف نظمها ودرجة تقدمها نظرا لحقيقة تزايد الوظائف التقليدية للدولة واتساع مجالات أنشطتها الإنتاجية ،زيادة على تزايد اهتمام الحكومات المعاصرة بتقديم وتوسيع كثير من السلع والخدمات العامة،كما أشار "نيتي" إلى أن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل واضح في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي إلا أن الإنفاق العام لا يتراجع نتيجة لتزايد السكان أو تزايد الخدمات العامة الأساسية التي تقوم بها الدولة وارتفاع نسبة السكان الحضر. كما أكدت دراسة وايزمان-بيكوك نفس الظاهرة إلا أنهما بينا أن تزايد النفقات العامة يأخذ شكل متغيرات متتابعة نظرا لوجود بعض المشاكل والاضطرابات أو القلاقل الاجتماعية والتي تفرض تزايد في النفقات العامة

[1]) بن عزة محمد،مرجع سبق ذكره.ص52

[2]) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص163

1-7-قانون فاجنر: قام بدراسة تناول فيها تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر و مضمون القانون هو توصل فاجنر من خلال الدراسة التي قام بها إلى نتيجة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وبين نمو النشاط الاقتصادي الحكومي،مما يترتب عن ذلك أن حجم القطاع العام (الإنفاق العام) ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد ،تلك النتيجة التي صيغت "كلما حقق مجتمع معين معدلا في النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نطاق الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع "[1]

2-7-مبررات القانون التي اعتمدها فاجنر كانت :

عامل التصنيع والتحديث: يؤدي إلى تعقد النشاط الاقتصادي مما يتطلب مزيد من إنشاء الهيكل الاجتماعي،وبذلك تزداد الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم،وينعكس ذلك في زيادة النفقات العمومية خصوصا الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية.

عامل نمو الدخل القومي: وذلك أن نمو الدخل أو نمو الاقتصاد يؤدي إلى تزايد وتشابك المعاملات والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة،وخاصة العلاقات الاقتصادية بين قوى الأسواق في حالة توجه الاقتصاد القومي نحو التوسع والازدهار وهذا من شأنه أن يجعل الدولة تسن المزيد من التشريعات والقوانين التجارية والإجراءات التنظيمية وهذا زيادة عن التوسع في الخدمات ،العدالة والأمن بهدف تطبيق وتفعيل القوانين ،ضف إلى ذلك التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النمو الاقتصادي تتطلب زيادة كفاءة الأجهزة الإدارية الحكومية وهو ما يؤدي حتما إلى زيادة النفقات العامة التي تتجلى في التوسع في الوظائف التقليدية.

تعتبر الحكومة أفضل من يدير الاحتكارات الطبيعية: قدم فاجنر مثالا على ذلك ،خدمات السكك الحديدية كاحتكار طبيعي إذ أن القطاع الخاص لا يكون قادرا على التمويل الضخم الذي تحتاجه مثل هذه المشروعات كما أنه لا يكون قادرا على تشغيل مثل هذه الاحتكارات. ومنه فإن عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

3-7-الآراء المعارضة: واجه قانون فاجنر العديد من الانتقادات وذلك أنه في أغلب الأحيان يكون قرار الإنفاق العام قرار سياسي بعيد التأثير عن العوامل الاقتصادية،فهو إذا متغير خارجي لا يعتمد على الدخل القومي، وعلى هذا الاعتبار وجهت انتقادات عديدة لقانون فاجنر وأرجعت بذلك زيادة الإنفاق العام إلى عوامل أخرى على خلاف زيادة الدخل القومي،ومن بين تلك الانتقادات التي قدمت ما يلي:[2]

يرى بيكون و وايزمان في دراستهما عن تطور الإنفاق الحكومي الإنجليزي أن سبب تزايد الإنفاق العام.

- صعوبة خفض الإنفاق الحكومي والذي يرتفع في فترات الحروب وفي أوقات السلم بسبب الزيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة.

[1]) خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ،2007،ص76

[2]) نفس المرجع ، ص76

- مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات لتغطية الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي.
- و يرجع الماركسيون ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي إلى طبيعة الدولة الرأسمالية والتي تقوم بالمحافظة على الطبيعة الاحتكارية للمشروعات .
- وجود عوامل غير اقتصادية تؤثر على قرار الإنفاق الحكومي غير النمو الاقتصادي مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية والحروب تؤدي إلى تزايد النفقات العامة في شكل قفزات إلى أعلى.
- لم يوضح تفسير فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة العلاقة المرتدة بين الإنفاق العام والدخل والتي يعكسها مضاعف الإنفاق الحكومي ،وذلك أن الزيادة الناتجة في الإنفاق العام الناتجة عن زيادة الطلب على الخدمات العامة والتي ترجع بدورها إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق العام نظرا لأن قيمة المضاعف أكبر من الواحد.
- يفسر جزءا هاما من الزيادة في الإنفاق العام في الوقت الراهن بزيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة ، والذي انعكس بدوره في زيادة حجم المنح والإعانات التي تمنح للقطاع الخاص رغبة في تشجيعه على زيادة الإنتاج والدخل والعمالة .[1]
- في نطاق العوامل الاقتصادية يمكن القول أن هناك جزءا هاما من الزيادة في الإنفاق العام وبصفة خاصة في الدول المتخلفة يرجع إلى انخفاض كفاءة النفقة العامة وزيادة الإهدار والتبديد في الموارد الاقتصادية داخل القطاع الحكومي ،مما ينعكس في انخفاض إنتاجية النفقة العامة عموما وفي الدول المتخلفة بصفة خاصة فانخفاض الوعي الحكومي وانخفاض الرقابة الحكومية ودرجة الديمقراطية حيث من يتولى المناصب العامة والقيادية هم من أصحاب الثقة والولاء وليسوا من أصحاب الخبرة والمعرفة.[2]

7-4-النماذج المقترحة لقانون فاجنر: هناك العديد من النماذج الرياضية التي تم اقتراحها للتعبير عن قانون فاجنر ،وتستخدم هذه النماذج متغيرات تقريبية تعبر عن النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ومنها يلي.[3]

جدول(2-7):النماذج المقترحة لقانون فاجنر

النموذج	العالم	الصيغة الرياضية
النموذج الأول	بيكوك ووايزمان (1968م)	$L E=\alpha+ \beta L GNP$
النموذج الثاني	هوفمان (1968م)	$L E=\alpha+\beta L(GNP/P)$
النموذج الثالث	بريور (1969م)	$L C=\alpha+\beta L GNP$
النموذج الرابع	موسجراف (1969)	$L (E/GNP)=\alpha+\beta L(GNP/P)$
النموذج الخامس	جوبتا (1967م)	$L (E/P)=\alpha+\beta L(GNP/P)$
النموذج السادس	مان (1980م)	$L (E/GNP)=\alpha+\beta L GNP$

المصدر:خالد شحادة الخطيب مدخل إلى السياسات المالية:

[1]) بن عزة محمد،مرجع سبق ذكره.ص41
[2]) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص163
[3]) خالد شحادة الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص76

7-4-1-النموذج الأول: قدمه الاقتصاديان بيكون و وايزمان عام 1968م ،حيث اعتبر أن الإنفاق الحكومي ككل هو المتغير التابع، وأن الناتج القومي الإجمالي هو المتغير المستقل، وقد تم وضع النموذج في الشكل أللوغاريتمي.

7-4-2-النموذج الثاني: قدمه الاقتصادي هوفمان عام 1968م،مع الإبقاء على الإنفاق الحكومي كمتغير تابع لكن المتغير المستقل أصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

7-4-3-النموذج الثالث:قدمه الاقتصادي بريور عام 1969م ،وقد اقترح أن يتم التعبير عن الأنشطة الحكومية باستخدام النفقات الحكومية الاستهلاكية (الجاري) كمتغير تابع للناتج القومي الإجمالي.

7-4-4-النموذج الرابع:وقدمه الاقتصادي موسجراف في1967وجعل المتغير التابع هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي للناتج القومي الإجمالي،المتغير المستقل هو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

7-4-5-النموذج الخامس:قدمه جوبتا عام 1967، وجعل المتغير التابع هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي ،أما المتغير المستقل فهو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

7-4-6-النموذج السادس:وقدمه الاقتصادي مان عام 1980م ،وهو عبارة عن نسخة معدلة من نموذج بيكون و وايزمان ،حيث جعل المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي،الإجمالي بدل من الإنفاق الحكومي بشكل مطلق في النموذج الأصلي،مع الإبقاء على المتغير المستقل كما هو.[1]

7-5-الاختبارات التطبيقية لقانون فاجنر: بالرغم من ظهور قانون فاجنر في 1883إلا أن الاهتمام بالدراسات التطبيقية الخاصة به لم تبدأ إلا بعد صدور الترجمة الإنجليزية لأعمال فاجنر عام 1958م ليكون موضوع للدراسة العلمية المفصلة، وبعد استحداث الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي خاصة في مجال السلاسل الزمنية.

7-5-1-الدراسات التقليدية:وهي تلك الدراسات التي اعتمدت على فرضية سكون بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية القياس ،وبالتالي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى بأنواعها،وذلك لاختبار النماذج المختلفة المقترحة لقانون فاجنر،وظلت هذه الدراسات تقريبا حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين.

7-5-2-الدراسات الحديثة: وبدأت هذه الدراسات في منتصف التسعينات من القرن العشرين ،وهي تلك الدراسات التي تعتمد على الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي ،وتعتمد هذه الدراسات تحديدا على منهجية التكامل المشترك ،وكانت البداية مع بعض الدراسات التي قام بها أنجل-جرانجر ،ثم تلتها دراسات باستخدام أسلوب جوهانسن، وتقوم معظم الدراسات الحديثة باستخدام اختبار جرانجر للسببية ، وذلك لتحديد اتجاه السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل (الناتج) القومي ،واستخدام منهجية التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ،أو مدى الارتباط بين هذه المتغيرات عبر الزمن.

[1]) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص163

وطالما هناك اختلاف في مناهج القياس المستخدمة لاختبار هذه العلاقة فانه من المتوقع أن تختلف نتائج هذه الدراسات ،ولا يتوقف هذا الاختلاف بسبب طرق الحساب فحسب ،بل ويرجع إلى اختلاف الخصائص العامة للدول التي تم اختبار القانون فيها،وكذلك إلى اختلاف الفترات الزمنية المستخدمة في القياس ،وكذلك إلى الاختلاف في العقائد الاقتصادية للدول وما له من أثر كبير على قرار الإنفاق الحكومي، وارتباطه بمستوى النشاط الاقتصادي.

إن الطبيعة العامة لاختبار فاجنر تجعل من الصعوبة توصيف العلاقة بدقة بين النمو الاقتصادي ونمو الأنشطة الحكومية ،فهل المقصود بالنمو الاقتصادي هو النمو في الناتج المحلي الإجمالي ؟ أم النمو في الدخل القومي ؟ أم النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي ؟ وبالمثل هل المقصود بنمو الأنشطة الحكومية نمو الإنفاق الحكومي ككل؟ أم النفقات الجارية فقط؟ أم نمو النفقات الرأسمالية؟ أم نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي؟

وبالتالي فان الدراسات التطبيقية الأولى التي تعرضت لقانون فاجنر أخذت على عاتقها اقتراح بعض النماذج الرياضية للتعبير عن هذا القانون ،تمهيدا لتحويلها لنموذج قياسي قابل للقياس الاقتصادي.

المبحث الرابع: أسباب تزايد النفقات العامة:

1-الأسباب ظاهرية:[1]

1-1-تدهور قيمة النقود: ومنه تطور المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع الاستهلاكية زيادة لا يستجيب لها العرض،مما ينتج عنه تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد أو العملة وهذا يدفع الدولة إلى زيادة عدد الوحدات النقدية للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات ،وبالتالي فإن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في جزء منها ظاهري ،يتحدد بمدى الانخفاض ومعدله وهذا ما يعني أن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى الارتفاع في الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقة العامة .

ولمعرفة الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام ينبغي استبعاد التغيرات التي تطرأ على تدهور القوة الشرائية للنقود ،وذلك باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار،وهذه الأخيرة تحسب كما يلي:

المستوى العام للأسعار=النفقات العامة بالأسعار الجارية×100\النفقات العامة بالأسعار الثابتة [2]

1-2--تغير قواعد الفن المالي: تغير أسلوب إعداد الميزانية قد يؤدي إلى تضخم النفقات العمومية في الموازنات العمومية ،ومن ثم تستدعي المسألة عند القيام بالمقارنات أو إجراء دراسات دول تلك الفترة خلال فترة زمنية معينة التأكد من أن تلك القواعد التي أتبعت في إعداد الموازنات العمومية بقيت ثابتة.[1]

---

[1]) بن عزة محمد،، مرجع سبق ذكره، ص52

[2]) نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج،عمان، 2005، ص60

فقد قاد التغير في تلك القواعد من الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية إلى تضخم النفقات العمومية في الموازنات العمومية للدولة ، ذلك لأن الموازنة الصافية تستند إلى أساس حق المؤسسة في إجراء المقاصة بين ما تحصل عليه من إرادات وما قامت به من إنفاق،ومن ثم لا تسرد في موازنتها إلا مبالغ صافية ويعني هذا عدم ظهور نفقات الدولة وإيراداتها كاملة في الموازنة العمومية ومن ثم تظهر النفقات بأقل حجمها الحقيقي.

أما الموازنة العمومية فتركز على أساس إدراج النفقات والإيرادات كافة في الموازنة العمومية من دون إجراء أي مقاصة بين الكميتين، ولذلك فإن انتقال الدول في تنظيم حساباتها المالية من نظام الموازنة الصافية إلى نظام الموازنة الإجمالية في الوقت الحالي قاد إلى ظهور النفقات العمومية بصورة أرقام متضخمة،وقد كان ذلك تطبيقا لقاعدة الميزانية العمومية الذي يتضمن شمول الرقابة على النفقات ككل.

1-3-توسع إقليم الدولة و زيادة عدد السكان: حيث تقود زيادة مساحة الدولة التي تبسط عليها سلطاتها وكذلك زيادة عدد السكان إلى تحقيق زيادة ظاهرية في النفقات العامة تبرزها عدم زيادة نصيب الفرد من هذه الزيادة في النفقات رغم ازدياد أرقامها. ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى ،أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العمومية الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

الشكل البياني رقم (2-8)تطور حجم السكان في العالم من فترة لأخرى

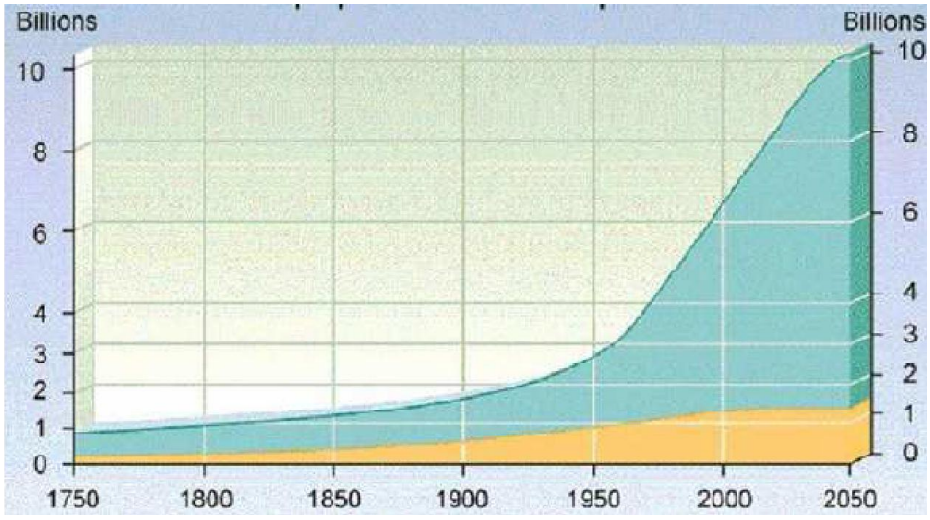

Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division. WORLD POPULATION, New York, 2004 , p05.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة تكون الحقيقية أما إذا تزايد الإنفاق بمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

[1]) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص163

كما أن تزايد عدد السكان من القضايا التي تؤرق بال الحكومات ، وما لذلك من تداعيات على مالية الدولة وخاصة نفقاتها العامة، وفي هذا الصدد يرى "Goffman and mahar (1971)" أن العامل الديموغرافي أثر بالغ على زيادة النفقات العامة والتي عبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية: $G = f(GDP/N)$

:حيث: N يمثل عدد السكان وGDP ا لناتج القومي الإجمالي. وG ا لنفقات العامة

حيث أن زيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة)التعليم، الصحة، السكن، المياه،الكهرباء، النقل(...،وبما في ذلك التركيبة العمرية للسكان ومعدل زيادته السنوية 2 وخاصة الشباب فيه يعتبر من العوامل الدافعة إلى زيادة النفقات العامة وذلك لعدة أسباب منها أن هناك الكثير من الاحتياجات العامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتركيبة العمرية لمجتمع ما،لما تحاجه هذه الفئات العمرية من توفير دائم للخدمات) مرافق رياضية للشباب،مراكز الطفولة...الخ .(.بالإضافة إلى ضرورة تكفل الدولة بفئات مختلفة من المجتمع كالبطالين والمعوزين و الفقراء و العجزة، وكل هذا كان وراء ارتفاع وتيرة النفقات العامة في جل دول العالم .والشكل البياني يوضح الزيادة المضطردة في السكان في العالم:

يلاحظ القفزة التي عرفها عدد السكان خاصة في منتصف الألفية الثانية، بسبب التحسن الملحوظ في مقومات الحياة ، واهتمام الدول بتوفير عوامل الرفاهية من تخصيص لبنود اجتماعية في ميزانيتها، أضف إلى أن تركيبة سكان دولة ما له دور في تزايد نفقاتها، فالمجتمع الذي يتميز بارتفاع نسبة الأطفال والشباب يتطلب من الدولة توفير مستلزمات مرحلة ما قبل التعليم وما بعد التعليم ، كما أن ارتفاع نسبة الشيوخ يكون لزاما الرفع من نفقات التكفل بهذه الشريحة من المجتمع كالضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد والإعانات.

حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن أنه بين عامي 1970و 2011 ازداد عدد سكان العالم من 3,6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة.

2--الأسباب الحقيقية:[1]

2-1-الأسباب المذهبية: ويقصد بها الأسباب المرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحيات الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة في أنشطة كانت تعد من قبيل النشاط الخاص مما يترتب عليه زيادة مطلقة للنفقات بالنسبة إلى الدخل الوطني في نفس الوقت.

فانتشار مبادئ الاشتراكية جعل الدولة تقوم بعملية الإنتاج التي تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوجيهها إلى إشباع حاجات المجتمع كما أن ظهور الدولة النامية في نهاية الستينات وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة اتساع نشاط الدولة وبالتالي إلى زيادة حجم النفقات العمومية.

[1])- عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره،ص183.

2-2--الأسباب الاقتصادية:[1]

-زيادة الدخل القومي وذلك أن الزيادة في ادخل القومي ينتج زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ،إذ أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات تكون مرتفعة وبالتالي فإن أي زيادة ولو كانت قليلة في دخل الأفراد سيؤدي حتما إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات العامة، وهذه الأخيرة تقوم الحكومة على إشباعها مما ينجم عنها زيادة النفقات العامة.

-توسع الدور الاقتصادي للدولة وذلك من خلال توسع الدولة بإنجاز المشروعات العامة نتيجة زيادة نشاطها بوجه عام،ومن جانب آخر فإن وجود التقلبات الاقتصادية يجعل الدولة تعمل على زيادة نفقاتها العمومية في فترات الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة استخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وأنهم من ذوي الدخول المحددة، بحيث يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكثر في الطلب الفعال ،مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية وإلى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، أما فترة الازدهار فإن قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية(كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العمومية).

2-3--الأسباب الاجتماعية: وهذا لرغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم وضرورة الاستجابة لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام في إشباع الحاجات المتنوعة والمتعددة وهذا بفعل:[2]

-تطور الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم وازدياد وعي الأفراد بحقوقهم والمطالبة بها كالتأمين ضد البطالة والفقر والعجز والشيخوخة وغيرها.

-زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن وتركزهم في المناطق الصناعية يترتب عنه زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات المواصلات والمياه والكهرباء والأمن العام نظرا لأن حاجات سكان المدن أعقد من حاجات سكان الأرياف.

2-4--الأسباب السياسية: وهذا لتطور الفلسفة السياسية كانتشار مبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وواجب التضامن الدولي.

انتشار الديمقراطية وزيادة الوعي السياسي والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والاقتصادي أضحى من الضروري على أفراد أو جماعات المجتمع المدني التأكد من أن النفقات العمومية تنفق في سبيل دعم أوضاعهم الاجتماعية ولهم الحق في المحاسبة إذا وجهت لغير ذلك.

---

[1]) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،،الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص

[2]) نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج،عمان، 2005، ص

كما ترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة ،فهي ليست سلطة آمرة فقط بل مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الجمهور حيث إذا ترتب على نشاطها ضرر لأحد الأفراد فليس هناك ما يمنع من مقاضاتها لتعويض عما لحقه من ضرر ليشارك المجتمع بذلك في تحمل عبئ المخاطرة المترتبة على سير المرافق العمومية.

قد يساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام وكتابات رجال القانون ووجود قضاء إداري ويختلف هذا عما كان معمول به في عدم مسؤولية الدولة وإنما لصاحب الحق مقاضاة الموظف المرتكب للخطأ بعد استئذان السلطات المختصة.

ازدياد نفقات التمثيل الخارجي نظرا لتطور العلاقات الدولية والسعي لتعزيز الدور الدولي عن طريق التمثيل الدبلوماسي والرغبة في استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية رفع من التخصيص المالي من النفقات العمومية لتمويل التمثيل الخارجي.

-**الأسباب المالية:** ترتكز في أمرين:[1]

-سهولة الاقتراض في العصر الحديث،مما أدى بالدولة باللجوء أكثر إلى القروض العمومية للحصول على ما يلزمها لسد أي عجز في إراداتها،مما يترتب عليه زياد حجم النفقات العمومية لأن خدمة الدين يستلزم دفع أقساط وفوائد.

-وجود فائض في الإيرادات العمومية غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية ،وتتجلى الخطورة في ذلك عندما يتحتم على الحكومة إتباع سياسة خفض الإنفاق،لأنه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق.

-**الأسباب الإدارية:** ترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها نتيجة التطور الاجتماعي والسياسي خلق العديد من المصالح والإدارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات وللإشراف على المشروعات والرقابة عليها.[2]

وقد ترجع الزيادة في نفقات الإدارة الحكومية في الدول المتخلفة إلى سوء التنظيم في هذه الإدارات وانخفاض إنتاجيتها وتعقيد إجراءاتها وضعف المسؤولية وعدم الحرص على أموال الدولة إلى جانب التبذير والنفقات المظهرية الكبيرة التي يتمتع بها كبار موظفي الدولة.

الأسباب العسكرية: وهذا لأنها تشغل بندا هاما في تزايد النفقات العمومية، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لمدها بأحدث التقنيات والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من الأخطار الداخلية والخارجية.[3]

ضف إلى ذلك ما يستلزم للحروب من تمويل مالي ضخم ليس فقط أثناء الحرب، بل وأيضا في أعقابها كدفع للتعويضات والإعانات والمعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدامى وأسر الشهداء، وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، ودفع أقساط فوائد الديون التي تعقدها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

---

[1]) بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص52

[2]) نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص60

[3]) بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص56

خلاصة:

يبقى التحديد الدقيق لمعنى الإنفاق العام وسلوكه كمتغير مسبب أو متغير تابع مرهون بإطاره الزمني والمكاني وبمدى تداخل المتغيرات الأخرى كما لا ننسى دور السياسات العامة في توجيه هذه المتغيرات لكن تبقى آثاره التي لا يمكن تجاهلها محل دراسات معمقة.

الفصل الثالث

العلاقة النظرية والسياسات السكانية والإنفاقية

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين نمو السكان ونمو النفقات:

المطلب الأول: تأثير النفقات العامة على النمو السكاني

فمن ناحية تأثير النفقات العامة على النمو السكاني نلاحظ أن بعض الدول_ خاصة في العصور القديمة _والتي مس هيكلها السكاني خلل، تحاول إصلاحه إما برفع عدد السكان أو خفضه حسب الحاجة[1] عن طريق الإغراءات أو الإعانات والمنح النقدية أو عن طريق الإعفاءات الضريبية وحديثا التأثير على كمية السكان في نوعيتهم من صحة وتعليم ورفاهية وأمان بما يسمى بالسياسة السكانية .

تأثير النمو السكاني على النفقات العامة فإن تزايد السكان يولد الحاجة إلى المرافق العامة والخدمات للعناصر الجديدة وبتالي يزيد من أعباء الدولة لتعويض نصيب الفرد .

عن طريق السياسات السكانية التي هي مجموعة القرارات والإجراءات الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر على نمو السكان وخصائصهم وتنمية دواتهم وعقولهم عن طريق تطوير برامج التطوير الاجتماعي وتطوير البرامج التي تساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة .[2]

حفزت آثار النمو السكاني المعرقلة للتنمية الأمم المتحدة على عقد الاجتماع الدولي للسكان لينشأ بذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان 1969 لمعالجة مشاكل السكان وتقديم الدعم لبرامج الأسرة و لتقييم تجارب الدول التي التزمت بتخفيض النمو هذه السياسات التي أثارت جدلا لتطرح فكرة بديلة أن الخصوبة ستنخفض و سيتباطئ النمو السكاني عندما يرتفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية ومع حلول المؤتمر السكاني الدولي في القاهرة عام 1994 كان أكثر من نصف الدول النامية لديها سياسات سكانية لإبطاء النمو السكاني وتعمل السياسات السكانية على دمج القضايا السكانية مع قضايا التنمية ومن هذا المنطلق

أصبح من الضروري أن تترابط المعطيات السكانية مع معطيات التنمية لتتحقق العناصر المكونة للإستراتجيات السكانية والتي هي المبادئ والمنطلقات التي تبنى عليها،الأهداف الموضوعة وأولويات التحقيق ثم الأدوات والوسائل اللازمة للتنفيذ وكذا الجهات المنفذة وأخيرا المتابعة والتقييم

و من الواجب التأكيد أن السياسات السكانية لا تعني الناحية الكمية والعددية للسكان بين الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو بل تطورت لتشمل النوع والتنمية وهذه بعض الأبعاد التفصيلية:[3]

المتعلقة بالمواليد عن طريق ضبط النسل بما يتناسب و الأهداف المرجوة

المتعلقة بالوفيات من خلال الاهتمام بالصحة والرعاية الاجتماعية

معدلات النمو السكاني من خلال التحكم فيه بفعالية عند تبني السياسات التوسعية دون تأثر نوعية حياة السكان

---

[1]) عبد القادر قداوي،النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا،صفحة 139،النشر الجامعي الجديد،2017

[2]) مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان،طبعة 2013، ص263

[3])نفس المرجع، ص268

على الهجرة سواء كانت هجرة السكن أو هجرة العمل رغم محدودية التأثير على الهجرة الخارجية إلى أنه يمكن التخطيط للهجرة الداخلية بالموازاة مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الثاني: تأثير النمو السكاني على النفقات العامة أوجه منها

من خلال استجابة الدول في توسعها في الإنفاق بهدف تحقيق النفع العم وتلبية حاجات السكان هذه الأخيرة المرتبطة بتطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي من خلال التوزيع وإعادة التوزيع ويظهر أثرها في المجالات التالية.[1]

1-التعليم: ونعلم أن زيادة النمو السكاني يرافقه بالضرورة زيادة الطلب على التعليم المدفوع بالطلب الاجتماعي للآباء والأبناء على مقاعد التدريس أو الطلب الاقتصادي من قبل المؤسسات والشركات على الكفاءات والخرجين ونظرا لأهميته فقد كان التعليم من المهام الأساسية للدول رغم اختلاف مواردها ومستويات تطورها أو توجهاتها وحسب إستراتجياتها التنموية

2-الصحة: رغم النظرة إلى الخدمات الصحية باعتبارها غير إنتاجية إلا اعتبرت ضرورة ملحة لتلبية حاجيات السكان لحفظ النسل وتقليل نسبة الوفيات بين الأطفال و الشباب

3-التشغيل الذي يعبر عن عامل استقرار للأفراد من خلال ما توفره من متطلبات واحتياجات إلى جانب استمرار العيش ويبقى من مسؤولية الدولة التخطيط ومحاولة خلق مناصب الشغل ولتستفيد الدولة من ذلك وجب توجيه القوى العاملة إلى المناصب ذات الإنتاجية العالية

4-الإسكان: الذي يعرف بأنه دراسة للوحدات السكانية التي يعيش فيها الناس وهو ذو بعد نفسي واجتماعي وثقافي ونظرا لعدم قدرة فئة كبيرة من الناس خاصة ذوي الدخل المنخفض كان لزاما على الدولة التكفل بهذا المطلب المهم.

5-المرافق العامة: التي تتأثر بالنمو السكاني وتزيد الحاجة إليها مع ازدياد الكثافة السكانية وجب على الدولة التكفل بها وتأمينها منها الصرف الصحي والنقل والمواصلات والكهرباء والماء وما يلبي الحاجات ويحقق الرفاهية.

6-التأمينات الاجتماعية والإعانات: التي تغطي التفاوت بين طبقات المجتمع من خلال دعم القدرة الشرائية وتقليل وطأة البطالة والفقر رغم أن التفاوت صفة طبيعية في المجتمع إلا أن دور الدولة هو تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني:

1-على العمل: النمو السكاني السريع يوفر فئات شبابية على المدى المتوسط والبعيد قادرة على العمل والإنتاج رغم حاجة هذه الفئات في مراحلها الأولى للرعاية والتكوين لتحضيرها لمرحلة الإنتاجية لكن سوء

[1])عبد القادر قداوي، نفس المرجع،ص 139

التخطيط قد يوقع الدولة في يد عاملة زائدة تحال على البطالة لتصبح بذلك نقمة بعد ما كانت نعمة ،ويعتبر معدل المشاركة في العمل كمؤشر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل.[1]

2-على الدخل النمو السكاني: يؤثر في نصيب الفرد من الدخل عند توفر للفئات المنتجة مع وجود مرونة كافية في الإنتاج والتنظيم وذلك من خلال تغير حصة الفرد عند وجود نمو سكاني أكبر من الناتج المحلي أو العكس

3-على الاستثمار: هنا اختلف الاقتصاديون عن التأثير المتوقع للنمو السكاني على الاستثمار هل هو إيجابي أم سلبي فالمتشائمون يرون أن النمو السكاني يتطلب تخصيصات أكبر للاستهلاك والخدمات بينما المتفائلون فيرون فيه دافعا لحركة التنمية متحججون بزيادة فتوة المجتمع وتوسع قاعدة الهرم السكاني وتوفير كفاءات وقوى عاملة وكل هذا مرهون بالتخطيط الإستراتيجي.

4-على الادخار: الذي يعتبر نواة للتراكم الرأسمالي مطلوب لتمويل النمو وهو أي الادخار مرتبط بالفئة العمرية وحاجة الفرد وإنتاجيته

5-على الاستهلاك: حيث يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع وبذلك استنفاذ أسرع للموارد مما يشكل ضغطا على المسيرة التنموية للمجتمع وعلى الخدمات مما يتم توجيه قدرات الدولة نحو توفير هذه المتطلبات

6-الموارد الاقتصادية والغذاء: باعتبار أن حاجات الإنسان متزايدة وغير محدودة عكس الموارد الاقتصادية المحدودة والمتناقصة أحيانا فالاقتصاديين يؤكدون على ضرورة الملائمة رغم التقدم التقني المساهم إتاحة هذه الموارد

7-الإنفاق الحكومي: الذي يعتبر أداة اقتصادية في يد الحكومة لمسايرة النمو السكاني وهو يصرف على التعليم والاستهلاك والصحة والمرافق العامة وهي متعلقة بالتنمية السكانية التي بدورها تعود إيجابيا على إنتاجية المجتمع ويكون التأثير متبادل لكن مع تخطيط جيد ومتعدد الأهداف قصير، متوسط وطويل المدى.[2]

[1]) مفيد ذنون يونس، نفس المرجع، ص 200
[2]) نفس المرجع، ص 244

المبحث الثاني:السياسة السكانية في الجزائر من 1980م إلى 2016م:

تتعلق السياسة السكانية بالمسألة الديمغرافية وهي مجموعة من المقاييس والإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية ضمن السياسة العامة تهدف من خلالها مواجهة النمو السكاني ومحاولة ربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الولادات، الوفيات، الخصوبة، الزواج، الهجرة.

وهي جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أو غير المباشر على نمو السكان حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب الوضعية الديمغرافية السائدة والأهداف التي يصبو إليها كل بلد.[1]

المطلب الأول: مفاهيم عن السياسة السكانية

تعريف السياسة السكانية: تعرف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في حاضرها ومستقبلها أي أنها تشمل مجموع الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير كميا وكيفيا في المتغيرات البنائية للسكان مما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نمو ورفاهية الجماهير.[2]

كما تعرف السياسة التي تهدف بصفة عامة إلى بلوغ وضع أمثل على المستويين الكمي والنوعي على أن الحالة المثلى المنشودة هي أمر نسبي من حيث المفهوم إذ أنها تخضع لاعتبارات التنمية والفضاء الجغرافي والقرارات الاقتصادية وأخيرا الخيارات الفكرية والثقافية

أما المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات فقد تناول السياسة السكانية باعتبارها جملة المبادئ الظاهرة والباطنية التي تقود السلطات العامة في ميدان القضايا الديمغرافية والتدابير التي تتخذها في ذلك فان كان الاتجاه نحو نمو السكان والحيلولة دون تناقصهم قيل تلك السياسة نصيرة السكان أي تعارض نقص السكان فإذا قصدت السياسة إلى زيادة المواليد قيل لها مؤيدة للإنسان أو إلى تحديدهم قيل محددة للإنسان فإن كان اهتمامهم بتحسين توزيع السكان في المنطقة أكثر منه بزيادتهم قيل لها السياسة العمرانية تشمل المتغيرات الديمغرافية (السكانية) ما يتعلق بحجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم وخصائصهم وبذا المعنى فان السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة الزيادة السكانية فقط وهو المفهوم التقليدي ولكنها تشمل كذلك برامج تنشيط نمو السكان في بعض الدول الهجرة وحركة السكان وتنسيق القوى العاملة وتنظيمها ومساهمة المرأة بفاعلية في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي وتخفيض الآثار الصحية للخصوبة المنظمة وتحسين ظروف السكان وتضيف الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والحضر.

[1]) بلمهر بلحسن،الديمغرافيا منظومة من المعارف،مجلة العلوم الانسانية،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر2000،ص232.
[2])حنفي عوض،المشكلة السكانية وتحديات البقاء،الدار الجامعية،الإسكندرية،1997،ص 183

المطلب الثاني: مقومات السياسة السكانية:

- إن السياسة السكانية من وجهة النظر النموذجية أو التصويرية البحتة تتضمن العناصر التالية.[1]
- بحث الاتجاهات الديمغرافية السابقة والراهنة وتحليل أسبابها
- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية التي تتضمن الديمغرافيا في الماضي والحاضر باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية.
- تقييم أو على الأقل تقدير النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من المتغيرات السكانية و تحديد أهميتها من منظور المصالح والاهتمامات القومية.
- تبني وتطوير المقاييس والإجراءات اللازمة التي تصمم لأحداث التغيرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها.

وتعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية للعلاقة المتغيرة بين القوى الديمغرافية ونقصد بها الخصوبة والوفيات والهجرة سواء على مستوى سكان المجتمع ككل أو على مستوى تمايز شرائحه وفئاته المختلفة.

الهجرة والسياسات السكانية: تتخذ السياسات السكانية أو بالتحديد تتخذ التشريعات السكانية الخاصة بتنظيم الهجرة إشكالات عدة و مختلفة باختلاف شكل الهجرة (داخلية أو خارجية) وباختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع (نامي أو متقدم)

الوفيات والسياسة السكانية : تشمل السياسة السكانية في معناها الواسع على مجموعة الوسائل والإجراءات التي يناط بها التأثير في معدلات الوفيات ومع ذلك يتمثل الهدف الأساسي لهذه الإجراءات في تحسين المستوى الصحي للسكان وليس ضبط معدل واتجاه التغيرات العددية أو الكمية للسكان.

السياسة السكانية في مجال الخصوبة و الإنجاب: إن الظروف السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية كانت تلعب في كل مرحلة تاريخية دورا هاما في الحث على الإنجاب وزيادة المواليد فتسن القوانين وتوجه الجهود الحكومية لتحقيق هذا الهدف تارة أو في مناهضة كثرة المواليد والإنجاب وبذل كل المحاولات والجهود لإقلال من معدلاتها تارة أخرى ويعتبر قانون HAMMURABI في القرن 20 ق م أول محاولة سجلت في هذا الصدد للحث على زيادة الولادات.[2]

نماذج من السياسات السكانية الدولية المختلفة: اختلفت أهداف السياسة السكانية بين دول العالم ومجتمعاته ومن المحاولات أو المجهود أو التدخلات الحكومية لزيادة معدلات الإنجاب و المواليد زيادة عددية كمية أو تغليب الطابع الكيفي للسكان مجرد الزيادة الكمية ومن ثم تتصدر قضايا الرعاية والرفاهية الاجتماعية كل اهتمام أو تدخل من جانب الدولة أو للحد من الزيادة السكانية أو الإقلال من معدلات الخصوبة والمواليد ضمانا لتوفير أدنى حد ممكن من عدم التوازن الصارخ بين الزيادة السكانية وحجم الموارد البيئية والمعيشة المتاحة وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم السياسات السكانية المدعمة للإنجاب والثانية السياسات السكانية المناهضة للإنجاب.

---

[1]) https://www.unfpa.org/publications ، لوحظ يوم 08\04\2018

[2]) عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1999،ص386.

المطلب الثالث: مراحل السياسة السكانية في الجزائر:

1- قبل 1980م: كان الإشكال هو إدراج أو عدم إدراج المسألة السكانية ضمن المواضيع التي يشملها النقاش السياسي.[1]

حيث تم تسجيل أول إحصاء في 1966م وبلغ معدل الزيادة 3.39% وهو أعلى المعدلات العالمية هذا الأمر الذي حرك الكثير من الفاعلين من مسئولين وهيئات ومنظمات حيث ألقى الرئيس "هواري بومدين" خطاب في مؤتمر الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات حدد فيه مجموعة من الأهداف – السعي للقضاء على تعدد الزوجات (في إطار قانون الأسرة)

تطبيق سياسة تنظيم الأسرة كوسيلة لتحرير المرأة ولرعاية صحتها وصحة أطفالها حيث ذهبت النساء للمشاركة في الانتخابات حتى يعتنين بأنفسهن ويشاركن في القضايا المتصلة بالزواج والطلاق وتعدد الزوجات وتنظيم الأسرة، هذه الفكرة (تنظيم الأسرة) ظهرت تحت مظلة الأمم المتحدة للصحة سنة1967م لتطبق في مستشفى مصطفى باشا الجامعي بالعاصمة لتعمم تدريجيا في باقي المناطق الجزائرية في السنوات اللاحقة من أجل توسيع دائرة الرعاية الصحية للأم والطفل بالتشاور مع المجلس الإسلامي الأعلى ومع الوقت ازداد نضج المسئولين الجزائريين في مسألة التنظيم الأسري وهذا ما يعبر عنه الممثل الجزائري في المؤتمر الدولي حول السكان في بوخارست 1974م السيد بحري"إن أفضل حبوب منع الحمل هي التنمية" ونوقشت السياسة السكانية أيضا في 1978م وتم تقييم التأخيرات في احتياجات السكان الأساسية الممكن تلبيتها والمتمثلة في الصحة والسكن والتعليم.[2]

2- 1980م-1988م: شهدت تراجعا وازدياد المشاكل الحقيقية المتصلة بعملية التطبيق والتنفيذ.
في سنة 1980م تم إنشاء 260مركز لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة عبر الوطن. وبلغ معدل النمو سنة 1981م 3.2% سنويا والذي من شأنه أن يضاعف عدد السكان خلال 20 سنة قادمة ما جعل الحاجة إلى السيطرة أكثر من ضرورة لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتغيير السلوك الاجتماعي، وتم تبني سياسة سكانية سنة 1983م كان أحد محاورها البرنامج الوطني للحد من وفيات الأطفال وفق ثلاث أهداف أساسية:[3]

- تطوير أنشطة المباعدة بين الولادات.
- تطوير الدراسات والأبحاث حول العوامل المؤثرة في الإنجاب.
- تطوير أنشطة الإعلام و التحسيس والتربية في مجال تنظيم الأسرة.

شاركت الجزائر في ندوة مكسيكو سنة 1984م بوفد من خبراء في الإحصاء والصحة والتخطيط والخارجية حيث أيدت مخطط العمل العالمي حول السكان، وفي عام 1987م تم تأسيس الجمعية الجزائرية لتنظيم

---

[1]) عبد القادر قداوي،النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا،2017،النشر الجامعي الجديد

[2]),population et développement en algérie ,ministère de la santé et de la population et la reforme hospitalière

[3]))راشدي خضرة،الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية،أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا،جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية،2012-2013،ص55

الأسرة وقبلها تم دعم الديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط وكذا معهد الصحة العمومية في إطار التعاون الدولي لتحقيق مشروع اجتماعي يرمي إلى تحقيق الشغل والتعليم للجميع ومجانية العلاج مع القيام بالدراسات والأبحاث المعمقة حول الخصوبة وصحة الأم والطفل وبعضها بتمويل دولي مشروع بابشيلد 1992م والدراسة الممولة من طرف اليونيسيف حول وفيات الأطفال.

3- 1988م-1995م: تميزت باحتجاب السياسة السكانية بسبب التوتر السياسي الذي عاشته الجزائر واجهت الجزائر منذ 1986م صعوبات متعددة الأشكال ودخلت مع سنة1988م في إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تحت ضغط صندوق النقد الدولي حيث ارتفع الدين الخارجي إلى 25 مليار دولار وتراجعت ميزانية الصحة والتعليم وتأخرت المشاريع قيد الإنجاز، وبعد سنة 1992 تأسست وزارت الصحة والسكان وطرح البرنامج للمناقشة العلنية من جديد إلا أن مناخ الفوضى الاجتماعية والإصلاحات السياسية والاقتصادية عقدت العمل،وفي 1994 أعاد الوزير الأول الجديد تنظيم وزارة الصحة العمومية لتشمل ثلاث إدارات فرعية: إدارة خاصة ببرنامج التحكم الديمغرافي، إدارة خاصة بتنظيم الأسرة وإدارة خاصة لتحليل التغيرات الديمغرافية.

4- 1996م-2005م: شهدت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في الزيادة السكانية بسبب الاستقرار السياسي للدولة وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير موانع الحمل وزيادة نسبة تعلم الفتيات حيث بلغت نسبة النمو 1.69% هذا الانخفاض راجع لسياسات الحكومة وإنشاء اللجنة الوطنية لتباعد الولادات ودعم الحكومة لفتح المستشفيات والعيادات الخاصة بالأمومة. في هذه الفترة عاشت البلاد مرحلة عصيبة نتيجة الأحداث الأليمة التي انعكست على الأسرة التي زادت رغبتها في الحد من عدد الأطفال الذين يشكلون عبئا بسبب تدني القدرة الشرائية لها ليستمر الانخفاض وسجل سنة 2000م 1.48% وهو راجع ل:[1]

- توفير وسائل منع الحمل عبر كامل التراب الوطني ومجانيتها.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
- نشر وتعميم التعليم ودمج المرأة في عالم الشغل
- التأخر في سن الزواج لدى المرأة
- وباعتبار السياسة السكانية جزءا لا يتجزأ من السياسة الوطنية المنتهجة من قبل الدولة وتدخل ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى :[2]
- مراقبة النمو الديمغرافي عن طريق وضع برامج وطنية لتنظيم الأسرة وتباعد الولادات.
- بناء اقتصاد مندمج يستجيب إلى حاجيات التشغيل والتربية والصحة والسكان.
- حماية الأم والطفل عن طريق إنشاء منظمات صحية لرعاية الأمومة والطفولة وحماية الأسرة.
- إعطاء أهمية للسكان نظرا لتأثيره على التخطيط التنموي.
- إجراء المسوح الدورية لمعرفة جدوى المواقف والممارسات المتعلقة بموانع الحمل.

[1]) راشدي خضرة، مرجع سبق ذكره،ص 56.
[2]) نفس المرجع،ص 66.

5- السياسة السكانية الحالية حتى 2018:

عبر عنها عدد من مسئولي الدولة الجزائرية في عدة مناسبات باستعراض الوضع الراهن لمعطيات السكان التي كانت أكثر تفصيلا حيث بلغ عدد سكان الجزائر 41,2 مليون نسمة مع دخول سنة 2017، حسب آخر إحصائيات قدمتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، و تم التأكيد على أن هذا النمو الديمغرافي يتطلب سياسات إستراتيجية في مختلف المجالات لمواجهة الاحتياجات السكانية من صحة تعليم سكن و غيره و كشفت، نائبة مدير السكان بوزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات،خلال لقاء حول التنظيم الأسري بحضور جمعيات فاعلة في مجال حماية الأمومة، أن عدد سكان الجزائر يزيد بـ2.15 بالمائة سنويا مضيفة أن هذا الارتفاع المسجل في النمو مرتبط أساسا بالارتفاع في حجم الولادات الحية.كما دعت المتحدثة ذاتها الجهات المعنية إلى ضرورة إتباع إستراتيجية التحكم في النمو الديمغرافي وتوفير أحسن خدمة في مجال التنظيم العائلي[1].

ضرورة تنظيم التخطيط العائلي وذلك تجسيدا لأهداف التنمية المستدامة التي سطرتها منظمة الأمم المتحدة بين الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2030 أين سيتجاوز عدد سكان الجزائر فيها 51 مليون نسمة.

وأكد وزير الصحة بمناسبة إحياء اليوم العالمي للسكان لمنظمة الأمم المتحدة المصادف 11 يوليو من كل سنة والذي جاء تحت موضوع " تنظيم الأسرة و استقلالية السكان وتطوير الأمم" على ضرورة استعداد السلطات الوطنية لتنظيم الأسرة في إطار أهداف التنمية المستدامة المسطرة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2030 والتي سيتجاوز خلالها عدد السكان حدود 51 مليون نسمة.

وأعتبر خلال هذا اللقاء الذي حضرته كفاءات وطنية وعلمية و مهنيي الصحة وممثلي المؤسسات و الهيئات العمومية و الأسرة الإعلامية و المجتمع المدني إضافة إلى ممثلي وكالات الأمم المتحدة بالجزائر إن خيار التعامل مع هذه القضية الحساسة لتنظيم الأسرة من "أولويات الساعة" ليس كونها أحد أهم المحددات الرئيسية للديناميكية الديموغرافية الجديدة التي تشهدها البلاد (تجاوز حجم المواليد الجدد المليون نسمة منذ أكثر من 3 سنوات) فقط ولكن أيضا كشرط أساسي لتخفيض معدل وفيات الأمهات وحديثي الولادة.

كما وصف ذات المسئول تنظيم الأسرة بالأداة التي ينبغي تشغيلها من أجل اقتفاء أثر العائد الديمغرافي و الاستفادة منه وهي أحد غايات الهدف الثالث للتنمية المستدامة في مجال الصحة بغية "توفير الصحة الجيدة للمجتمع في جميع الأعمار"- يضيف السيد الوزير.

وفي هذا الإطار أشاد وزير الصحة بدور رواد تنظيم الأسرة لرفعهم هذه القضية إلى أعلى مستويات القرار السياسي ونجاحهم في جعلها "حقا ثابتا للأزواج في اختيار عدد الولادات و تباعدها بكل حرية".

وأكد بالمناسبة باحتفال الجزائر باليوم العالمي للسكان منذ أكثر من 20 عاما أن إحيائه هذه السنة جاء في سياق يتميز بديناميكية ديموغرافية صعبة للغاية تبرز مدى ضرورة مواصلة تعزيز تنظيم الأسرة خاصة لدى الأزواج الجدد مع التركيز على الأساليب الحديثة طويلة المفعول مع تسليط الضوء على كافة البرامج الصحية التي لها علاقة بهذا الموضوع. وبخصوص هذه البرامج الصحية المتعلقة بتنظيم الأسرة شدد المسؤول

[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161225/98215.html: 25 ديسمبر 2016،لوحظ في 08\04\2018

الأول عن القطاع على ضرورة تسطيرها في إطار يسمح بالحفاظ على صحة الأم والطفل من خلال منح النساء المتزوجات إمكانية تجنب حالات الحمل المتقاربة و غير المرغوب فيها و في سن مبكرة و أو متقدمة.

من حيث رعاية الأسرة أكد أن التنظيم سيوفر للأزواج والأسر الفرصة في اختيار عدد ووقت إنجاب أطفالهم ويمكنهم من تكريس المزيد من الموارد لأبنائهم من خلال توفير تغذية سليمة و صحة جيدة وتعليم أفضل.

وفيما يخص التنمية سيساهم هذا التنظيم في الاستثمار في خلق توازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي يساهم في سياق انخفاض معدلات الخصوبة وتشجيع الادخار وخلق فرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الاستثمار في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والتدريب للاستفادة الكاملة من العائد الديمغرافي.

ولمواجهة هذه التحديات قال الوزير أن الجزائر بحاجة إلى مقاربة ديناميكية متعددة القطاعات تشمل جميع الفاعلين و الجهات المعنية بما في ذلك المجتمع المدني بغية تنفيذ استراتيجيات تقوم على الكفاءة من أجل استخدام أنجع للموارد المتاحة وتطوير برامج هادفة خاصة على المستوى المحلي.

ومع انتقال عدد السكان من أكثر من 41 مليون نسمة خلال سنة 2017 إلى أكثر من 51 سنة مع آفاق 2030 أشار الوزير إلى تجديد التزامات الجزائر على المستوى الدولي والإقليمي فيما يخص توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للجميع في إطار أهداف التنمية المستدامة وإعلانات أديس أبابا و جامعة الدول العربية حول السكان والتنمية وذلك بعد تنفيذ خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي حول العائد الديمغرافي .

أما على الصعيد التنظيمي تجدر الإشارة أن نشاط تنظيم الأسرة تم إدراجه حاليا في جميع مرافق الصحة الجوارية (المستوصفات وغرف العلاج) المكونة للشبكة الوطنية وعلى مستوى ثلثي 3/2 أماكن الولادة. كما يتم تقديم خدمات الصحة الإنجابية و منتجات منع الحمل في القطاع العام بشكل مجاني.

ولكل هذه الأسباب المذكورة شدد وزير الصحة إلى ضرورة تعزيز الحملات الإعلامية والتحسيس بقضايا تنظيم الأسرة وتحديد النسل لفائدة مختلف فئات السكان من أجل تعزيز دوافعهم و مشاركتهم في جميع البرنامج المرتبطة بتنظيم

الأسرة داعيا اللجنة الوطنية للسكان إلى إعادة النظر في السياسة الوطنية للسكان و تعديل أهدافها من أجل تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.[1]

ما يلاحظ من خلال السياسات في الجزائر: هو التغير الحاصل في المواقف السياسية من خلال التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتناقض السائد إذ أن بعضها يدخل في نطاق ضيق كالمباعدة بين الولادات ضمن المسألة الصحية دون أبعاد ديمغرافية محددة كميا إلا أن الكثير من هذه السياسات كانت تحت غطاء دولي تحت رعاية ومتابعة مؤسسات الأمم المتحدة.[2]

[1]) وكالة الأنباء الجزائرية الموقع الرسمي لوحظ يوم الجمعة 6 أفريل 2018 المـوافق لـ : 20 رجب 1439
http://ar.aps.dz/sante-science-technologie/45417-2017-07-11-11-13-06

[2]) https://www.unfpa.org/publications ، لوحظ يوم 06\04\2018

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق في الجزائر منذ 1980م إلى 2016م:

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما التي تعتمدها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام وتوجيه مختف السياسات الاجتماعية.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2000. بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي، كان الشأن الاقتصادي ذو أهمية كبيرة على الصعيد الوطني وكان الشغل الشاغل العمل على تحريره من التبعية بشكل كلي،وقد عرفت سياسات تنموية عديدة ومختلفة مستعملة في ذلك مواردها وإمكانياتها المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من الناتج الداخلي الخام ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة الموصفة في الميزانية العامة وكانت وكانت الجباية البترولية بدورها مرهونة بتقلبات سعر البترول وتوجهات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC مما ترتب عليه آثار سلبية على السياسة الإنفاقية للدولة.

تبنت الجزائر النهج الاشتراكي لتقوم بسياسات تنموية طموحة من خلال مخططات إلى غاية 1980 حيث كان الاهتمام بالصناعات الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه كسبيل للخروج من التخلف واعتمدت المخطط الثلاثي الأول 1967\1969 والمخطط الرباعي الأول 1970\1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974\1977 لتحقق بذلك نقلة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل دون التحرر من التبعية للمحروقات.[1]

وبمطلع الثمانينات التي تميزت بأزمات اقتصادية خانقة بدأ بانفجار أزمة الديون سنة1982 وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986 انعكست على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي لتنخفض المؤشرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي,الاستهلاك العائلي الاستثمار) وبالتالي أثرت على معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى المستويات كما تأثر سوق الشغل لينخفض بنسبة40%.

مما دفع بالحكومة لتبني إصلاحات للخروج من الأزمة حيث اتجهت نحو المؤسسات المالية الدولية ابتداء من 1989 من أجل التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وقد مست العديد من المجالات الحساسة وبدورها مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول وبذلك عرفت الخزينة العمومية انتعاش مالي مكن من تنفيذ برامج تنموية

هندسة النفقات العامة :التي تحظى بأهمية كبيرة في الميزانية العامة وعرفها القانون "أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية وهي تتقيد بمبدأ التخصيص " وقد قسمها إلى نفقات التسيير ،نفقات التجهيز(الاستثمار) ،القروض والتسبيقات

[1]) طاوش قندوسي،تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي،أطروحة دكتوراه علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013\2014،ص63

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية

أولا: السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (التخطيط الاقتصادي)[1]

عرفت ارتفاع في الإنفاق العام من 27،23 % من PIB سنة1967 إلى 46,4% سنة 1985 خصص الجزء الأكبر منها للمخطط الجزائري للتصنيع في إطار الاستثمار العمومي الذي بلغ معدله 41% من PIB في المتوسط مقارنة 26%في الدول الأخرى.

وترجمت هذه الإعتمادات على أرض الواقع بعقد استثمارات ضخمة جسدت الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع المحروقات.

والتوجه نحو التصنيع بنحو 56% و64% من مجموع الإستثمارات منها بالاعتماد على المساعدات الخارجية لإنشاء وحدات الإنتاج والأخرى لمتابعة المشاريع الكبرى وقد سعت السلطة من وراء ذلك -إقامة نسيج صناعي متكامل - توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة - ضمان أقصى معدل نمو اقتصادي عن طريق تراكم الاستثمارات العمومية.

ثانيا: السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق:

تميزت بتبني الانفتاح الاقتصادي والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية للتثبيت والتعديل الهيكلي وقد ارتفعت وتيرة النفقات العامة بنسبة كبيرة 65,1% بين سنتي 1990 1991 و27%حتى 1995 وكان السبب ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفعت من 10دولار للبرميل سنة 1986 إلى 23,73 دولار سنة 1990 بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت بإنشاء الشبكات الاجتماعية وتواصل عجز الهيئات العمومية التي تمول من نفقات الميزانية العامة بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية, ضعف وسوء التسيير وعدم إعتماد طرق حديثة في هذا المجال, وانتشار الفساد في القطاع العام.[2]

ومثال ذلك تواصل عجز البلديات والإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة, كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية مولت كلها من النفقات العامة للدولة وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة للنفقات التي قدرت ب27,6% سنة 1995و22,9% سنة 1996عرفت الزيادة انخفاضا يرجعه الاقتصاديون إلى آثار الإصلاح التي مست جميع القطاعات الاقتصادية مع برنامج التعديل الهيكلي.

[1])طاوش قندوسي،نفس المرجع،ص65

[2])طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه نقود وتمويل،جامعة بسكرة،2015\2016،ص198

المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفية الثالثة: بمباشرة الإصلاحات الاقتصادية وضعت الجزائر مخططات تنموية تهدف إلى إنعاش لاقتصاد الوطني برفع وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد من ذلك مشروع الإنعاش الاقتصادي الفترة 2000\2004 وبرنامج دعم النمو 2005\2009 وتلاهما البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010\2014 وقد تنوعت على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، الزراعة،السياحة،الخدمات،البناء،الأشغال العمومية،الصناعة الحرف كرست لذلك موارد ضخمة ،وإنشاء في بداية هذه الفترة صندوق ضبط الموارد كملجأ للفوائض النفطية عرف معدلات نمو مرتفعة [1]

الشكل البياني رقم(..-..) حالة صندوق ضبط الموارد.د

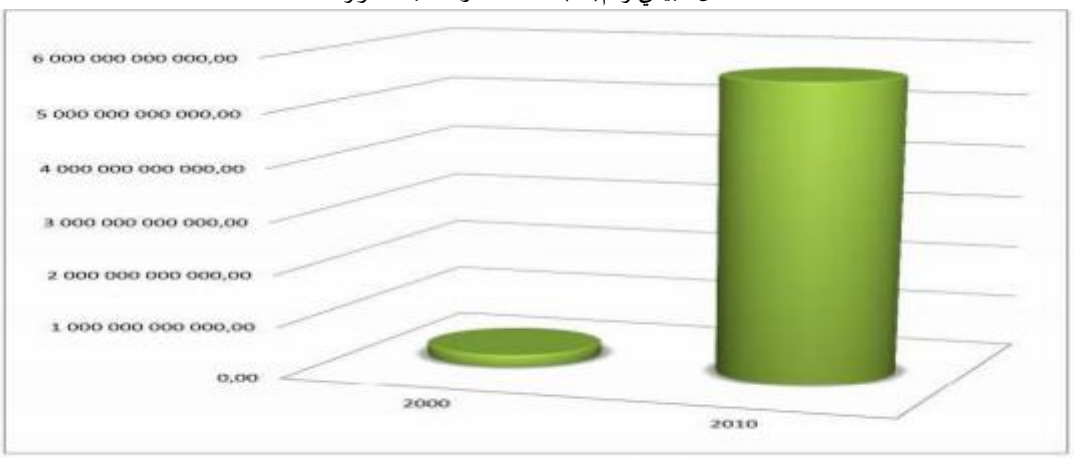

مصدر: وزارة المالية، مديرية الإتصال، وزارة المالية بعد خمسون سنة، الجزائر، 2012،

ويرجع تحسن مداخيل الصندوق إلى ارتفاع أسعار البترول لتستخدم في تغطية جزء من عجز الخزينة دون الخوف من تقلبات أسعار النفط في المدى المتوسط مع المحافظة على مستوى منخفض من التضخم وتسديد المديونية الخارجية التي تراجعت بنسب كبيرة التي تم تسديدها مسبقا ابتداء من 2006 بالتفاوض مع نادي باريس ونادي لندن وجل الدول التي لها ديون على الجزائر والتفرغ للبرامج التنموية.

الشكل البياني رقم(..-..) الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)

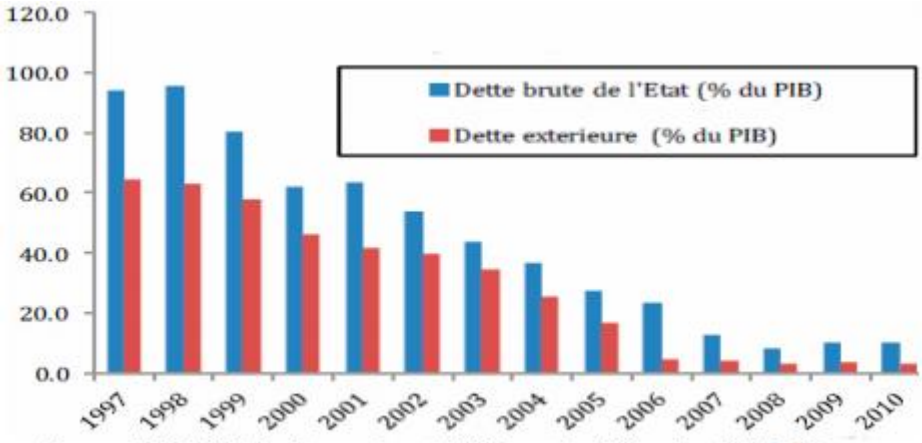

Source::FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007;p15..

[1]) طارق قدوري، نفس المرجع،ص199

1-برنامج الإنعاش الإقتصادي:[1]

يعتبر برنامج مهم لإعطاء دفع للإقتصاد وترجمة للسياسة الإنفاقية التوسعية بطابع كينزي بهدف تنشيط الطلب الكلي جاء بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمالية العامة أو إحتياطي الصرف أو خدمة المديونية ومستوى التضخم وكانت الميزانية المرصودة له خصص معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية وزعت حسب الأنشطة كما يلي:[2]

الجدول رقم(..-..) عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	8.6
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	-	12.4
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	21.7
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	40.1
الاشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	17.2
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	100
المجموع	204.4	185.9	113.2	20.5	525	8.6

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001. الوحدة :المبالغ بمليارات دج

أ- دعم الإصلاحات: حيث كان لزاما على السلطات العمومية إرفاق البرنامج بسياسات لضمان حسن سيره من أجل بلوغ نتائج مرضية بأقل تكلفة وفق لمقاييس النجاعة والفعالية لتلعب الدولة بذلك دور المؤطر والمدعم والمنظر لنشاط الاقتصادي.

ب- دعم القطاعات الإنتاجية: وتمثلت بحسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في:

الفلاحة: في إطار مخطط PNDA لتوسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات والعمل على استقرار سكان الريف.

الصيد والموارد المائية: من أجل الاستغلال الرشيد للطاقات منها الشريط الساحلي 1200كم والموارد المائية والثروة السمكية فالبرنامج اهتم بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية والتبريد والنقل والتكييف، من خلال إجراءات مؤسساتية وهيكلة تضمن التكفل بها مدعومة بواسطة آليات مختلفة.

ت- التنمية المحلية: البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات للتحسين النوعي لاسيما المستدام للشروط والإطار المعيشي للمواطنين. وفي المساعدة على إعادة تأهيل المناطق بأكملها مع وضع الوسائل اللازمة لتوفير انطلاقة اقتصادية مفتوحة على عدة جبهات منها التقدم وتمكين المجتمعات من العيش في حيزها الخاص دون تهميش وفقر.

[1])بن عزة محمد،مرجع سبق ذكره, ص189

[2]) زقرير عادل، دراسة عن دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،جامعة الوادي، https://www.researchgate.net/publication/311512140

ث- الموارد البشرية وتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: يعمل البرنامج على تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية وهو يتكون من التجهيزات الهيكلية للإقليم، إعادة إحياء الفضاء الريفي في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

وبالنسبة لبرامج التنمية البشرية فقد خصص لها برنامج لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة لهياكل و منشآت الصحة والتربية.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء هذا البرنامج (PCSC) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تم إقرارها في البرنامج السابق ويعتبر برنامج غير مسبوق من حيث القيمة المالية فبالإضافة إلى قيمته الأصلية والبرامج الملحقة به أحدها خاص بالجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش والصناديق الإضافية والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بلغ المجموع النهائي لقيمته(80705 مليار دج) وكانت أهدافه:[1]

1- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: قصد تحسين الإطار المعيشي وكتتمة لنشاط القطاع الخاص.
2- تحسين مستوى معيشة الأفراد: سواء كانت الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
3- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لما لهما دور في تطوير النشاط الاقتصادي.
4- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج.

محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو: فهو يبرز رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور موضحة كالتالي.[2]

1-تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل هذا المحور النسبة الأكبر 45% وزعت قطاعات السكن ثم التربية ثم التعليم العالي حسب الأهمية، والفرع الثاني تطوير الهياكل القاعدية ليحتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من قيمة البرنامج الكلي وهي نسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية ووزعت بدورها إلى قطاعات النقل، الأشغال العمومية،الماء،تهيئة الإقليم على هذا الترتيب.

2-دعم التنمية الاقتصادية: ويتضمن ستة قطاعات رئيسية وهي، الفلاحة والتنمية الريفية (300مليار دج) الصناعة قصد تحسين التنافسية للمؤسسات (13,5مليار دج)، ترقية الاستثمار لتوفير السبل وتهيئة مناخ الاستثمار(4,5مليار دج) ,الصيد البحري بهدف دعم الصيد(12مليار دج)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية نظرا لدورها في الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب الشغل ب(4 مليار دج).

[1])بن عزة محمد،مرجع سبق ذكره،ص200

[2]) بيداري محمود،العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري،اقتصاد دولي،رسالة ماجستير،جامعة وهران،2013\2014،ص101

3-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:لجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية وخصص لها (203,9 مليار دج) موزعة على قطاعات البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لفك العزلة عن المناطق النائية ورقمنه المحطات الأرضية، العدالة لما له من حساسية لمصالح الأفراد والمؤسسات بإنشاء المزيد من المجالس القضائية والمحاكم والمؤسسات العقابية، الداخلية لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية التجارة قصد تحسين الفضاءات التجارية وتنظيم الأسواق بإنجاز وتجهيز مخابر مراقبة النوعية ومقرات التفتيش النوعي على الحدود، المالية لتحديث وعصرنه الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

4-تطوير التكنولوجيات الحديثة: كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال وتطوير شبكات الإنترنت رصدت له (50مليار دج).

بعض نتائج برنامج:[1]

- ساهم في تخفيض نسبة البطالة من17,7% سنة2004 إلى 10,3%سنة 2009.
- تطور الميزان التجاري بلغ 31,74مليار دولار سنة 2006 و 39,12 مليار دولار سنة2008.
- انخفاض المديونية الخارجية حيث وصلت قيمة الدين الخارجي 1,56 مليار دولار سنة 2008.
- وصل معدل التضخم في2008إلى4,8%وهذا راجع إلى تزايد النفقات العمومية والسياسة التوسعية
- معدل نمو موجب للقطاع الصناعي الخاص لكنها ضعيفة ومعدلات نمو سالبة للقطاع الصناعي العمومي خلال 2005-2007.
- تأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130مليار دولار لضعف تنظيم العقار وغياب إستراتيجية واضحة وغياب التأهيل لمكاتب الدراسات التقنية وغياب المراقبة للبرامج الاستثمارية.
- شهد قطاع خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث سجل أحسن نسبة سنة2009ب9,3% بعدما كانت 4,7% سنة2005.

3-برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية لخمس سنوات بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني والتي تعمل على استكمال منجزات البرامج السابقة بمبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل (286 مليار دولار)، وقد تضمن شقين هما:[2]

استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ(9700مليار دج) أي ما يعادل (130 مليار دولار) وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ(11534مليار دج) أي ما يعادل (156 مليار دولار).

[1]) خميرة بشير،العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي،مذكرة ماستر اقتصاد قياسي،جامعة ورقلة، 2015\2016،ص21

[2]) محمد الطيب ذهب،دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر،أطروحة دكتوراه اقتصاد عمومي،جامعة الوادي،2014\2015،ص50

وعلى اعتبار الميزانية الضخمة فالأهداف اتخذت طابع إستراتيجي تمثلت في:[1]

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في إطار التنمية البشرية لتوفير قدر من الرفاهية لهذا رصدت له نسبة فاقت 45% من لاستثمارات العمومية أولى أهمية متزايدة للتنمية البشرية وتأهيل النسيج الحضري وقطاع السكن ودعم الفضاء الاجتماعي وقطاع الشباب والرياضة والشؤون الدينية.

- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: بمواصلة تطوير البنى التحتية للاقتصاد بنحو40% من نفقات البرامج الاستثمارية ووجه جزء منها لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطرقات وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات وجزئ لقطاع النقل لتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري من خلال مشاريع الترامواي (14 مدينة) ومبلغ لتهيئة الإقليم ومبلغ لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية وقطاع العدالة والضرائب والتجارة والعمل.

- دعم التنمية الاقتصادية: بدعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستحداث مناطق صناعية ومنح القروض البنكية الميسرة و لانجاز محطات توليد الكهرباء وتطوير الصناعات البيتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

- خلق مناصب شغل: من خلال تشجيع غنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين.

- دعم نشاط البحث والتطوير: بالإهتمام بإقتصاد المعرفة من خلال انشاء مخابر البحث وإستغلال نتائجهم ولتجنيد القدرات الوطنية في إطار منسق. **أهداف البرنامج الخماسي:**[2]

1- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل.
2- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
3- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
4- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
5- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
6- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسات.
7- تحسين المحيط المالي للمؤسسات.
8- مواصلة التجديد ألفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
9- تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1]) بوالكور نورالدين،صوفان العيد،أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة1980-2016،دراسة منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،العدد الثاني ،ديسمبر2017 .

[2]) بيان اجتماع مجلس الوزراء، يوم الاثنين 24 ماي2010 ،

4-البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2015-2019: [1] وتحسين معيشة المواطن قيمة الغلاف المالي للبرنامج التنموي للخماسي 2014 – 2019، تخصيص 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي. و لينعكس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن مطالبة القطاعات بتطهير برامجهم، موازاة مع إعداد وزارة المالية تقريرا يتضمن تقييم أثر القروض على الواردات والتشغيل. و جعل مجلس المحاسبة هيئة لصيقة مكلفة بمراقبة صرف هذه الأموال لقطع الفساد[2].

وعمدت الحكومة إلى رسم ورقة طريق واضحة المعالم حددت ضمنها إطار الميزانية والعناصر الأساسية.

ويتقدمها البرنامج السابق للإنجاز والمقدر عند نهاية سنة 2014 بمبلغ 15100 مليار دينار، تعتزم الحكومة صرفه في حدود نسبة 70 بالمائة على مدى الفترة الممتدة بين 2015-2019. وتخصيص غلاف مالي يوجه للتكفل بعمليات إعادة تقييم برنامج الإنجاز الجاري بمبلغ 2500 مليار دينار .

إدراج غلاف مالي يخص تمويل برنامج للتدخل الاستثنائي للدولة بمبلغ 2500 مليار دينار، أي ما يعادل تخصيص 500 مليار دينار في السنة الواحدة، يكون بمثابة حساب خاص لمواجهة أي طارئ أو ظرف استثنائي.

تقرر تخصيص برنامج جديد بمبلغ 2000 مليار دينار يتعين تسجيله بين سنتي 2015-2016.

مع فرضية أن معدل سعر برميل البترول 100 دولار أمريكي ومعدل صرف 1 دولار بمقابل 79 دينارا. تقرر تسطير برنامج خماسي للفترة الممتدة بين 2015 2019 – ويكاد الغلاف المالي المخصص للخماسي يكون مماثلا للغلاف المالي الذي أطر الخماسي السابق والذي خصص لأجله 286 مليار دولار[3].

" أكد الوزير الأول أن لا مجال لمصطلح التقشف في حساباته للمرحلة القادمة، وتغطية النفقات على المدى المتوسط. مع التقيد بالأغلفة المالية التي يتعين تبليغها إلى كل قطاع من القطاعات الوزارية."

ولتفادي أخطاء الخماسي الماضي وجعل آثاره مجسدة ضمن مشاريع ملموسة، طالب الوزير الأول القطاعات المعنية مباشرة بالمشاريع القاعدية والبنى التحتية بتطهير برامجها الجاري إنجازها وإعادة هيكلتها، مع توفير أحسن الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج التنموي، أهمها بحسب الوثيقة التي شكلت ورقة طريق عمل وزارة المالية، تعزيز الحكم المؤسساتي والاقتصادي الراشد وتحسين نوعية المؤسسات وعصرنه الخدمة العمومية مع تطوير المنظومة الإعلامية وتحديد القطاعات الاقتصادية ومكافحة القطاع الموازي الذي ينخر الاقتصاد الوطني .ومن الأهداف تحسين محيط المؤسسة من خلال اعتماد نمط علاقات جديدة وتجديد منظومة التكوين على اعتبار أنها أحسن سبيل لضمان الكفاءة للموارد البشرية على النحو الذي يمكنها من مسايرة التغيرات، مع مراعاة التقلبات المحتملة للسوق العالمية للمحروقات ووضع الإجراءات الكفيلة بتحقيق نسبة نمو عند 7 بالمائة، على اعتبار أنها رهان الحكومة للمرحلة القادمة.

أكدت وثيقة العمل على ضرورة أن يفرز البرنامج آثارا مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن وظروف معيشته. و في الجانب الرقابي ارتأت الحكومة هذه المرة أن تكون مجهر مجلس المحاسبة الذي سيكون ملزما بتأدية دوره في فرض الرقابة على الإنفاق العمومي، كهيئة لصيقة وملازمة لصرف كل دولار من الـ280 مليار دولار[4].

---

[1])الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد78، 9 ربيع الأول عام 1436 ه ،31 ديسمبر سنة 2014 م، ص41.

[2])موقع شروق ونلاين https://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/212253.html، يوم 09\04\2018

[3]) المصدر: الإذاعة الجزائرية+ وكالة الأنباء الجزائرية 04أبريل 2018| http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150830/50815.html

[4])وثيقة عمل الحكومة:ليوم الإثنين 24 ماي 2010

ومن أهم الملاحظات التي وقفت عندها الحكومة تقلص الوعاء الجبائي والتأخر في تحصيل الضرائب الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على تحسين إيرادات الجباية وإطلاق ورشة خاصة للإصلاح الجبائي. كما طالبت الحكومة وزارة المالية بتقييم دقيق ومفصل لأثر القروض في مجال الاقتصاد على الواردات والتشغيل[1].

تطرق في أشغال لقاء الحكومة مع الولاة إلى انعكاسات انخفاض أسعار النفط على المالية العمومية، معتبرا هوامش مناوراتنا الميزانية والمالية من شأنها أن تسمح بمواجهة الوضع ولا يتم تقديمها لتبرير الأمر الواقع".

واستمرار انخفاض أسعار البترول تتمثل نتائجها في انكماش موارد صندوق ضبط الإيرادات وتنامي المديونية العمومية الداخلية موضحا أن "وضعية التوتر بالنسبة للمالية العمومية أكثر مما ستكون عليه وضعية ميزان المدفوعات. وذلك يستدعي القيام بأعمال في مجال ترشيد النفقات العمومية وتطوير سوق رؤوس الأموال"

وبدلا من التقشف " الجزائر تعول على النمو والإنعاش الاقتصادي. تم الشروع في أعمال لترشيد النفقات من اجل تحكم أفضل في نفقات الدولة وسيتم توسيعها إلى الجماعات المحلية".

فالهدف هو "تأمين عبور الجزائر للعاصفة الاقتصادية الحالية لتحقيق النمو من دون المساس بالمكتسبات الاجتماعية وأيضا من دون اللجوء المفرط للاحتياطيات المالية للبلاد".

كما أعطية تعليمات صارمة لولاة الجمهورية لتجسيد المناطق الصناعية الخمسين المبرمجة في الميدان.

تنويع الاقتصاد مرهون بجاذبية الأقاليم وهو من بين الخيارات الكبرى تنويع الاستثمار الوطني في القطاعين العمومي والخاص. ومن أجل بلوغ هذا الهدف تعول الحكومة على تحسين جاذبية الأقاليم من خلال تنويع الاقتصاد الوطني المرتبط بالمحروقات. وأضاف أنه إذا كانت نسبة تقدم المشاريع و استهلاك القروض كبيرة لا يمكن أن تشكل المؤشرات الوحيدة لنجاعة التسيير المحلي.

و سيتم تقييم الولاة بشأن خلق النشاط والتشغيل و توطين الاستثمارات والمؤسسات و تطور الجاذبية الاقتصادية للأقاليم المسئولين عليها. ولعب دورهم كمسهل للاستثمار خاصة فيما يتعلق بالطبيعة المعقدة للإجراءات و الخلط في الصلاحيات و المهام و التمادي و البيروقراطية.

وفيما يتعلق بالمجالات التي تحظى بالأولوية بخصوص التنمية ذكر الوزير الأول بالفلاحة و صناعاتها التحويلية و السياحة و البيتروكيمياء و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و الطاقات المتجددة.

كما يعد قطاع السكن من ضمن أولويات الحكومة والمشاريع الاجتماعية لا يمكن التخلي عنها وفي هذا الصدد أعطى الوزير الأول عبد المالك سلال تعليمات صارمة للولاة لمتابعة الملف بما في ذلك التنازل عن السكنات الاجتماعية.[2] في اجتماع الحكومة مع الولاة 30/08/2015

واعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية منذ سنة 2001 وحتى الوقت الحاضر والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وبالتالي توفير الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه ومن ثم توطيده نظرا للركود والأزمات الاقتصادية والمالية إضافة للظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها الجزائر.

[1]) موقع شروق ونلاين https://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/212253.html، يوم 2018\04\09

[2]) المصدر: الإذاعة الجزائرية+ وكالة الأنباء الجزائرية 04أبريل 2018 ، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150830/50815.html

الدراسة القياسية

باستخدام

نماذج(ARDL)

دراسة قياسية لعلاقة نمو السكان بالإنفاق العام (نموذجARDL)

تمهيد:

كما أشرنا سابقا يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل الدور الذي يلعبه نمو السكان كمتغير يفرض نفسه كمتغير مسبب لا يمكن التخلي عنه في النموذج على الأقل حسب ما تفترضه النظرية الاقتصادية ودوره في التأثير على الإنفاق العام كمتغير تابع , للقيام بذلك سنقوم بتقدير هذه العلاقة بشكل خاص على الجزائر كدراسة حالة من أجل إيجاد تأثير نمو السكان على نمو الإنفاق العام وبالتالي استنادا إلى النظرية الاقتصادية واستنادا إلى النماذج التجريبية في الدراسات السابقة حول نفس الموضوع دراسة عبد القادر قداوي أو المنهجية القياسية منها دراسة الأستاذة فاطمة زهراء زرواط عن الاقتصاد الصيني سيتم تقدير المعادلة التالية لغرض قياس التأثير نمو السكان على زيادة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2016:

$$DFD_t = \beta + {}_0\beta_1 DFD_{t-1} + \ldots + \beta_k DFD_{t-p} + \alpha_0 DIMO_t + \alpha_1 DIMO_{t-1} + \ldots + \alpha_q DIMO_{t-q} + \varepsilon_t \quad (1)$$

إن المنهجية المتبعة في دراستنا تحددت من خلال عوامل منها طبيعة الموضوع قيد الدراسة والأهداف المرجوة من هذه الدراسة بالإضافة إلى محيط الدراسة والمتغيرات المحيطة ثم طبيعة البيانات الممكن التوصل إليها ومدى مصداقية هذه البيانات ودقتها وبدرجة أكبر تطور المناهج والطرق المتوصل إليها في مجال مناهج الدراسات ومدى تمكننا من هذه المناهج

في بحثي هذا حاولت أن أكون منهجيا قدر الإمكان رغم توسع الدراسات القياسية وانتقاد الكثير منها نظرا لعدم تماشيها مع الظروف الواقعية ونظرا لإعطائها نتائج متحيزة وفي الكثير من الأحيان وجود منهجيات متقدمة ومتطورة وأكثر دقة في معالجة المعطيات الاقتصادية في حين أن البرامج الإحصائية المتاحة للجمهور والمتوفرة مجانا تفتقر للبرمجيات التي تعالج البيانات أو متفاوتة في معالجتها ودقتها.

1-نماذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة ARDL

1-1-وصفٌ موجزٌ لنماذج الانحدار الذاتي للتأخير الموزع (ARDL):

أصبحت هذه النماذج تلعب دورًا مهمًا للغاية مؤخرًا في نمذجة بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة.

على وجه الخصوص، يتم استخدامها لتنفيذ ما يسمى "اختبارات الحدود"، لمعرفة ما إذا كانت العلاقات طويلة المدى موجودة عندما يكون لدينا مجموعة من السلاسل الزمنية، بعضها قد يكون مستقر، والأخرى ليست كذلك. يتم تضمين مثال عمل مفصل باستخدام EViews10.

أولاً ، الشكل الأساسي لنموذج الانحدار ARDL هو:

$$y_t = \beta + {}_0\beta_1 y_{t-1} + \ldots\ldots + \beta_k y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \ldots\ldots + \alpha_q x_{t-q} + \varepsilon_t \quad (1)$$

أو يمكن كتابته بالشكل المختصر التالي:

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i} * d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i} * d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث ε_t مصطلح "اضطراب عشوائي " بالمعنى المعتاد على وجه الخصوص، سيكون مستقلا بشكل متسلسل، سنعمل مع خليط من الاختلافات ومستويات البيانات.

لدينا مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية ، ونريد أن نمذجة العلاقة بينهما ، مع الأخذ في الاعتبار أي وحدة جذرية و / أو تكاملي مرتبط بالبيانات, أولاً لاحظ أن هناك ثلاث حالات مباشرة سنضعها في جانب واحد، لأنه يمكن التعامل معها بطرق قياسية:

1. كل السلاسل هي I(0)، وبالتالي مستقرة. في هذه الحالة، يمكننا ببساطة تصميم البيانات في مستوياتها، باستخدام تقدير OLS، على سبيل المثال.
2. كل السلاسل متكاملة في نفس الترتيب (على *سبيل المثال* ، I(1)، لكنها *غير* متكاملة. في هذه الحالة، يمكننا فقط (بشكل مناسب) فرق كل سلسلة، وتقدير نموذج الانحدار القياسي باستخدام OLS.
3. جميع السلاسل متكاملة من نفس الترتيب ، ويتم دمجها. في هذه الحالة، يمكننا تقدير نوعين من النماذج: (i) نموذج انحدار OLS باستخدام *مستويات* البيانات. هذا سيوفر علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات. (i i) نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) ، مقدرة بواسطة نظام المربعات الصغرى العادية (OLS). سيمثل هذا النموذج ديناميكيات المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات.

في الوضع الأكثر تعقيدًا المذكور أعلاه. *قد تكون بعض* المتغيرات المعنية ثابتة ، وبعضها *قد يكون* I (1) أو حتى متجزئًا كسريًا ، وهناك أيضًا *إمكانية* التكامل المشترك بين بعض المتغيرات I(1) وبعبارة أخرى ، فإن الأمور ليست فقط "قطع واضح" كما هو الحال في الحالات الثلاث المذكورة أعلاه. إذا كنا نريد أن نمذجة البيانات بشكل مناسب واستخراج علاقات طويلة الأجل وقصيرة المدى؟ هذا هو المكان الذي يدخل فيه نموذج ARDL إلى الصورة.

منهجية اختبار ARDL / الحدود من بيساران وشين (1999) وبيزاران و*آل* (2001) لديه عدد من الميزات التي يشعر العديد من الباحثين أنها تعطيها بعض المزايا مقارنة باختبار التكامل المشترك التقليدي على سبيل المثال

- يمكن استخدامه مع خليط من I (0) و I (1) وبيانات.
- إنه ينطوي فقط على إعداد معادلة واحدة ، مما يجعله سهل التطبيق والتفسير.
- يمكن تعيين متغيرات مختلفة أطوال مختلفة أثناء دخولها النموذج.

1-2-الخطوات الأساسية التي سنتبعها:

- تأكد من عدم وجود أي من المتغيرات (2) I، لأن هذه البيانات سوف تبطل المنهجية.
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ "غير المقيد" (ECM). سيكون هذا نوعًا معينًا من نموذج ARDL.
- تحديد بنية التأخير المناسبة للنموذج في الخطوة 2.
- تأكد من أن أخطاء هذا النموذج مستقلة بشكل متسلسل.
- تأكد من أن النموذج "مستقر ديناميكيًا".
- إجراء "اختبار الحدود" لمعرفة ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- إذا كانت النتيجة في الخطوة 6 إيجابية، نقدر "مستويات" طويلة المدى، بالإضافة إلى "ECM" منفصل "مقيد".
- استخدم نتائج النماذج المقدرة في الخطوة 7 لقياس التأثيرات الديناميكية قصيرة المدى، وعلاقة الموازنة على المدى الطويل بين المتغيرات.

يمكننا أن نرى من نموذج ARDL العام الوارد في المعادلة (1) أعلاه، أن هذه النماذج تتميز بوجود تأخر في المتغير التابع، وكذلك تأخر (وربما القيمة الحالية) للمتغيرات الأخرى مثل المتراجع.

لنفترض أن هناك ثلاثة متغيرات نرغب في تحديدها: المتغير التابع، y، واثنين من المتغيرات التفسيرية الأخرى، x_1 و x_2 . بشكل عام، سيكون هناك متغيرات $(k+1)$ - متغير تابع، و متغيرات أخرى.

❖ 2-البيانات والتحليل المبدئي

▪ 2-1-تقديم المتغيرين

(DIMO) النمو السكاني وهو تطور عدد سكان الجزائر ما بين فترتين 1980 و2016 والمعطيات مأخوذة من بيانات البنك العالمي الذي يستمد بياناته من المؤسسات الرسمية للبلدان بالإضافة إلى مصادره الخاصة.

(DFD) الإنفاق العمومي وهو مجمل ما تنفقه الدولة طيلة الفترة المالية السنوية مقيمة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي ومأخوذة من نفس المصدر لأن هذا التقييم يسمح لنا بعزل تأثير كل من التضخم النقدي وتغير سعر الصرف والحد من تأثير متغيرات أخرى كالإصدار النقدي والسياسات المالية التي تمس قيمة العملة المحلية, بالإضافة إلى أنه عند تحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العمومي بالقيمة الحالية للدينار الجزائري خاصة عند دراسة الإستقرارية صادفت عدت مشاكل بالإضافة إلى أن السلسلة لا تستقر إلا عند الفرق الثاني من دون قاطع ولا اتجاه عام الأمر الذي يحتم علي استخدام منهجيات معقدة مثل منهجية TODA AND YAMAMOTO.

- **2-2-التمثيل البياني:** دراسة أولية للمتغيرين باستعراض- منحنى تطورهما عبر الزمن

الإنفاق العام:وتمثيله البياني الموضح في الشكل التالي حيث نلاحظ أن المنحنى في تزايد مستمر يكون في البداية تزايد بطيء ثم ترتفع الزيادة تدريجيا مع ملاحظة بعض الصدمات العشوائية في السيرورة وكان المسبب الرئيسي في معظم هذه الصدمات فقدان العملة المحلية .

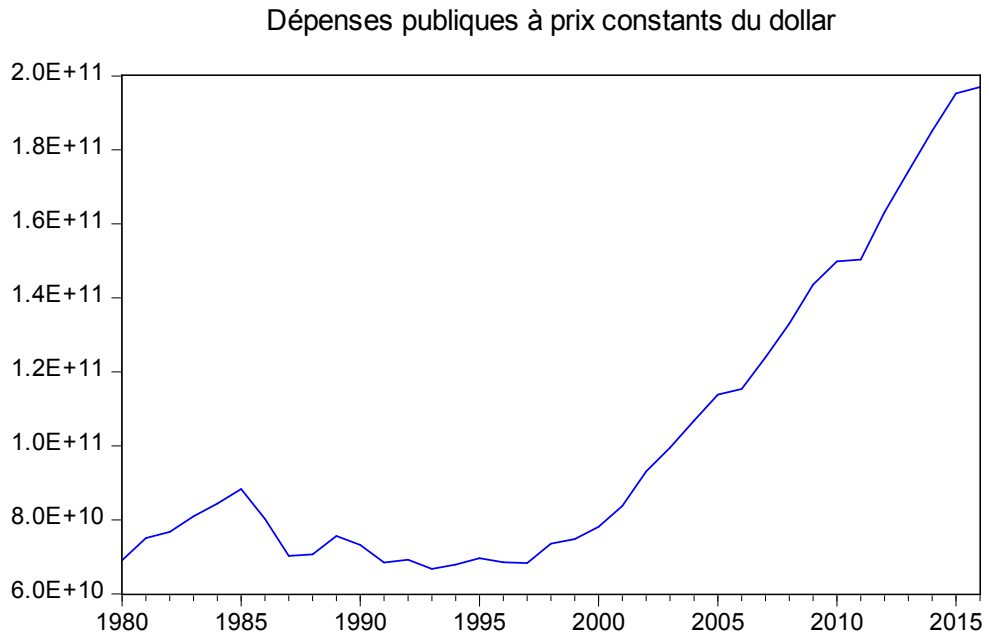

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

النمو الديمغرافي: نلاحظ زيادة مستمرة في النمو السكاني مع شبه استقرار في هذه الزيادة على طول المنحنى.

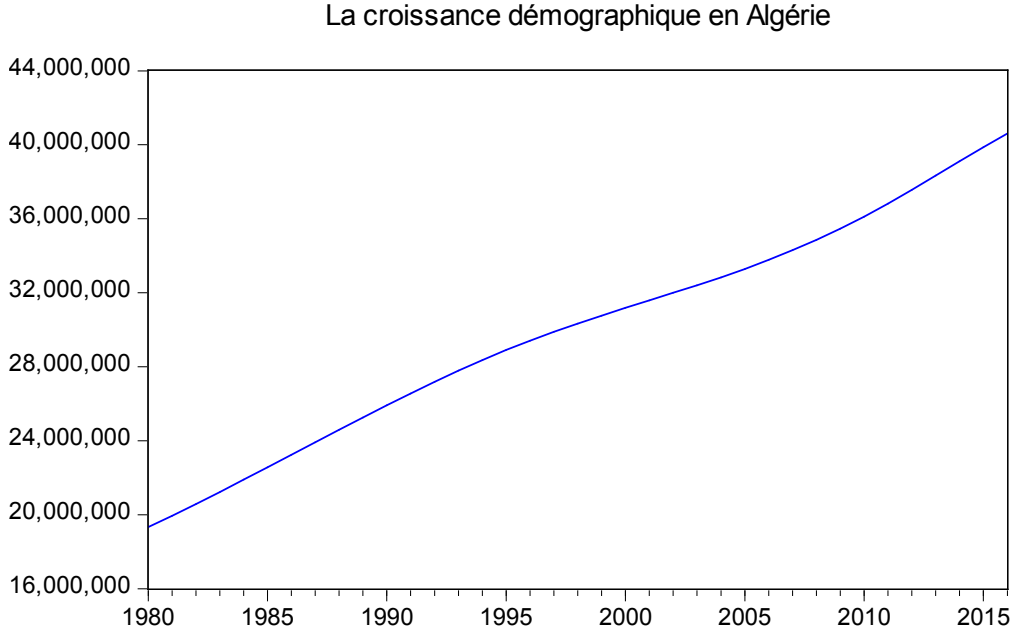

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

ملاحظة: نلاحظ من خلال المنحنيين الممثلين لتطور الإنفاق العام والنمو السكاني أن

الإنفاق العام: يكاد يتزايد بشكل هندسي عكس ما تقوله النظرية الاقتصادية التي تقول بأن عوامل الإنتاج تتزايد حسب متتالية حسابية وهذا نظرا لتدخل التطور التكنولوجي في هذه الزيادة ولعوامل أخر سبق ذكرها.

النمو السكاني: يتزايد بشكل متتالية حسابية عكس ما يقوله بعض الاقتصاديين الذين يذهبون إلى القول بأن التزايد السكاني يكون حسب متتالية هندسية وهذا نظرا لتطور وعي السكان بأهمية التنظيم الأسري ومراعاة القدرة الشرائية للأسر والسياسات السكانية المنظمة للنسل وعوامل أخرى سبق ذكرها في الجانب النظري.

- **3-2-الإحصاء الوصفي:**

يلخص الجدول (1) أدناه الخصائص الإحصائية الأساسية للبيانات قيد الدراسة بما في ذلك المتوسط والقيم الدنيا والقصوى والانحراف المعياري والانحراف والتفرطح واختبار Jarque-Bera للبيانات.

- توفر هذه الإحصاءات الوصفية خلفية تاريخية لسلوك بياناتنا.

الجدول (4-3): الإحصاء الوصفي

الإحصاء الوصفي	DFD	DIMO	log(DFD)	log(DIMO)
Mean	1.02E+11	29940122	25.28317	17.19406
Median	8.10E+10	30335732	25.11718	17.22784
Maximum	1.97E+11	40606052	26.00652	17.51943
Minimum	6.67E+10	19337715	24.92400	16.77757
Std. Dev.	4.07E+10	6020060.	0.354485	0.208952
Skewness	1.103491	-0.055308	0.793041	-0.361720
Kurtosis	2.882981	2.010463	2.187565	2.121891
Jarque-Bera	7.530215	1.528438	4.895880	1.995596
Probability	0.023165	0.465697	0.086472	0.368690
Sum	3.78E+12	1.11E+09	935.4773	636.1801
Sum Sq. Dev.	5.96E+22	1.30E+15	4.523734	1.571792
Observations	37	37	37	37

المصدر:الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews 10

ملاحظة:

استعمال اللوغاريتم يفيد في تصغير القيم بالإضافة إلى تحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية وكما نلاحظ في هذه الحالة يدخل في تهذيب السلسلة الزمنية.

تحليل معطيات الجدول:

يبدو أن هناك أدلة على وجود اختلافات كبيرة كما هو موضح في الفرق الكبير بين القيم الدنيا والقيمة القصوى للمتغيرات قيد الدراسة.

يشير انحراف سلسلة المعطيات إلى توزيع البيانات غير متناظر أو غير المعتاد حيث تنحرف السلسلة نسبيًا عن الوضع الطبيعي الذي يحافظ على الانحراف.
تُظهر إحصاء التفرُّق بشكل متساوٍ أن (DFD) هو بلاطة طبيعية في الطبيعة في حين أن (DIMO) من جهة أخرى هو leptokurtic.
اختبار Jarque-Bera هو اختبار للحالة الطبيعية. الفرضية الصفرية للاختبار هي أن السلسلة موضوع الدراسة يتم توزيعها بشكل طبيعي.
بناءً على نتائجنا باستخدام قيم P المرتبطة بإحصاءات Jarque-Bera، يتم توزيع السلسلة (dimo) بشكل طبيعي بينما لا تكون السلسلة (dfd) كذلك.
عند توليد السلسلتين باللوغاريتمات تتهذبان ونتائج المرتبطة بإحصاءات Jarque-Bera تبين توزيع طبيعي لهما.
ملاحظة: إطار العمل متعدد المتغيرات لا يتطلب فرضية طبيعية.

❖ 3-الاختبارات التمهيدية الأساسية

▪ 3-1-دراسة مدى إستقرارية السلسلتين عن طريق كشف جذر الوحدة

وذلك لأن أول خطوة في الدراسة القياسية بعد الجانب النظري واستعراض النظرية الاقتصادية وتحليل المتغيرات هي دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة لأنها تحدد لنا المنهجية التي يجب إتباعها في دراستنا القياسية وقد ظهرت عدت دراسات في موضوع الإستقرارية تشير إلى مجموعة من الاختبارات لعل أهمها اختبار ديكي فولر العادي وديكي فولر المطور التي ظهرت سنة 1979 ويعتمد هذا الاختبار على دراسة ثلاث نماذج يحتوي النموذج الثالث على الاتجاه العام والقاطع والنموذج الثاني يحتوي على القاطع دون الاتجاه العام والنموذج الأول لا يحتوي لا على قاطع ولا اتجاه عام وهو مبين في المنهجية المبسطة الملحقة.

3-1-1-أولا : بالنسبة للإنفاق: العام تقدير النماذج الثلاث في المستوى والتي قدمها ديكي فولر حسب الملحق.

طريقة اختيار فترات الإبطاء تعتمد على معيار شواركز SH للمعلومات وسقف فترات الإبطاء المعطاة من قبل البرنامج وقد سقفت ب 9 فترات لتظهر النتائج التالية

جدول(4-4)تقدير النموذج الثالث السلسلة مع القاطع والاتجاه

Null Hypothesis: DFD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.311681	0.9980
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFD)
Method: Least Squares
Date: 05/11/18 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFD(-1)	0.010898	0.034964	0.311681	0.7572
C	-2.38E+09	2.16E+09	-1.099560	0.2795
@TREND("1980")	2.62E+08	1.26E+08	2.083692	0.0450

R-squared	0.344472	Mean dependent var	3.55E+09
Adjusted R-squared	0.304743	S.D. dependent var	5.30E+09
S.E. of regression	4.42E+09	Akaike info criterion	47.33693
Sum squared resid	6.45E+20	Schwarz criterion	47.46889
Log likelihood	-849.0648	Hannan-Quinn criter.	47.38299
F-statistic	8.670543	Durbin-Watson stat	1.366054
Prob(F-statistic)	0.000941		

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

نلاحظ أن فترة الإبطاء المناسبة هي 0 حسب هذا الاختبار وهذا يعني أننا نتعاط مع اختبار ديكي فولر العادي ونقوم باختبار معامل مركبة الاتجاه العام trendعن طريق tالإحصائية إذا كان يساوي صفر حسب فرضية العدم أو معنوي حسب الفرضية البديلة.

ونلاحظ أنها تساوي 2.083692 نقارنها مع tالمجدولة ونلاحظ أنها معنوية عند مستوى 5 % لأنها أكبر من المجدولة في هذا المستوى وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن مركبة الاتجاه العام تساوي الصفر ونتبع المنهجية الموضحة في الشكل السابق.

حيث نقوم باختبار وجود جذر الوحدة Ø=0 ونذهب إلى إحصائية ديكي فولر التي تساوي 0.311681 وهي أكبر من قيمة ديكي فولر المجدولة عند مستوى 5 % التي تساوي 3.552973- ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود جذر الوحدة ومنه السيرورة المولدة للسلسلة هي من النوع DS ويتوقف الاختبار هنا.

واستنتجنا أن السلسلة غير مستقرة ونوع عدم الإستقرارية هي من النوع DS نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى من أجل اختبار إستقرارية السلسلة الجديدة وهذا عن طريق توليد السلسلة بالفروق وإما إجراء الاختبار مباشرة عن طريق البرنامج الإحصائي وعند إجراء عملية الاختبار الجديدة كانت المخرجات كالتالي.

عند اختبار النموذج الثالث مع وجود القاطع و مركبة الاتجاه العام.

جدول(4-5)تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(DFD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.370142	0.0073
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 14:28
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DFD(-1))	-0.738913	0.169082	-4.370142	0.0001
C	-2.15E+09	1.55E+09	-1.385841	0.1754
@TREND("1980")	2.47E+08	88616022	2.784935	0.0089

R-squared	0.373779	Mean dependent var	-1.22E+08
Adjusted R-squared	0.334640	S.D. dependent var	5.04E+09
S.E. of regression	4.12E+09	Akaike info criterion	47.19558
Sum squared resid	5.42E+20	Schwarz criterion	47.32889
Log likelihood	-822.9226	Hannan-Quinn criter.	47.24160
F-statistic	9.550087	Durbin-Watson stat	1.818149
Prob(F-statistic)	0.000559		

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews10

بعد إتباع المراحل المقترحة في الملحق وبإجراء الفروق الأولى للسلسلة قيد الدراسة تظهر لنا النتائج التي تعبر عن معنوية معامل الاتجاه العام trend حيث أن قيمة tالإحصائية الخاصة ب trend تساوي 2.784935 أكبر من المجدولة عند مستوى 5% وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على b=0

كما أن إحصائية ديكي فولر المحسوبة التي تساوي 4.370142- وهي أصغر من إحصائية ديكي فولر المجدولة التي تساوي 3.544284- وبالتالي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة مستقرة

من نتائج كشف جذر الوحدة في مخرجات EVIEWS10 للسلسلة وهذا عند الفرق الأول نستنتج أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أو بعبارة أخرى متكاملة من الدرجة الأولى أي(1)I.

3-1-2-ثانيا: النمو السكاني

دراسة إستقرارية عن طريق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر عند المستوى مع وجود القاطع والاتجاه العام

جدول (4-6)تقدير النموذج الثالث للنمو السكاني

Null Hypothesis: DIMO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.401708	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIMO)
Method: Least Squares
Date: 06/01/18 Time: 17:36
Sample (adjusted): 1984 2016
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIMO(-1)	-0.030211	0.004719	-6.401708	0.0000
D(DIMO(-1))	2.463451	0.111558	22.08225	0.0000
D(DIMO(-2))	-2.485920	0.231288	-10.74815	0.0000
D(DIMO(-3))	1.073752	0.143810	7.466476	0.0000
C	552774.2	84290.03	6.558002	0.0000
@TREND("1980")	17099.45	2672.060	6.399352	0.0000

R-squared	0.999616	Mean dependent var	587204.9
Adjusted R-squared	0.999544	S.D. dependent var	120417.0
S.E. of regression	2570.421	Akaike info criterion	18.70449
Sum squared resid	1.78E+08	Schwarz criterion	18.97658
Log likelihood	-302.6241	Hannan-Quinn criter.	18.79604
F-statistic	14040.43	Durbin-Watson stat	1.442853
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

نلاحظ أن فترة الإبطاء المناسبة هي 3 حسب هذا الاختبار وهذا يعني أننا نتعاط مع اختبار ديكي فولر المطور

ونقوم باختبار معامل مركبة الاتجاه العام trendعن طريق t الإحصائية إذا كان يساوي الصفر ونلاحظ أنها تساوي 6.399352 نقارنها مع tالمجدولة ونلاحظ أنها معنوية عند مستوى 5 % لأنها أكبر من المجدولة في هذا المستوى وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن مركبة الاتجاه العام تساوي الصفر ونتبع الشكل المعطى سابقا.

ثم نقوم باختبار وجود جذر الوحدة والواضح أن إحصائية ديكي فولر التي تساوي 6.401708-وهي أصغر من قيمة ديكي فولر المجدولة عند مستوى 5 % التي تساوي 3.552973- ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بوجود جذر الوحدة ومنه السلسلة مستقرة حيث يكتب بالشكل التالي

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + c + b\,t + \varepsilon_t$$

نلاحظ عدم وجود جذر الوحدة في هذا النموذج وبالتالي فإن السلسلة مستقرة مع وجود اتجاه عام أي سلسلة من نوع TS. أو بعبارة أخرى متكاملة من الدرجة صفر أي(0)I.

- **2-3-إجراء اختبار السببية لجرانجر والنتائج الموضحة بالاعتماد على معيار المعلومات Schwarz**

جدول(4-7) اختبار السببية حسب منهجية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/18 Time: 14:53
Sample: 1980 2016
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIMO does not Granger Cause DFD	33	5.27725	0.0034
DFD does not Granger Cause DIMO		2.38850	0.0792

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

بعد إدخال عدد التأخيرات والمتمثلة في 4أظهرت النتائج أن السببية في اتجاه واحد عند مستوى معنوية 5%

نرفض الفرضية الصفرية التي تقول أن النمو الديمغرافي لا يسبب في الإنفاق العام ونقبل الفرض البديل

وبالنسبة للاتجاه المعاكس نقبل فرضية العدم والتي تقول أن الإنفاق العام لا يسبب في النمو السكاني

وبالنظر إلى نتائج اختبار السببية نقترح معالجة العلاقة بين المتغيرين عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعروف اختصارا ARDL-model

بعد دراسة الإستقرارية الموضحة في الخطوة الأولى والتي توفر الشرط الأساسي لإتباع نموذج ARDL-model ألا وهو السلسلتين ليستا I(2) وقد أثبت اختبار السببية لغر انجر وجود سببية في اتجاه واحد حيث أن DIMO يسببDFD عند نسبة معنوية 5% ولكن ليس العكس وبالتالي فإنDFDسيكون متغير تابع في النموذج.

❖ **4-تقدير نموذج ARDL في EViews 10:** ما هو متاح الآن هو خيار تقدير نموذج ARDL الكامل، مع اختبار الحدود وتحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات التي تم تصميمها.

تحديد وتقدير نموذج ARDL الأساسي الذي يفسر تطور الإنفاق العام من حيث القيم السابقة له، فضلا عن القيم الحالية والسابقة لنمو السكان. يمكننا القيام بذلك بنفس الطريقة التي نقدر بها أي معادلة في EViews10، لكننا نختار "طريقة التقدير" لتكون "ARDL":

قمت بتعيين الحد الأقصى لعدد فترات التأخر لكل من المتغير التابع والمفسر الرئيسي ليكون 8. وهذا يعني أنه سيتم النظر في 72 نموذجًا مختلفًا ، مما يسمح بحقيقة أن القيمة *الحالية* لـ DIMO يمكن اعتبارها regressor. ، بالإضافة إلى الاتجاه الخطي كمنتقيات (ثابتة).

باستخدام علامة التبويب OPTIONS، دعنا نختار معيار Schwarz (SC) كأساس لتحديد أوامر التأخير للمتراجعين وسيتم اختيار النموذج الذي يقلل من SC. ينتج عن ذلك مواصفات نموذج غير متناهي الصغر، لأن SC يميل إلى تحديد مواصفات نموذج أبسط من بعض معايير المعلومات الأخرى.

1-4-كما يمكننا اختيار معيار معلومات غير SC كأساس لتحديد فترات التأخير الأمثل للمتغيرين.

جدول(4-8)تقدير نموذج ARDL(1.2)

Dependent Variable: DFD
Method: ARDL
Date: 06/10/18 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (8 lags, automatic): DIMO
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 72
Selected Model: ARDL(1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DFD(-1)	0.737790	0.114146	6.463562	0.0000
DIMO	-343613.5	145044.9	-2.369015	0.0247
DIMO(-1)	705004.2	296998.9	2.373761	0.0244
DIMO(-2)	-389233.7	162004.9	-2.402604	0.0229
C	5.21E+11	1.87E+11	2.791599	0.0092
@TREND	1.67E+10	5.89E+09	2.836181	0.0082

R-squared	0.992887	Mean dependent var	1.04E+11
Adjusted R-squared	0.991660	S.D. dependent var	4.12E+10
S.E. of regression	3.76E+09	Akaike info criterion	47.08810
Sum squared resid	4.10E+20	Schwarz criterion	47.35473
Log likelihood	-818.0418	Hannan-Quinn criter.	47.18014
F-statistic	809.5715	Durbin-Watson stat	1.452262
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر:الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

في الملحق مجموع النماذج 72التي تم تقديرها من قبل البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

2-4-تفسير نتائج الجدول:

في المخرجات أعلاه تظهر معلومات التقدير الأمثل والتي أخذت بعين الاعتبار مدخلات النموذج

نشير إلى أن نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء في هذه الحالة نستعين ببرنامج EVIEWS10 وهو آخر إصدار متوفر من هذا البرنامج الذي يقوم تلقائيا بتحديد فترات الإبطاء الزمني إلى فترة زمنية واحدة لمتغير الإنفاق العام أما المتغير الآخر النمو السكاني فكان التأخير بفترتين زمنيتين وبالتالي يصبح النموذج ARDL(1 ,2) .

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول 01 إلى الجودة النسبية لنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2 =0.992887 المرتفعة نسبيا و توضح أن النموذج يفسر أكثر من 99% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام كما تشير النتائج أن العلاقة الحاصلة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث بلغت قيمة اختبار F STATISTIC لمعنوية معامل التحديد Prob(F-statistic=0.00000 هي معنوية عند مستوى الدلالة أقل بكثير من 1%

شكل (4-9)نتائج أهم عشرون نموذج

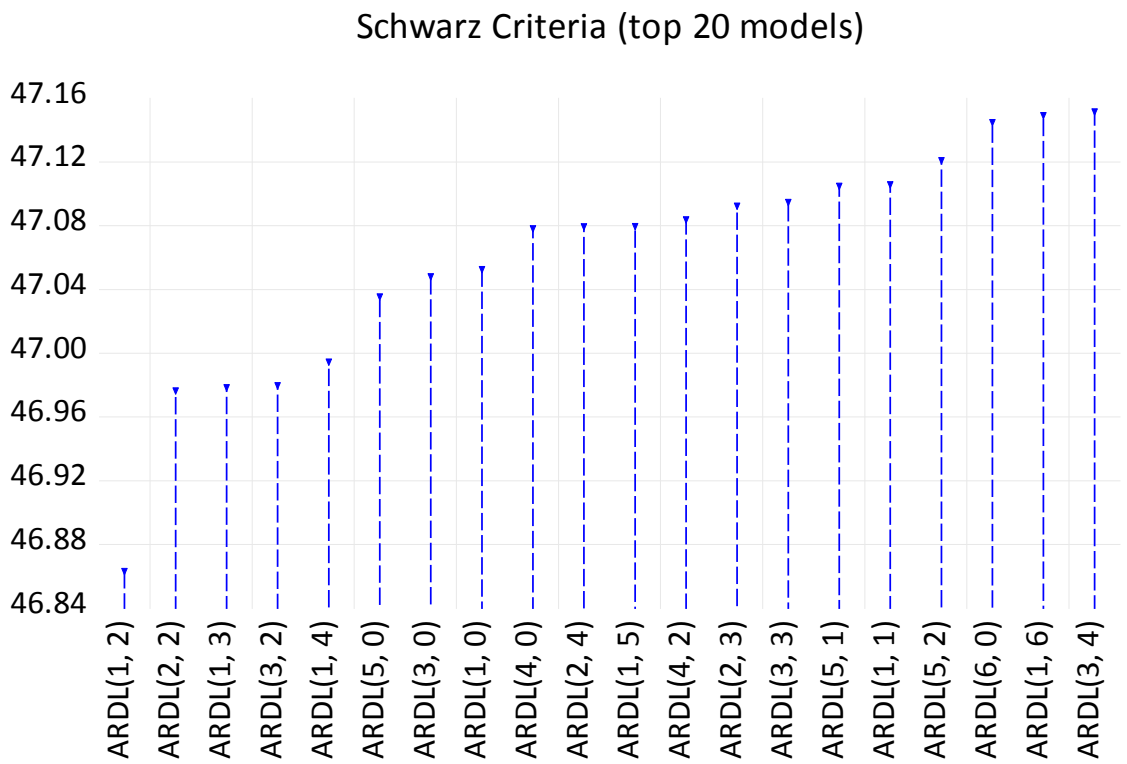

(يمكن الحصول على الملخص الكامل لـ AIC و SC و Hannan-Quinn وإحصائيات R2 المعدلة*لكافة* مواصفات النماذج*72* إذا قمت بتحديد جدول CRITERIA، بدلاً من CRITERIA GRAPH.)

❖ 5-الاختبارات البعدية:

▪ 5-1-اختبار وجود ارتباط ذاتي متسلسل في بواقي معادلة الانحدار

من المهم أن تكون أخطاء هذا النموذج مستقلة بشكل متسلسل - إذا لم يكن الأمر كذلك، فلن تكون تقديرات المعلمات متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر على شكل متراجع في النموذج. وهذا يعطينا النتائج التالية:

شكل(4-10) ارتباط ذاتي متسلسل في بواقي معادلة الانحدار

Correlogram of Residuals

Date: 06/10/18 Time: 18:43
Sample: 1980 2016
Included observations: 35
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

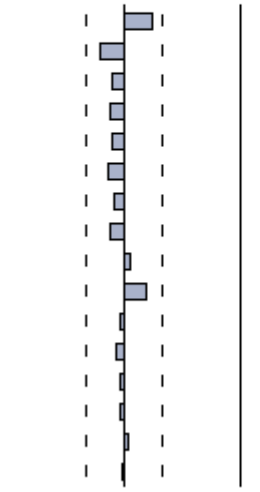

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.253	0.253	2.4418	0.118
		2	-0.212	-0.295	4.2027	0.122
		3	-0.113	0.036	4.7189	0.194
		4	-0.130	-0.194	5.4227	0.247
		5	-0.113	-0.047	5.9723	0.309
		6	-0.149	-0.213	6.9644	0.324
		7	-0.090	-0.055	7.3413	0.394
		8	-0.138	-0.280	8.2527	0.409
		9	0.057	0.113	8.4124	0.493
		10	0.197	-0.058	10.416	0.405
		11	-0.032	-0.135	10.470	0.489
		12	-0.080	-0.106	10.826	0.544
		13	-0.033	-0.106	10.891	0.620
		14	-0.029	-0.135	10.944	0.690
		15	0.039	-0.006	11.042	0.750
		16	-0.015	-0.186	11.058	0.806

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر:الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

إن قيم p الموضحة في العمود الأخير تقترح بشدة أنه لا يوجد دليل على وجود ارتباط ذاتي متسلسل في بواقي معادلة الانحدار. هذه أخبار جيدة!

الآن ، أذكر أنه في المجموع تم النظر في 72 مواصفات نموذج ARDL. على الرغم من اختيار ARDL(1, 2) أخيرًا : يمكننا أيضًا معرفة مدى أداء بعض المواصفات الأخرى من حيث تقليل AIC معيار المعلومات.

أحد الأغراض الرئيسية لتقدير نموذج ARDL هو استخدامه كأساس لتطبيق "اختبار الحدود".
الفرضية الصفرية هي أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات - في هذه الحالة، DIMO و DFD.

- **2-5-معاملات المدى الطويل واختبارات الحدود**

جدول(4-11)معاملات المدى الطويل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DFD)
Selected Model: ARDL(1, 2)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 06/10/18 Time: 18:55
Sample: 1980 2016
Included observations: 35

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.21E+11	1.87E+11	0.000000	0.0000
@TREND	1.67E+10	5.89E+09	0.000000	0.0000
DFD(-1)*	-0.262210	0.114146	-2.297140	0.0290
DIMO(-1)	-27843.04	9983.353	-2.788947	0.0092
D(DIMO)	-343613.5	145044.9	-2.369015	0.0247
D(DIMO(-1))	389233.7	162004.9	2.402604	0.0229

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIMO	-106186.2	25989.98	-4.085660	0.0003
@TREND	6.37E+10	1.49E+10	4.277777	0.0002

EC = DFD - (-106186.2189*DIMO + 63661142107.4667*@TREND)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.956736	10%	4.05	4.49
k	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	35		n=35	
		10%	4.38	4.867
		5%	5.233	5.777
		1%	7.477	8.213

المصدر:الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

في الجزء الأول تظهر لنا معادلة ARDL to cointegration حيث يظهر الثابت وإبطاء المتغير التابع وهي واحدة فقط وإبطاء المتغير المفسر وهي واحدة ثم إبطاء المتغير المفسر بالفرق الأول وهي اثنان

في الجزء الثاني تظهر لنا معادلة العلاقة طويلة الأجل أو معادلة التكامل المشترك أو معادلة تصحيح الخطأ

EC = DFD - (-106186.2189*DIMO + 63661142107.4667*@TREND)

يعرض الإخراج في هذه المرحلة أيضًا نموذج ARDL المعدل الذي تم استخدامه للحصول على هذه النتيجة.

كما نلاحظ بوضوح وجود الإتجاه العام في النموذج ومعنوي جدا

في الجزء الأخير من الجدول تظهر نتائج اختبار الحدود والتي تعتمد على توزيع F والقيمة الظاهرة هي القيمة المحسوبة التي يجب مقارنتها بالقيم المحسوبة بـBounds Test التي قام بتطويرها بيساران ولها حدين الحد الأعلى والحد الأدنى تتغير القيم الجدولية بتغير عدد المتغيرات المستقلةk وحسب حجم العينةn ونسبة المعنوية وفرضية العدم هي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وهذا إذا وقعت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى ونقبل الفرض البديل في حال كانت هذه القيمة أعلى من الحد الأعلى ونقع في حالة عدم التأكد إذا وقعت القيمة المحسوبة بين القيمتين المجدولتين ومنه.

ونرى أن إحصاء F لـ Test Bounds هو 8.956736، وهذا يفوق بوضوح القيمة الحرجة للإحتمالية 1٪ للحد الأعلى التي تساوي 6.73 وبالتالي، فإننا *نرفض بشدة* فرضية "لا علاقة طويلة المدى" ونقبل الفرضية البديلة. عند مستوى دلالة 1%.

▪ 3-5-معامل تصحيح الخطأ من نتائج التقدير لنموذج ARDL المختار:

جدول(4-12)معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DFD)
Selected Model: ARDL(1, 2)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 06/10/18 Time: 19:03
Sample: 1980 2016
Included observations: 35

ECM Regression
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.37E+11	9.91E+10	0.000000	0.0000
D(DIMO)	-343613.5	84039.02	-4.088737	0.0003
D(DIMO(-1))	389233.7	93389.74	4.167843	0.0003
CointEq(-1)*	-0.262210	0.048925	-5.359415	0.0000

R-squared	0.580723	Mean dependent var	3.48E+09
Adjusted R-squared	0.540148	S.D. dependent var	5.36E+09
S.E. of regression	3.64E+09	Akaike info criterion	46.97382
Sum squared resid	4.10E+20	Schwarz criterion	47.15157
Log likelihood	-818.0418	Hannan-Quinn criter.	47.03518
F-statistic	14.31227	Durbin-Watson stat	1.452262
Prob(F-statistic)	0.000005		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.956736	10%	4.05	4.49
k	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73

المصدر الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

معامل تصحيح الخطأ *CointEq(-1) هو سلبي(0.262210-) ، كما هو مطلوب و حيث أن prob=0.0000، وهو معنوي للغاية. يشير حجم هذا المعامل إلى أنه يتم تصحيح أكثر من 26٪ تقريبًا من أي اختلال بين الإنفاق العام ونمو السكان خلال فترة زمنية (عام واحد) من أجل العودة إلى النظام التوازني طويل الأجل. وأهم من ذلك، يتم الإبلاغ عن المعاملات طويلة المدى من المعادلة التكاملية، مع الأخطاء المعيارية، إحصاءات t،وقيم p

❖ 6-الاختبارات على البواقي

▪ 6-1-LM test وهو يبين مدى ارتباط البواقي

جدول(4-13)اختبار ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.399588	Prob. F(2,27)	0.1098
Obs*R-squared	5.282248	Prob. Chi-Square(2)	0.0713

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/10/18 Time: 19:17
Sample: 1982 2016
Included observations: 35
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFD(-1)	-0.028010	0.126997	-0.220555	0.8271
DIMO	-39923.11	140207.2	-0.284744	0.7780
DIMO(-1)	81985.24	287876.4	0.284793	0.7780
DIMO(-2)	-44912.76	157646.3	-0.284896	0.7779
C	5.34E+10	1.83E+11	0.291412	0.7730
@TREND	1.68E+09	5.83E+09	0.288287	0.7753
RESID(-1)	0.345237	0.203514	1.696380	0.1013
RESID(-2)	-0.299807	0.205964	-1.455627	0.1570

R-squared	0.150921	Mean dependent var	-0.000689
Adjusted R-squared	-0.069210	S.D. dependent var	3.47E+09
S.E. of regression	3.59E+09	Akaike info criterion	47.03878
Sum squared resid	3.48E+20	Schwarz criterion	47.39429
Log likelihood	-815.1787	Hannan-Quinn criter.	47.16150
F-statistic	0.685596	Durbin-Watson stat	1.905164
Prob(F-statistic)	0.683099		

المصدر: الباحث بالاعتماد على EVIEWS10

فرض العدم في هذا الاختبار أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء ومن النتيجة الموضحة بملاحظة قيمة F-statistic التي تساوي 2.399588 مع ارتفاع نسبة Prob=0.1098 وبالتالي نقبل الفرض الصفري أي ليس هناك ارتباط تسلسلي للأخطاء والنتائج الأخرى تأكد ذلك مثل Obs*R-squared=5.282248 مع الاحتمالية الخاصة بها أكبر من 5% وهي Prob. Chi-Square(2)= 0.0713 بالإضافة إلى إحصائية DW.

▪ 2-6-اختبار اختلاف تباين في حد الخطأ

جدول(4-14)اختبار اختلاف تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.557352	Prob. F(5,29)	0.2034
Obs*R-squared	7.408551	Prob. Chi-Square(5)	0.1920
Scaled explained SS	6.350465	Prob. Chi-Square(5)	0.2736

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/10/18 Time: 19:42
Sample: 1982 2016
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.41E+20	8.96E+20	-0.380679	0.7062
DFD(-1)	3.09E+08	5.48E+08	0.563770	0.5772
DIMO	4.80E+14	6.97E+14	0.688436	0.4966
DIMO(-1)	-9.61E+14	1.43E+15	-0.674042	0.5056
DIMO(-2)	5.01E+14	7.78E+14	0.643419	0.5250
@TREND	-1.20E+19	2.83E+19	-0.425761	0.6734

R-squared	0.211673	Mean dependent var	1.17E+19
Adjusted R-squared	0.075754	S.D. dependent var	1.88E+19
S.E. of regression	1.81E+19	Akaike info criterion	91.67277
Sum squared resid	9.46E+39	Schwarz criterion	91.93940
Log likelihood	-1598.273	Hannan-Quinn criter.	91.76481
F-statistic	1.557352	Durbin-Watson stat	1.715540
Prob(F-statistic)	0.203374		

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

فرضية العدم لا يوجد اختلاف تباين في حد الخطأ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومنه لا يوجد اختلاف تباين في حد الخطأ انطلاقا من القيمةF-statistic ومن احتمالية هذه القيمة Prob=0.2034 وهي عالية ومنه تباين الخطأ متجانس.

- **7-اختبار إستقرارية المقدرات** نجري اختبار مربع المجموع التراكمي والمجموع التراكمي للمربعات

شكل(4-15)مربع المجموع التراكمي

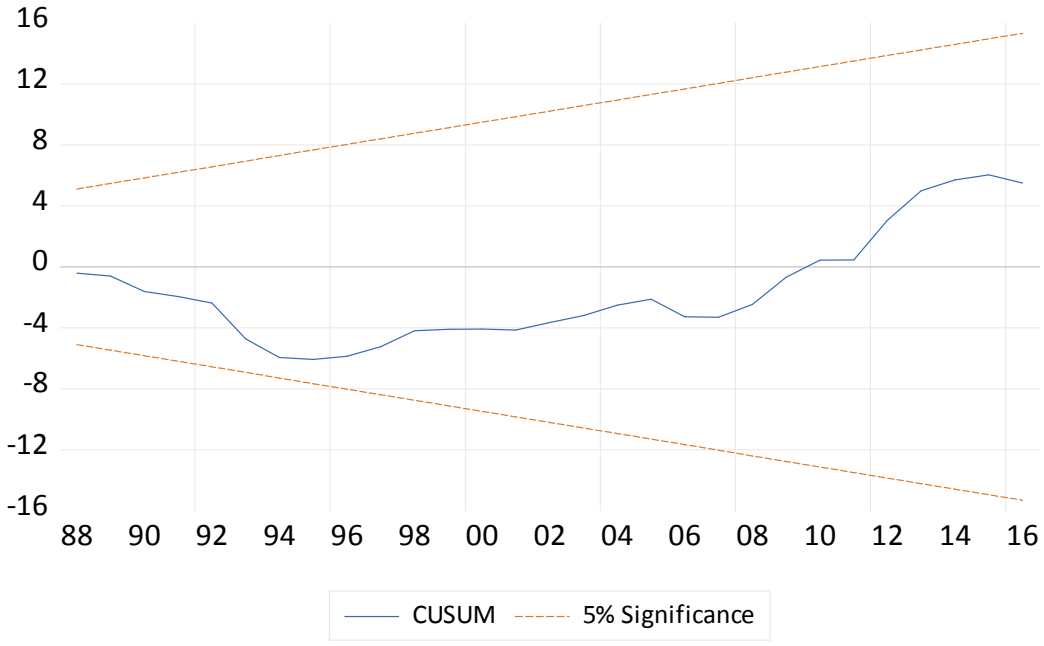

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

يوضح القيم، التجميعية المنحنى داخل مجال الثقة المبين بالخطين المستقيمين بمعنى بأن المقدرات ثابتة عبر الزمن أي لا يوجد لدي أكثر من معادلة وأيضا بالنسبة للاختبار الثاني يبين أن المقدرات مستقرة عبر الزمن

شكل (4-16)والمجموع التراكمي للمربعات

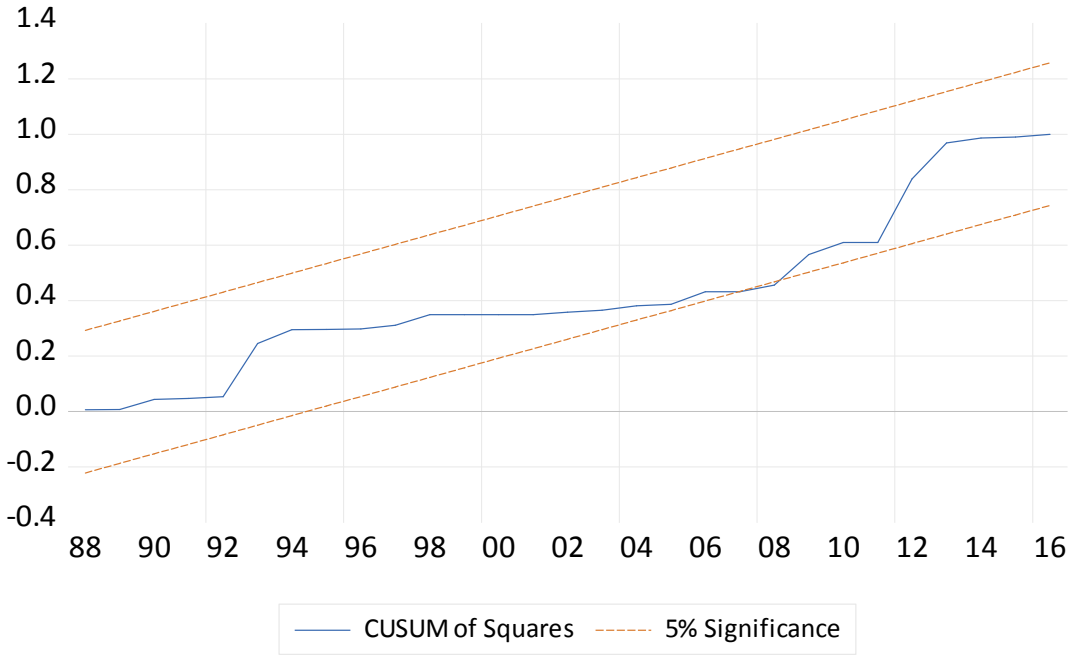

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

يؤكد لنا أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ويؤكد هذان الاختبارين أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن

❖ 8-النتائج:

▪ 8-1-نتائج التقدير:

Estimation Command:
==========
ARDL(DEPLAGS=8, REGLAGS=8, IC=BIC, TREND=LINEAR) DFD DIMO @

Estimation Equation:
==========
DFD = C(1)*DFD(-1) + C(2)*DIMO + C(3)*DIMO(-1) + C(4)*DIMO(-2) + C(5) + C(6)*@TREND

Substituted Coefficients:
==========
DFD = 0.737790449375*DFD(-1) - 343613.482647*DIMO + 705004.164785*DIMO(-1) - 389233.72288*DIMO(-2) + 520706086024 + 16692559464.3*@TREND

Cointegrating Equation:
D(DFD) = 520706085026.782780000000 + 16692559433.088964000000*@TREND -0.262209550196*DFD(-1) -27843.040688859430*DIMO(-1) -343613.481836138930*(DFD - (-106186.21890674*DIMO(-1) + 63661142107.46666700*(@TREND -1)) + 389233.721983726310*D(DIMO(-1)))

▪ 8-2-نتائج الاختبارات.

من خلال الاختبارات ويؤكد أن نموذج ARDLأمثل حيث أنه لا يوجد مشاكل

- يمثل علاقة طويلة الأجل
- يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل
- لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء
- لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ
- المقدرات مستقرة عبر الزمن

- **3-8-نتائج البحث:**

من خلال دراستي للعلاقة بين النمو السكاني والإنفاق العام توصلت إلى النتائج التالية

أولاً، ليس من المستغرب وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين النمو السكاني والإنفاق العام.

ثانيا، هناك تعديل سريع نسبيا في الإنفاق العام عندما يتغير عدد السكان. (أذكر أنه يتم ملاحظة البيانات *سنويا*)

ثالثًا ، سيؤدي التغيير بنسبة 10٪ في النمو السكاني إلى حدوث تغيير على المدى الطويل بنسبة 7٪ في الإنفاق العام.

وجود اتجاه عام قوي ومعنوي بالنسبة للزيادة في الإنفاق العام راجع لعوامل خارج النموذج تشرحها النظرية الاقتصادية.

غياب السببية العكسية والمتجهة من الإنفاق العام إلى نمو السكان قد لا يفسر ببساطة لكنه يكون أكثر تعقيد وقد تتدخل النظرية الاقتصادية في تفسير ذلك.

- **9-توصيات البحث:**

من خلال دراستي للعلاقة بين النمو السكاني والإنفاق العام أوصي بما يلي:

- استعمال منهجيات ونماذج مختلفة ومتقدمة في الاقتصاد القياسي لمعالجة معطيات الدراسة .
- استعمال حجم عينة أكبر لدراسة سلوك المتغيرات على المدى الطويل والقصير.
- إدخال المزيد من المتغيرات التي تنص عليها النظرية الاقتصادية لمعرفة الحجم الحقيقي لتأثير المتغيرات بعضها في بعض ومقارنة وزنها في النماذج المقترحة .
- استعمال البرمجيات الأصلية في معالجة المعطيات الاقتصادية لأنها تعطي نتائج أكثر دقة .
- تنويع مصادر البيانات وعدم الاعتماد على المصادر الرسمية بل ومقارنة البيانات التي ترد من مصادر مختلفة.
- تقسيم فترات الدراسة نظرا لاختلاف الأوضاع السائدة في المراحل المختلفة.
- استعمال برمجيات متنوعة عند معالجة البيانات وعدم الاعتماد على برنامج واحد لأن جودة النتائج مختلفة .
- إجراء مزيد من الاختبارات عن مدى تأثير وتأثر المتغيرين بعضهما ببعض وتأثرهما بمتغيرات خارجية أخرى ومنها ما يلي:

الآثار الساكنة المباشرة وان استطعت الآثار الغير المباشرة .

الآثار بين كل متغير ومتغير كل على حدا ثم إضافة المتغيرات الأخرى لتوضيح التأثير الإجمالي .

الآثار الديناميكية على المدى القصير .

العلاقات والآثار الديناميكية والساكنة في الأجل الطويل.

تحديد إن كان هناك تأثيرات وسبطية أم لا .

كيفية استجابة المتغيرات لتغيرات في المتغيرات الأخرى سواء في المدى القصير أو الطويل .

كيفية استجابة المتغيرات لصدمة في المتغيرات الأخرى .

تحديد الصدمات والتغيرات الهيكلية .

هل هناك عتبة للتأثير أم لا أو نظام تغير تبعا لعتبة معينة .

تحديد الانحرافات عن المدى الطويل وهناك عدة طرق لمعرفتها .

دراسة دالة الصدمات واثر المضاعف و متوسط التأخير ووسيط التأخير .

دراسة هيكلة النموذج باستعمال التفكيك التاريخي والسببية الهيكلية أو الآنية وان كان هناك إمكان دراسة السببية اللحظية وسببية المدى القصير أو الطويل منها المتماثلة أو غير المتماثلة .

دراسة الصدمات غير المتماثلة إن أمكن .

من المفاهيم المتقدمة لدراسة هذا النوع من المواضيع هو نقطة استقرار النموذج وهي عبارة عن لحظة زمنية يكون فيها النموذج ككل مستقر بشكل تام أي لا توجد أي تذبذبات - وهذا المفهوم مازال لم يتم تعميمه فقد ظهر بداية 2018.

10-الملاحق:

جدول تطور الإنفاق العام ونمو السكان في الجزائر1980-2016

السنة	نمو السكان DIMO	الإنفاق العام DFD
1980	19337715	69052768510
1981	19943664	75055086331
1982	20575701	76761341409
1983	21228289	80956739115
1984	21893853	84359629512
1985	22565905	88346952408
1986	23241272	80278221727
1987	23917897	70261765712
1988	24591492	70685245262
1989	25257672	75663066686
1990	25912367	73187600487
1991	26554329	68446320535
1992	27181094	69213954911
1993	27786259	66735202208
1994	28362253	67914681806
1995	28904298	69646277872
1996	29411415	68545331486
1997	29886839	68308914358
1998	30335732	73543226436
1999	30765613	74799600880
2000	31183660	78085714528
2001	31592153	83750551636
2002	31995046	93076594027
2003	32403514	99528637047
2004	32831096	1,06807E+11
2005	33288437	1,13831E+11
2006	33777915	1,15365E+11
2007	34300076	1,23895E+11
2008	34860715	1,33014E+11
2009	35465760	1,43579E+11
2010	36117637	1,49887E+11
2011	36819558	1,50386E+11
2012	37565847	1,63184E+11
2013	38338562	1,74231E+11
2014	39113313	1,8513E+11
2015	39871528	1,95288E+11
2016	40606052	1,97011E+11

المصدر: البنك العالمي الموقع الرسمي

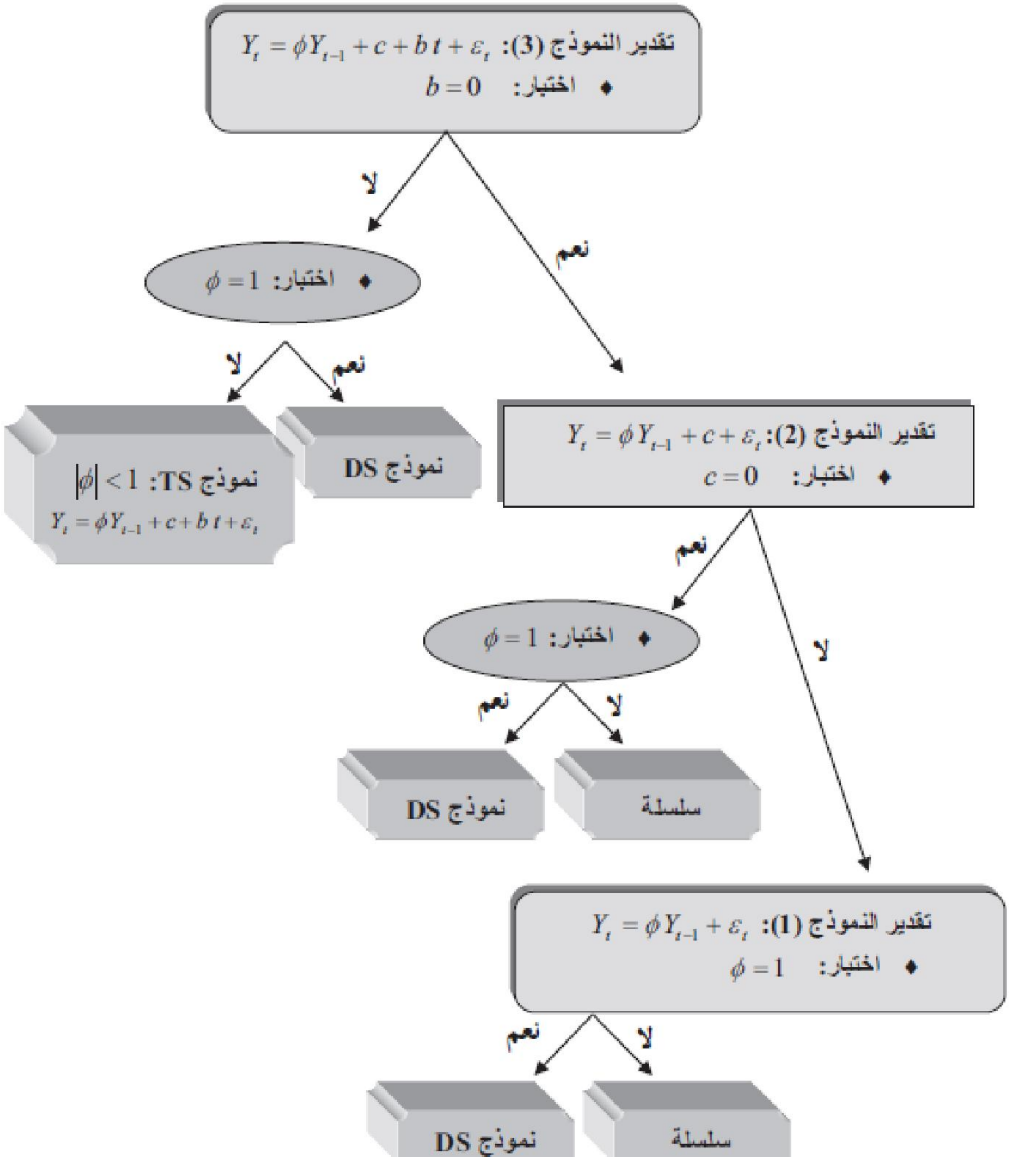

المصدر: محمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي ،ص211

معادلة ARDL

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i} * d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i} * d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

المصدر: الاقتصاد القياسي:عماد الدين المصبح

مجموع النماذج 72التي تم تقديرها من قبل البرنامج الإحصائي

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: DFD
Date: 06/10/18 Time: 18:50
Sample: 1980 2016
Included observations: 35

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Adj. R-sq	Specification
70	-669.416115	46.580422	46.863310	46.669019	0.995657	ARDL(1, 2)
61	-669.375611	46.646594	46.976631	46.749957	0.995472	ARDL(2, 2)
69	-669.404557	46.648590	46.978627	46.751954	0.995463	ARDL(1, 3)
52	-667.739424	46.602719	46.979904	46.720849	0.995763	ARDL(3, 2)
68	-667.953367	46.617474	46.994659	46.735603	0.995700	ARDL(1, 4)
36	-668.546846	46.658403	47.035588	46.776533	0.995520	ARDL(5, 0)
54	-672.097623	46.765353	47.048242	46.853951	0.994775	ARDL(3, 0)
72	-675.529217	46.864084	47.052676	46.923149	0.993909	ARDL(1, 0)
45	-670.850496	46.748310	47.078347	46.851673	0.994987	ARDL(4, 0)
59	-667.500354	46.655197	47.079530	46.788093	0.995624	ARDL(2, 4)
67	-667.503939	46.655444	47.079777	46.788340	0.995623	ARDL(1, 5)
43	-667.563254	46.659535	47.083868	46.792431	0.995605	ARDL(4, 2)
60	-669.371898	46.715303	47.092488	46.833433	0.995258	ARDL(2, 3)
51	-667.722236	46.670499	47.094832	46.803395	0.995556	ARDL(3, 3)
35	-667.869923	46.680684	47.105018	46.813580	0.995511	ARDL(5, 1)
71	-674.617048	46.870141	47.105882	46.943972	0.994042	ARDL(1, 1)
34	-666.418548	46.649555	47.121036	46.797217	0.995725	ARDL(5, 2)
27	-668.449806	46.720676	47.145009	46.853572	0.995328	ARDL(6, 0)
66	-666.829647	46.677907	47.149388	46.825569	0.995602	ARDL(1, 6)
50	-666.862315	46.680160	47.151641	46.827822	0.995592	ARDL(3, 4)
53	-671.923888	46.822337	47.152374	46.925701	0.994602	ARDL(3, 1)
65	-665.272943	46.639513	47.158143	46.801942	0.995830	ARDL(1, 7)
63	-675.482869	46.929853	47.165594	47.003684	0.993676	ARDL(2, 0)
58	-667.145353	46.699679	47.171161	46.847342	0.995505	ARDL(2, 5)
44	-670.846371	46.816991	47.194176	46.935121	0.994750	ARDL(4, 1)
42	-667.542470	46.727067	47.198548	46.874729	0.995380	ARDL(4, 3)
57	-666.047083	46.692902	47.211532	46.855331	0.995601	ARDL(2, 6)
49	-666.111578	46.697350	47.215980	46.859778	0.995582	ARDL(3, 5)
62	-674.596840	46.937713	47.220602	47.026310	0.993792	ARDL(2, 1)
26	-667.865566	46.749349	47.220831	46.897011	0.995276	ARDL(6, 1)
33	-666.208602	46.704041	47.222671	46.866470	0.995552	ARDL(5, 3)
25	-666.399010	46.717173	47.235803	46.879601	0.995493	ARDL(6, 2)
56	-664.719911	46.670339	47.236116	46.847533	0.995750	ARDL(2, 7)
64	-664.739197	46.671669	47.237446	46.848863	0.995744	ARDL(1, 8)
18	-668.449676	46.789633	47.261114	46.937295	0.995082	ARDL(7, 0)
41	-666.830983	46.746964	47.265594	46.909393	0.995357	ARDL(4, 4)
48	-665.153234	46.700223	47.266001	46.877418	0.995621	ARDL(3, 6)
31	-664.014860	46.690680	47.303606	46.882641	0.995698	ARDL(5, 5)
32	-665.802518	46.745001	47.310779	46.922196	0.995420	ARDL(5, 4)
47	-664.152447	46.700169	47.313095	46.892129	0.995657	ARDL(3, 7)
16	-665.897648	46.751562	47.317340	46.928756	0.995390	ARDL(7, 2)
40	-665.917311	46.752918	47.318696	46.930112	0.995384	ARDL(4, 5)
55	-664.301213	46.710428	47.323354	46.902389	0.995613	ARDL(2, 8)
17	-667.682306	46.805676	47.324306	46.968105	0.995076	ARDL(7, 1)
24	-666.077603	46.763973	47.329750	46.941167	0.995333	ARDL(6, 3)
9	-668.085938	46.833513	47.352142	46.995941	0.994937	ARDL(8, 0)
39	-665.152418	46.769132	47.382058	46.961093	0.995347	ARDL(4, 6)
46	-663.554956	46.727928	47.388002	46.934655	0.995555	ARDL(3, 8)
22	-663.672402	46.736028	47.396102	46.942755	0.995519	ARDL(6, 5)
15	-665.434794	46.788606	47.401532	46.980567	0.995256	ARDL(7, 3)
23	-665.659734	46.804120	47.417045	46.996080	0.995182	ARDL(6, 4)
30	-664.005506	46.759000	47.419074	46.965727	0.995415	ARDL(5, 6)

38	-664.150142	46.768975	47.429049	46.975702	0.995369	ARDL(4, 7)
7	-665.883122	46.819526	47.432451	47.011486	0.995107	ARDL(8, 2)
8	-667.630905	46.871097	47.436874	47.048291	0.994805	ARDL(8, 1)
13	-663.143754	46.768535	47.475757	46.990028	0.995371	ARDL(7, 5)
14	-665.125756	46.836259	47.496333	47.042986	0.995046	ARDL(7, 4)
37	-663.554420	46.796857	47.504079	47.018350	0.995238	ARDL(4, 8)
21	-663.647472	46.803274	47.510496	47.024767	0.995207	ARDL(6, 6)
29	-663.648285	46.803330	47.510552	47.024823	0.995207	ARDL(5, 7)
6	-665.428899	46.857165	47.517239	47.063892	0.994942	ARDL(8, 3)
28	-662.663061	46.804349	47.558719	47.040608	0.995177	ARDL(5, 8)
12	-662.912365	46.821542	47.575913	47.057802	0.995093	ARDL(7, 6)
4	-663.025818	46.829367	47.583737	47.065626	0.995055	ARDL(8, 5)
5	-665.068585	46.901282	47.608504	47.122775	0.994713	ARDL(8, 4)
20	-663.568817	46.866815	47.621185	47.103074	0.994866	ARDL(6, 7)
19	-662.647817	46.872263	47.673782	47.123289	0.994781	ARDL(6, 8)
11	-662.748667	46.879218	47.680737	47.130244	0.994744	ARDL(7, 7)
3	-662.827885	46.884682	47.686200	47.135707	0.994715	ARDL(8, 6)
2	-662.518157	46.932287	47.780953	47.198078	0.994357	ARDL(8, 7)
10	-662.557875	46.935026	47.783692	47.200818	0.994341	ARDL(7, 8)
1	-662.494808	46.999642	47.895456	47.280200	0.993802	ARDL(8, 8)

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

اختبارات البواقي:

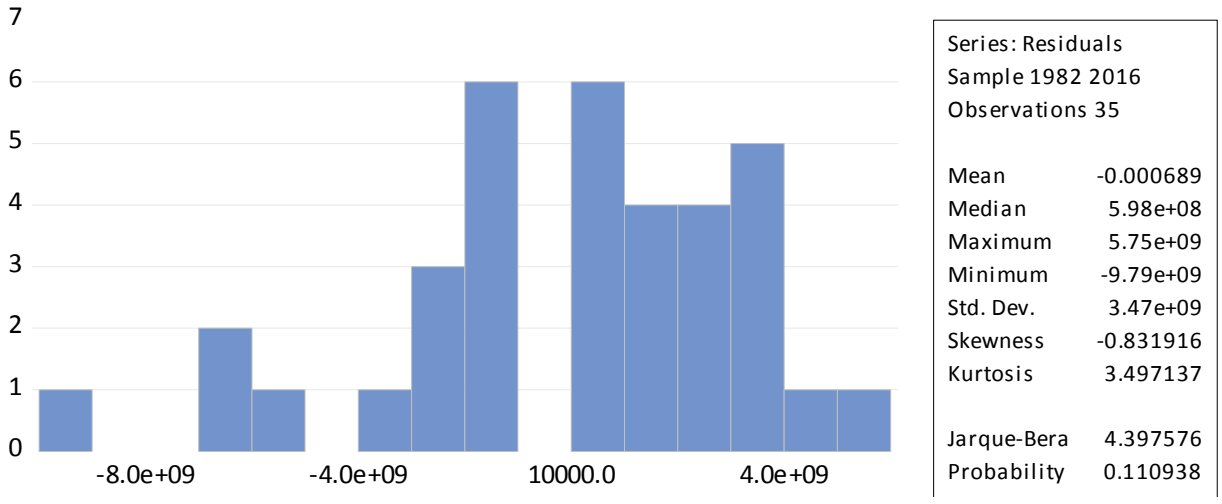

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

الخاتمة:

قمنا في هذا البحث بتحليل ودراسة أهم متغيرين على المستوى الاقتصاد الكلي ألا وهما النمو السكاني والنفقات العامة على المديين القصير والطويل واستعراض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوكهما في إطار نظري, ثم التركيز على حالة الجزائر في الفترة من 1980إلى 2016 فترة الانفتاح على اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية وذلك باستخدام منهجية اختبار الحدود ARDL. وحاولنا التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة (السببية) الممكنة بين نمو السكان وزيادة الإنفاق العام وبالتالي يوفر هذا البحث نظرة بديلة حول مصادر زيادة الإنفاق العام في الجزائر ومساهمة إضافية داعمة للأدلة التجريبية القليلة والقليلة جدا حول الدور الذي لعبه نمو السكان في تصميم إستراتيجيات الإنفاق العام وتخطيطه على المستويين القريب والبعيد وتوفير مصادر تمويله وتنويعها لتفادي الوقوع في العجز.

في أدبيات التسيير الكلي للاقتصاديات تعتبر سياسات التخطيط الإستراتيجي وتنويع مصادر التمويل بهدف الوصول إلى تراكم رأس المال مصدر قوة لأي اقتصاد واستقراره خاصة في الدول التي تستهدف معدلات نمو عالية مثل الجزائر.

تشير النتائج التجريبية المتحصل عليها من هذا البحث إلى أن النمو السكاني يمارس تأثير معنوي على زيادة الإنفاق العام على المدى الطويل وتتماشى هذه النتائج مع توقعات النظرية الاقتصادية التي تتوقع أن يفرض زيادة النمو السكاني زيادة موازية أو مقاربة له في الإنفاق العام لتغطية المصاريف المتعلقة بهم, دون أن ننسى الاتجاه العام القوي والمعنوي جدا خارج تأثير المتغير الداخل في النموذج تفرضه عوامل خارجية كثيرة استعرضت في الجانب النظري للدراسة.

وبالنسبة للجزائر على غرار البلدان النامية ا أخرى التي تعتمد في تمويل إنفاقها على مصادر محددة ومعرضة للاختلال والتقلب كما لا يمكن التحكم فيها في حين أن الاتجاه العام للإنفاق وحاجات السكان المتزايدة مع تزايدهم يفرض تمويل مستمر ومستقر على المدى القصير والطويل بالإضافة إلى زيادة الكفاءة التمويلية وترشيد النفقات من أجل المزيد من الفعالية التمويلية لمشاريع البنى التحتية والخدمات المرافقة والاستثمارات المستقبلية خاصة في الجانب البشري الذي يعتبر محركا للنمو والتنمية المستدامة وهذا ما اتبعته الاقتصاديات المتقدمة من خلال الاستثمار في التعليم والصحة .

ووفقا لما سبق تشير النتائج إلى أن القنوات التي تؤثر في زيادة الإنفاق العام في الجزائر متنوعة لكنها مرهونة بحاجات السكان المتزايدة أي أن متطلبات السكان تفرض وجود إنفاق عام مهما كان مصدره ومهما كانت الوضعية المالية للدولة.

وباختصار اتبعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة حلول ظرفية لمشاكل عميقة في الاقتصاد الجزائري لتجنب الوقوع في أزمات خطيرة اقتصادية تؤدي إلى أخرى اجتماعية وسياسية وأمنية قد ترهن مصير البلد بكيانات عالمية كصندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي BM ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

هذه السياسات التي يبدو أنها فعالة في المدى القصير لكنها لا تعالج المشاكل على المدى الطويل لذا وجب استبدالها بإستراتيجيات بعيدة المدى (إلى ما بعد البترول) إذن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال تسيير الموارد المالية والبشرية للبلد لتحقيق الاستدامة.

المراجع

1. أحمد زكي بدوي,معجم المصطلحات الاقتصادية-انجليزي فرنسي عربي , الطبعة الثانية , دار الكتاب المصري ,القاهرة-,2003
2. رشوة بن محمد خريف,معجم المصطلحات السكانية والتنموية,مؤسسة الملك خالد الخيرية, جامعة الملك سعود, الرياض,2010,
3. حسين أحمد رشوان.السكان من منظور علم الاجتماع .المكتبة الجامعية الإسكندرية.2001.
4. حنفي عوض،المشكلة السكانية وتحديات البقاء،الدار الجامعية،الإسكندرية،1997،
5. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،.
6. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ،2007
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية وتقييميه،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005،
8. عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1999.
9. عبد القادر قداوي،النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا،صفحة 139،النشر الجامعي الجديد،2017
10. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،،الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،
11. علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، الطبعة الخامسة،2015، دار المسيرة، عمان الأردن.
12. فتحي محمد أبو عيانة.جغرافيا السكان.أسس وتطبيقات .دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية. الطبعة الرابعة.1993
13. رمزي زكي.المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية،منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،الكويت.1984
14. مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة2010
15. محمد خزيك.مشكلة السكان في مصر، الدار القومية للطباعة والنشر كتب قومية العدد 327 بدون تاريخ
16. محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، العدد 979،2،1،
17. محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998،
18. محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2003 ،.
19. مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان،طبعة 2013،
20. نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج،عمان، 2005،
21. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

22. سوزي عدلي ناشد،المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية،الاسكندرية،2000.
23. شيخي محمد،طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد، ،طبعة2017.
24. بن عزة محمد،ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014\2015،
25. طاوش قندوسي،تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي،أطروحة دكتوراه علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013\2014،
26. محمد الطيب ذهب،دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر،أطروحة دكتوراه اقتصاد عمومي،جامعة الوادي،2014\2015
27. راشدي خضرة،الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية،أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا،جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية،2012-2013
28. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه نقود وتمويل،جامعة بسكرة،2015\2016،
29. توبين علي، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،رسالة ماجستير،اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2003\2004
30. طكوك نزهة، الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري، رسالة ماجيستير التهيئة الإقليمية،جامعة قسنطينة،2010
31. نورة عمارة،النمو السكاني والتنمية المستدامة،رسالة ماجيستير،اقتصاد البيئة،جامعة عنابة،2012،
32. بيداري محمود،العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري،اقتصاد دولي،رسالة ماجستير،جامعة وهران،2013\2014
33. مسعودي مويسي،أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ماستر ديمغرافيا تخطيط سكاني،جامعة ورقلة،2014\2015
34. خميرة بشير،العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي،مذكرة ماستر اقتصاد قياسي،جامعة ورقلة، 2015\2016
35. بوالكور نورالدين،صوفان العيد،أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة1980-2016،دراسة منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،العدد الثاني ،ديسمبر2017 .
36. بلمهر بلحسن،الديمغرافيا منظومة من المعارف،مجلة العلوم الانسانية،جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر2000،
37. رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة** 1977-2007,جامعة بابل،العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد4,2011.
38. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد9،78 ربيع الأول عام 1436 هـ ،31 ديسمبر سنة 2014
39. https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world

40. https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world-population-prospects-2017.html
41. https://www.unfpa.org/publications،لوحظ في 2018\04\08
42. الديوان الوطني للإحصائيات ,www.ons.dz ,ليوم 2018/06/21.
43. https://www.unfpa.org/publications، لوحظ يوم 2018\04\08
44. Population et développement en algérie, ministère de la santé et de la population et la reforme hospitalière,
45. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161225/98215.html:25 ديسمبر 2016
46. وكالة الأنباء الجزائرية الموقع الرسمي لوحظ يوم الجمعة 6 أفريل 2018 الموافق لـ : 20 رجب 1439
47. http://ar.aps.dz/sante-science-technologie/45417-2017-07-11-11-13-06
48. زقرير عادل، دراسة عن دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،جامعة الوادي، https://www.researchgate.net/publication/311512140
49. بيان اجتماع مجلس الوزراء، يوم الاثنين 24 ماي2010 ،
50. الإذاعة الجزائرية+ وكالة الأنباء الجزائرية http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150830/50815.html
51. موقع شروق ونلاين https://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/212253.html،